الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جـــامعـــة الشهيد حمه لخضر– الـــوادي

كلية الآداب واللغات قسم اللغة العربية

الكفايات التأويلية في تقديم العلامة الإعرابية من شرح الإستراباذي على كافية ابن الحاجب

مـــذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في اللغة العربية

تخـــــصص: علوم اللسان.

إعـــداد الطالبة: إشراف الدكتور:

هجيرة كحله لزهر كرشو

السنة الجامعية: 1438/1437ه - 2017/2016م

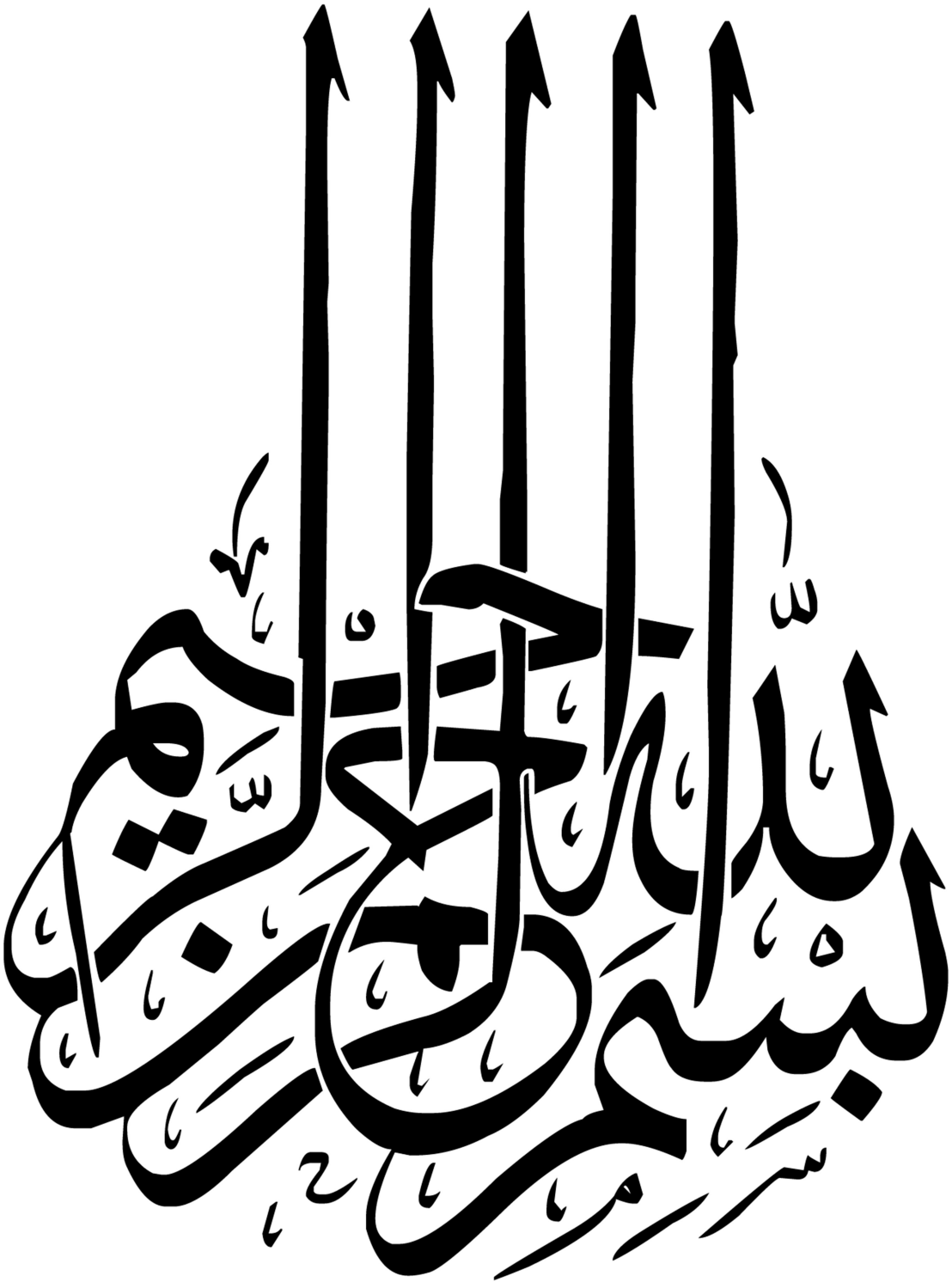
بسم الله الرحمن الرحيم

سور الفتح : الآية 11.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جـامعـة الشهيد حمه لخضر– الـوادي

كلية الآداب واللغات قسم اللغة العربية

الكفاءات التأويلية في تقدير العلامة الإعرابية من شرح الإستراباذي على كافية ابن الحاجب

مـــذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في اللغة العربية

تخـــــصص: علوم اللسان.

إعـــداد الطالبة: إشراف الدكتور:

هجيرة كحله لزهر كرشو

السنة الجامعية: 1438/1437ه – 2017/2016م

الإهداء

- ✓ إلى الزوج الكريم " الدكتور جمال الأشراف" لما قدمه ، ويقدمه في سبيل استكمال مشواري الدراسي .
- ✓ إلى الوالدين الكريمين اعترافا بفضلهما .
- ✓ إلى الأبناء الأعزاء : ضياء الحق ، محمد إقبال ، لما بذلاه في سبيل إخراج هذا العمل على هاته الصورة .
- ✓ بهاء ، تيسير ، حسن ، مازن ، وواسطة العقد : تسنيم .
- ✓ إلى الإخوة الأشقاء ، على تشجيعهم لي على مواصلة الدرب .
- ✓ إلى كل من له يد علي ، ولم أذكره .

مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، و الصلاة و السلام على سيد الخلق أجمعين سيدنا محمّد صلى اللّه عليه و لى آله، و صحبه ، و من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد :فإنّ التراث النحوي العربي تراث غزير وثري، و واسع الآفاق لكونه مرتبطا بأقدس كلام هو كلام الله تعالى الذي يعد أول مصادره الأساسية التي بني عليها تقعيده، و أصوله .

هذا التراث الذي أثبت أصالته إنتاجا و تأويلا : بما أنتجه من فكر نحوي سابق لعصره ، يظهر يوما بعد يوم استجابته للأنظار اللغوية المعاصرة ، لاسيما التي تأخذ طابع الكلّيات ، و استجابته للأنظار التأويلية التي تقوم على الفهم و التطبيق و التفسير ، فيما نادت به التأويلية المعاصرة ممثلة في أعمال غادامير خاصة . و هو ما توصل إلى إثباته بعض الباحثين المعاصرين ، و فيما يحاول هذا العمل إثباته أيضا من خلال علم من أعلام هذا التراث ، و هو الرضيّ الاستراباذي الذي مارس من خلال شرحه لكافية ابن الحاجب ربط المعرفة الواصفة (النحو) بالمعرفة المعلِّلة (أصول النحو) عن طريق معرفة ثالثة هي المعرفة المفسرة التي في ظاهرها تفسر النص و في حقيقتها تؤسس للعلم عبر تفسير النص . لذلك وقع اختيار الباحثة على هذه الشخصية و شرحها ، و تركزت دراستها لهذا الشرح على جوانب تأويلية في نسختها اللسانية التداولية؛ ممَّا قررته تداوليات التأويل التي تسعى إلى تطبيق كفاءات المؤول الثلاث (اللسانية ، التداولية ، الاستدلالية) للوصول إلى المعنى المقصود ؛ و لأن شرح الرضيّ يتسم بطابع التفصيل مما جعل حجمه كبيرا ، فلم يكن بالإمكان تغطية جوانبه كلها ، فآثرت هذه الدراسة تخصيص النظر فيه في مجال تقدير العلامة الإعرابية باعتباره مظهرا من مظاهر التأويل المعروفة في النحو كالحذف، والحمل على المعنى، التقديم والتأخير، وغيرها. والاقتصار على مظهر واحد من مظاهر التأويل كان لداعي مقام البحث في هذا المستوى.

فكان لذلك عنوان هذا العمل: " الكفاءات التأويلية في تقدير العلامة الإعرابية من شرح الاستراباذي على كافية ابن الحاجب ".

وإذا كان اختيار الباحثة لهذا الموضوع لسبب موضوعي سبق ذكره هو القيمة العلمية لهذا الشرح،وما ينتجه من معرفة. فهناك سبب موضوعي آخر تمثل في ندرة الدراسات التي تتناول شرح الرضيّ للكافية.

أمَّا السبب الذاتي لهذا الاختيار: فيكمن في إشادة بعض العلماء و الباحثين المعاصرين ممّن تكنّ لهم الباحثة كل الاحترام و التقدير ، إشادة هؤلاء بشخصية الرضيّ أنشأ لدى الباحثة ميلا لاستزادة الاطلاع على هذه الشخصية ، و التنقيب على ما خلّفته من أثر خالد في شرح الكافية لتثْبت قيمته العلمية ، وتثبت أصالته كممارسة قبل التطرق لها تنظيرا فيما جاءت به تداوليات التأويل ، و لم يكن الغرض من

ذلك إسقاط الجديد على القديم إسقاطا يوقع في النظرة التجزيئية للتراث المرفوضة و الممقوتة لذلك تركّزت أهداف هذا العمل في:

1- إثبات أصالة الممارسة التراثية للأنظار اللغوية و التأويلية .

2- رد الاعتبار للتراث النحوي الذي طالما عانى من التخطئة ، و الازدراء على أيدي بعض الباحثين الذين لم يتعاطوا معه بروح المسائل المحايد غير المحمل بأحكام مسبقة من آراء المستشرقين غير المنصفين ، أو غيرهم .

3- إثبات أصالة و تميز الفكر النحوي عند الرضيّ، و سبقه و قدرته و كفاءته التأويلية التي مارسها كما تصفها تداوليات التأويل .

و لتحقيق هذه الأهداف تطرح الباحثة الإشكالات الآتية :

- ما هي الكفاءات التي امتلكها الرضيّ ليتمكن من تأويل ملفوظات المصنف،وغيره ممن يحاورهم الرضيّ في شرحه لكافية ابن الحاجب؟
- كيف تساهم هذه الكفاءات في الوصول إلى قانون تأويلي للجمل وأشباه الجمل ، و المصادر ؟
- هل للنظرية التأويلية عند الرضيّ أبعاد تواصلية ؟
- هل لها أبعاد معرفية ؟
- ماذا أضافت تأويلات الرضيّ لمعارف المخاطَب؟
- ماذا أفرزت كفاءته التأويلية ؟ اهتماما بالمعنى أم بالشكل أم بهما معا ؟

هذه الأسئلة وغيرها كثير مما يحاول هذا العمل الإجابة عنه وفق خطة مؤلفة من:مقدمة، وثلاثة فصول وخاتمة:

الفصل الأول: هو مهاد نظري يحرَّر فيه العنوان، فتدرس المصطلحات المفاتيح التأويل من المنظورين العربي و الغربي، الكفاءة وما يتعلق بها من علوم (اللسانيات ، التداولية ، الاستدلال) ، ثم التعريف بالعلامة الإعرابية وماله صلة بعلاقة الإعراب بالمعنى، وعلاقة تقدير الإعراب بالتأويل.

الفصل الثاني: ومهدت له بتعريف الرضي وشرحه، ثم خصصته للجمل المؤولة بمفرد: تعرضت فيه لكيفية تأويل الرضيّ للجمل: الواقعة خبرا، حالا، صفة، وكيفية خروجه بقانون تأويلي يحدد فيه شروط هذا التأول.

الفصل الثالث : وقسمته إلى قسمين: قسم متعلق بأشباه الجمل، وقسم متعلق بالمصادر المؤولة.

القسم الأول: تعرضت فيه لأشباه الجمل المتعلقة بمحذوف، والمتعلقة بمذكور. وبينت كيفية تأويل الرضي لأشباه الجمل المتعلقة بمحذوف، وكيفية تقديره للمتعلق المحذوف. وكذلك كيفية تأويله لأشباه الجمل المتعلقة بمذكور.

والقسم الثاني: تناولت فيه المصادر المؤولة بمفرد، واهتممت بطريقة تأويل الرضيّ للحروف المصدرية وصلاتها بمصدر صريح مفرد، و كيفية خروجه بقانون تأويلي في ذلك يحدد فيه شروط التأول.

ذُيلت هذه الفصول بخاتمة: هي حوصلة للنتائج المتوصل لها في هذا العمل .

أما عن المنهج المتبع في هذا العمل فهو يجمع بين المنهج الوصفي المشفوع بالتحليل المقارني والتاريخي، ومنهج التأويل التداولي: فكان الوصفي والتاريخي مطبقين في الفصل النظري، أما الفصول التطبيقية الثلاثة فطبقت فيها الباحثة التأويل التداولي كما شرحه الباحث المغربي عبد السلام إسماعيلي علوي في مقال عنونه بـ"في تداوليات التأويل".

- فعلى مستوى الكفاءة المعيارية اللسانية طبقت المنهج الوصفي المدعم بالتحليل المقارني.
- على مستوى الكفاءة السياقية الحالية طبقت نظرية ديكرو في السياق والمقام.
- على مستوى الكفاءة الاستدلالية طبقت نظرية سبربر وولسون في الاستدلال .

كما تجدر الإشارة إلى الدراسات السابقة التي تناولت شرح الرضيّ بالدراسة نذكر منها :

1-" أنظار تداولية في تحليلات الرضيّ النحوية في شرحه لكافية ابن الحاجب " رسالة ماجستير لصاحبتها فريال بطاينة ، إشراف : فيصل بن إبراهيم صفا ، جامعة اليرموك، الأردن، 2010.

ركزت الباحثة في هذه الرسالة على الجانبين التبليغي و التواصلي في تحليلات الرضيّ النحوية .

2- "منزلة معاني الكلام من علم الإعراب : شرح الرضيّ أنموذجا " رسالة ماجستير للباحث معاذ بن سليمان الدخيل، إشراف عز الدين المجدوب، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، 2013.

تركزت جهود الباحث في إثبات تداولية تحليلات الرضيّ النحوية بتطبيق نظرية أفعال الكلام لأوستين وسيرل.

3-" أغراض المتكلم و دورها في التحليل النحوي في شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي " رسالة ماجستير للباحثة عائشة برارات، إشراف أحمد جلايلي ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2009 .

تركزت جهود الباحثة في إثبات تداولية تحليلات الرضيّ من خلال إثبات دور أغراض المتكلم في هذه التحليلات .

أمَّا هذا العمل، فهو يبحث في شرح الرضيّ من زاوية مغايرة و هي إثبات انتماء تأويلات الرضيّ إلى التأويل التداولي كما تصفه تداوليات التأويل.

ولإنجاز هذا العمل رجعت الباحثة إلى مصادر و مراجع متنوعة بين القديمة و الحديثة ، النحوية، والتداولية، والاستدلالية، و التأويلية، نذكر منها: "الكتاب" لسيبويه، "شرح الكتاب" للسيرافي، "الخصائص" لابن حني، "دلائل الإعجاز"، و "المقتصد في شرح الإيضاح" لعبد القاهر الجرجاني، "الإنصاف" لابن الأنباري، "التبيين عن مذاهب النحويين" ، "اللباب في علل البناء و الإعراب" للعكبري ، شرح الرضيّ الاستراباذي لكافية ابن الحاجب (لمحققين مختلفين) ... القاموس الموسوعي التداولية لجاك موشلر و آن ريبول ، و التداولية اليوم علم جديد لنفس المؤلفين. "القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان" لديكرو وجان ماري سشايفر...

وكأيّ عمل لابد له من صعوبات تواجهه، فكان من بينها ندرة المؤلفات التي تتناول الرضيّ وشرحه بالدراسة، وخاصة في الوجهة التي يتبناها هذا العمل، فطابع الجِدّة الذي يسم هذه المعالجة، جعل صعوبة كبيرة تكتنف التعاطي معها.

وفي الأخير لا يسعنا إلا التوجه إلى أساتذتنا الكرام بجامعة الوادي بالشكر على ما بذلوه لنا من عطاء في مشوارنا الدراسي لفترة الماستر ، وأخصّ منهم بالذكر أستاذيَّ الفاضلين بوبكر نصبه ، وسليم حمدان على ما قدماه لي من مساعدة وعون كما أخصّ بالشكر أستاذي المشرف الدكتور لزهر كرشو على ما أبداه من اهتمام بهذا العمل ، وحسن توجيهه و إشرافه ، و استفزازه العلمي للباحثة لتخرج ما كان موجودا بالقوة إلى حيز الوجود بالفعل.

وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين.

الفصل الأول

توطئة:

تروم هذه الدراسة إلى الافتتاح بتحرير عنوانها ، و تجلية المصطلحات المفاتيح الواردة فيه ، وهي : التأويل ، الكفاءة ، الاستراباذي و شرحه للكافية ، لتتضّح للقارئ طبيعة الموضوع ، و لأيّ دائرة لغوية ينتمي ؟ إذ هي تختلف باختلاف المنطلقات و المضامين و الأهداف .

و لتكوين صورة إجمالية عن طبيعة هذا العمل ، وطريقة معالجته للمفاهيم المتداولة فيه واستشراف التعاطي معها تطبيقيا ، و اختبارها ؛ يأخذ هذا العمل على عاتقه إدارة الفصل النظري منه على ثلاثة أقسام :

-القسم الأوّل : تعريف التأويل في اللغة و الاصطلاح من المنظورين العربي و الغربي .

-القسم الثاني : التعريف بالكفاءة في اللغة و الاصطلاح ، ثم الكفاءة في علاقتها بالعلوم (اللسانيات ، التداولية ، الاستدلال) ليتشكّل مفهوم الكفاءة التأويلية .

-القسم الثالث : التعريف بالعلامة الإعرابية وماله صلة بعلاقة الإعراب بالمعنى، وعلاقة تقدير الإعراب بالتأويل.

أولا: التأويل في اللغة والاصطلاح.

1- التأويل: من المنظور العربي:

1 – 1 التأويل في اللغة:

التأويل مصدر أوَّل يؤوِّل، وقد وردت هذه اللفظة في المعاجم العربية بعدة معان مختلفة نكتفي بالمشترك بينها:

1-1-1 بمعنى الرجوع والارتداد:

- قال ابن فارس:" وآل يؤول أي رجع. قال يعقوب: يقال: " أوّل الحكم إلى أهله " أي أرجعه ورده إليهم" [1]

- قال ابن منظور: " أَوَل: الأوْل: الرجوع. آل الشيء يؤول أوْلا ومآلا: رجع. وأوّل إليه الشيء: رجعه، وألت عن الشيء: ارتددت " [2]

- قال الفيروزأبادي: " آل إليه أوْلا ومآلا: رجع. وآل عنه: ارتدّ. وأوّله إليه: رجعه "[3]

1-1-2 بمعنى الصيرورة والعاقبة:

- يقول ابن فارس: " ومن هذا الباب تأويل الكلام وهو عاقبته وما يؤول إليه، وذلك قوله تعالى: ﴿**هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ**﴾ [الأعراف / 53]، يقول: ما يؤول إليه في وقت بعثهم ونشورهم "[4]

- يقول الزمخشري: " ومن المجاز: فلان يؤول إلى كرم. وتقول: لا تعول على الحسب تعويلا، فتقوى الله أحسن تأويلا أي عاقبة " .[5]

1-1-3 بمعنى الإيالة:

- يقول ابن فارس: " و الإيالة السياسة من هذا الباب لأن مرجع الرعية إلى راعيها. قال الأصمعي: آل الرجل رعيته يؤولها إذا أحسن سياستها "[6]

- يقول الزمخشري: " أول: آل الرعية يؤولها إيالة حسنة، وهو حسن الإيالة "[7]

---

[1] ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق، سوريا، د.ط، 1399هـ، 1979م، 159/1. الزمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 1998م، 39/1.

[2] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، 32/11، مادة (أول).

[3] الفيروزبادي، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، دمشق، سوريا، ط:3، 2009، ص: 963.

[4] ابن فارس، مقاييس اللغة، 162/1، ابن منظور، لسان العرب، 33/11.

[5] الزمخشري، أساس البلاغة، 39/1.

[6] ابن فارس، مقاييس اللغة، 160/1، الفيروزبادي، القاموس المحيط، ص: 963.

[7] الزمخشري، أساس البلاغة، 39/1.

-يقول ابن منظور:"وآل مآله يؤوله إيالة إذا أصلحه وساسه، والائتيال: الإصلاح والسياسة" .[1]

- يقول الفيروزآبادي: " آل الملك رعيته إيالا: ساسهم. وآل على القوم أوْلا وإيالا وإيالة: ولي. وآل المال: أصلحه وساسه ".[2]

- وتوسعت هذه الدلالة لتشمل الخطاب، إذ يقال: " أوَّل الكلام وتأوّله إذا دبّره وقدّره وفسّره".[3]

فإيالة الناس هي التحكّم في أمورهم وإدارتها وتدبيرها فمن هذا المجال الذهني أُنتقل بدلالة التأويل منه إلى دلالة أكثر تجريدا وهي تأويل الكلام فجمع بين التدبير والتقدير والتفسير على ما بين التأويل والتفسير من اختلاف على المستوى اللغوي، كما يراه السيوطي في الإتقان، فالتفسير عنده " تفعيل " من الفسر وهو البيان والكشف. والتأويل " تفعيل " أصله من الأوْل وهو الرجوع.[4]

وبناء على ما تقدم: فالتأويل في معناه اللغوي هو حركة بالشيء؛ إمّا باتجاه الأصل المألوف (بالرجوع والارتداد)؛ وإمّا باتجاه الغاية والعاقبة (ما يفترض الانتهاء إليه). كما أن الرعاية والسياسة أوالتحكم والتدبر سمة أساسية من سمات هذه الحركة بالشيء.

2- التأويل في الاصطلاح:

إنّ مصطلح التأويل من المصطلحات التي كثر استعمالها في عديد العلوم وبذلك تنوعت دلالاته من علم لآخر، فدلالاته النحوية تختلف عن غيرها في علوم القرآن والتفسير والأصول، وسنعرض لكل واحدة منها فيما يلي:

2-1- التأويل في اصطلاح الأصوليين:

2-1-1-يعرّفه الشوكاني في إرشاد الفحول، فيقول:"صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى مرجوح يحتمله،لدليل يصيره راجحا"[5]

2-1-2- يعرّفه الباجي في إحكام الفصول،فيقول: " هو صرف الكلام عن ظاهره إلى وجه يحتمله 1"

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، 34/11.

[2] الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص: 963.

[3] نفسه.

[4] ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، 292/2.

[5] الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت، ص: 176.

2-1-3- ويعرّفه ابن قدامة قائلا: "التأويل صرف اللفظ عن الاحتمال الظاهر إلى احتمال مرجوح به لاعتضاضه بدليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي دل عليه الظاهر" [2].

والملاحظ أن هذه التعريفات تشترك في إخراج التأويل عن اهتمامه بالمعنى الظاهر إلى اهتمامه بالمعنى المحتمل الراجح أو المرجوح بدليل.

2-2- التأويل في اصطلاح المفسرين:

2-2-1: قال أبو القاسم بن حبيب النيسابوري والبغوي والكواشي وغيرهم:

" التأويل صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وما بعدها تحتمله الآية غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط " [3].

2-2-2- تشيع التسوية بين التفسير و التأويل عند المتقدمين من المفسرين ومنه قول مجاهد: " إن العلماء يعلمون تأويله (يعني القرآن) وقول ابن جرير في تفسيره: القول في تأويل قوله تعالى كذا ... واختلف أهل التأويل في هذه الآية " .[4]

2-2-3- وبعضهم يرى أن " التفسير مباين للتأويل: فالتفسير هو القطع بأن مراد الله كذا والتأويل: ترجيح أحدا لمحتملات بدون قطع "[5]وهذا هو قول الماتريدي، أو" التفسير هوبيان اللفظ عن طريق الرواية، والتأويل بيان اللفظ عن طريق الدراية " .[6]

كما يفرّق بين التفسير والتأويل الراغب الأصفهاني(ت 502هـ) : " التفسير أعم من التأويل، وأكثر استعماله في الألفاظ ومفرداتها، وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجمل، وأكثر ما يستعمل التأويل في الكتب الإلهية والتفسير يستعمل فيها وفي غيرها " [7]

- ويفرق بينهما أيضا الزركشي(ت794هـ) في برهانه فيقول:"... فالمفسر ناقل والمؤول مستنبط" [8] فهو يربط التفسير بالنقل والرواية، والتأويل بالعقل والدراية.

---

[1] الباجي، إحكام الفصول في أحكام الأصول، تح: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط:1، 1986، ص: 172.

[2] ابن قدامة، روضة الناظر، مكتبة المعارف، الرباط، المغرب، د.ط، د.ت، 33/2.

[3] الزركشي، البرهان في علوم القرآن ،تح: أبو الفضل الدمياطي، دار الحديث، القاهرة، د.ط، 2006، ص: 416.

[4] محمد عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، دار الفكر، دمشق، سوريا، د.ط، د.ت، 05/2.

[5] نفسه، 05/2.

[6] نفسه، 05/2.

[7] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط:3، 1984، 149/2.

[8] نفسه، 166/2.

- ويضيف أبو طالب الثعلبي (ت 427هـ) ميزة جديدة لكل من التفسير والتأويل فيمثل للفرق بينهما بقوله: " التفسير: بيان اللفظ إما حقيقة أو مجازا كتفسير الصراط بالطريق، والصيّب بالمطر، والتأويل: تفسير باطن اللفظ، فالتأويل إخبار عن حقيقة المراد، والتفسير إخبار عن دليل المراد " .[1]

فالثعلبي في تفريقه بين التفسير والتأويل يحصر الأول بما يعطيه ظاهر اللفظ أو يكشف عنه من غير تأمل في خفايا المعنى البعيد. أما التأويل فيتعلق عنده بالباطن، وما يحتاج إلى تأمل وينحصر بمعنى المعنى.

وفي ضوء ما سبق: يظهر أن التفسير يستمد أسسه في تحديد الدلالة من المأثور والمنقول عامة، وبما يتبادر إلى الذهن من دلالات، في حين يستمد التأويل أسسه من الاجتهاد العقلي في ضوء المعطيات النصية التي تحتاج إلى درجة عالية من كد الذهن والاجتهاد، وذلك حين يحتمل النص أكثر من معنى أوحين يشكل معناه مع مراعاة شروط وقوانين لا ينبغي الخروج عليها عند البعض، وعند غيرهم غير ملزمة، ومن هذه الشروط والقوانين للتأويل نذكر:[2]

1- أن تسمح به معطيات السياق الظاهرة.

2- أن يكون اللجوء إليه عند الحاجة.

3- ألا يلجأ إليه المؤول إلا بعد فهم الظاهر والتفسير.

4- أن توافق الدلالة المؤولة الكتاب والسنة.

5- أن يكون المؤول على مكانة مميزة من العلم والورع.

وفي هذا السياق يقول الزركشي: " ولا مطمع في الوصول إلى الباطن قبل إحكام الظاهر، ومن ادّعى فهم أسرار القرآن، ولم يحكم التفسير الظاهر، فهو كمن ادّعى البلوغ إلى صدر البيت قبل تجاوز الباب".[3]

---

[1] السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، 221،222/2.

[2] محمود حسن جاسم، تأويل النص القرآني وقضايا النحو، دار كنوز المعرفة، عمان، الاردن، ط:2، 2016، ص: 30.

[3] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، 155/2.

2-3- التأويل في اصطلاح النحاة:

يصنف التأويل(*)من المصطلحات التحويلية، وهي المصطلحات التي تتصل بفكرة الأصل والفرع، وتشير إلى أن بعض المفردات، أو التراكيب محوَّل عن مفردات وتراكيب أخرى[1]فالتأويل هو ردّ الفرع إلى أصله.

وعليه فالتأويل النحوي بما هو ردّ إلى الأصل هو عملية عكسية للعدول والتحويل ومن ثمّ ارتبط بمصطلح التقدير، كمظهر من مظاهره المتنوعة : الحذف ، الحمل على المعنى ، التقديم و التأخير ، الزيادة ... و يشمل التقدير حالات الحذف المختلفة، كما يشمل حالات لا حذف فيها، كتقدير الحركة الإعرابية (تقدير جملة بمفرد، حالة التعليق (تعلّق أشباه الجمل بمحذوف و بمذكور)، تقدير مصدر مؤوّل بمصدر صريح) .[2]

فالإعراب المحلي والتقديري هدفهما ردّ الفرع إلى أصله بالتقدير ليأخذ حكمه .[3]

وبعد هذا العرض للتأويل في علاقته بقضية الأصل والفرع، وعلاقته بالإعرابين المحلي والتقديري، تكون صورته الأوليةقد ظهرت، لتكتمل هذه الصورة في الجزء التطبيقي، فيما يرتقب من الفصول.

2-3-1 وإذا بحثنا عن تعريف اصطلاحي للتأويل عند النحاة الأقدمين فلن نجد سوى ما نقله السيوطي عن أبي حيان الأندلسي في شرح التسهيل: " التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادّة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادّة فيتأول"[4].

ويفهم من كلام أبي حيان أن التأويل يلجأ إليه إذا كان الكلام مخالفا للقاعدة، ويسميه تمّام حسان " التأويل في القاعدة" ويرى أن " وسيلة النحاة إلى ذلك نوع من أنواع التأويل يسمى: " التخريج"، ويتم بوجه من وجوه الرد إلى الأصل "[5].

(*) – بحسب تصنيف المصطلحات النحوية. ينظر: حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنحو العربي (دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم)، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط:1، 2007، ص: 90.

[1] نفسه، ص: 90.

[2] علي أبو المكارم ، الحذف و التقدير في النحو العربي ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، ط1، 2007، ص: 205،206.

[3] حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط:1، 2001، ص: 116.

[4]السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، دائرة المعارف النظامية حيدر أباد، 1310هـ، ص: 34.

[5]تمام حسّان، الأصول(دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: النحو، فقه اللغة، البلاغة)، عالم الكتب، القاهرة، د.ط، 2000، ص: 145.

2-3-2 يرى حسام أحمد قاسم أن " التأويل بوصفه مصطلحا نحويا استخدم بعدة دلالات متقاربة ، فقد استخدم بمعنى الأصل، وبمعنى الرد إلى الأصل، وفي بعض الأحيان بوصفه وسيلة للرد إلى الأصل" [1].

وأهم هذه الدلالات وأكثرها شيوعا[2]هو الرد إلى الأصل ومن ذلك قول الفرّاء تعقيبا على قوله تعالى:﴿**لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِين**﴾[3]النصب في قوله فأكون جوابا لِلَوْ. وإن شئت جعلته مردودا على تأويل أن تضمرها في الكرة كما تقول: " لو أن لي أن أكر فأكون ".

وأما دلالة الأصل[4]التي استخدم بها مصطلح التأويل نحو قول الزجّاج: " ومن قرأ المعذّرون بتشديد الدال فتأويله المعتذرون".

والدلالة الأخرى بوصفه وسيلة للرد إلى الأصل نحو قولهم: " ما يوهم خلاف القاعدة يرد بالتأويل إليها ".[5]

– وهذه الدلالات الاصطلاحية منطلقة في أساسها من الدلالات اللغوية التي سبقت الإشارة إليها.[6]

---

[1] حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنحو العربي، ص: 74.

[2] نفسه، ص: 75.

[3] الزمر/ 58.

[4] نفسه، ص: 75.

[5] المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط:1، 1992، ص: 253، وتمام حسان ، الأصول ، ص:148

[6] ينظر: حسام أحمد قاسم ، الأسس المنهجية للنحو العربي ، ص : 76

3– أسباب التأويل: للتأويل أسباب عديدة لعل أهمها:

3–1– مخالفة بعض الأساليب والتراكيب اللغوية للأصول العامة للنظرية النحوية:

وضع النحاة أصولا وقواعد تحكم كلام العرب، فمنه ما قبل هذه الأصول والقواعد ومنه ما شذ عنها مع أنه عربي فصيح في الاستعمال، مما ألجأ النحويين إلى التأويل وحمل النصوص على غير ظاهرها كي تسلم لهم أصولهم وقواعدهم العامة وعزا بعض الباحثين المحدثين[1]هذه الظاهرة (خروج بعض النصوص عن أصول وقواعد النحاة) إلى كون هذه القواعد لم تكن نتيجة استقراء تام. لذا كان من الضروري أن يظهر في اللغة نصوص تخالف هذه القواعد والأصول، ولا مناص من التأويل لتتوافق هذه النصوص وهذه الأصول، ويظهر ذلك من خلال ما تطرق إليه حسام أحمد قاسم في معرض حديثه عن المعايير التي تقبل بها اللغة " فاللغة تقبل ما لم تخالف القاعدة، أو إذا خالفتها خلافا يسيرا يسهل تعليله أو تأويله. أما في غير ذلك فهي لهجة مرفوضة " .[2]ولنأخذ أمثلة على ذلك:

قال تعالى: ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ** ﴾ [3]" منع أكثر النحاة أن تكون (كافة) حالا من المجرور في قوله تعالى:﴿**لِّلنَّاسِ**﴾ لذلك تأولوا (كافة) في هذه الآية لتتلائم مع القاعدة التي تمنع تقديم الحال على صاحبها المجرور. فهم يرون أن كافة حال من المفعول في ﴿ **أَرْسَلْنَاكَ**﴾ والهاء للمبالغة.

والتقدير: " إلا جامعا للناس".[4]

قال تعالى: ﴿**ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ**﴾[5]منع النحاة أن يتصل بالفعل المسند إلى مثنى أو جمع علامة تثنية أو جمع لذا فإنهم أولوا هذا النمط من التركيب اللغوي لتصحَّ لهم القاعدة التي تمنع اتصال الضمائر بالأفعال، وذكروا في ذلك وجوه[6].

الأول: على مذهب من يقول من العرب: أكلوني البراغيث.

الثاني: أن يكون كثير منهم بدلا من الضمير (الواو).

الثالث: أن قوله: "كثير منهم" على إضمار مبتدأ أي العمي والصم منهم كثير.

---

[1] ينظر: علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، 2005، ص: 234.

[2] حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنحو العربي، ص: 166.

[3] سبأ/28.

[4] صبيح التميمي، هداية السالك إلى ألفية بن مالك، منشورات جامعة الفاتح ليبيا، ط:1، 1998، 204/3.

[5] المائدة/71.

[6] أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، تح: خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط:1، 2006، ص: 241.

3-2- نظرية العامل: يصدر النحاة(بصريون و كوفيون) عن نظرية واحدة في النظر إلى اللغة هي نظرية العامل (وإن اختلفت آراؤهم فيها)، هذه النظرية التي تفسر الحركات الإعرابية على أواخر الكلم في ضوء العامل والمعمول، فلا بدّ لكل واحد منهما من الآخر. وقد جاءت بعض الأساليب والتراكيب اللغوية بلا عامل ظاهر فيها يمكن نسبة العمل إليه؛ إذ قد يوجد منصوب بلا ناصب، أو مرفوع بلا رافع، أو مبتدأ بلا خبر [1]... فعندئذ يلجأ النحوي إلى التأويل ليبحث لهذه الألفاظ عن عامل.ونسوق بعض الأمثلة على ذلك:

- قال تعالى: ﴿**وَرَسُولاً إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللّهِ**﴾[2]

فجاءت كلمة "رسولا " في الآية بلا ناصب فكان لا بد من التأويل وفي ذلك وجوه[3]:

الأول: تقديره: ونعلمه الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل ونبعثه رسولا إلى بني إسرائيل قائلا إني قد جئتكم بآية من ربكم والحذف حسن إذا لم يفض إلى الاشتباه.

الثاني: قال الزجاج: الاختيار عندي أن تقديره: ويكلم الناس رسولا وإنما أضمرنا ذلك لقوله: ﴿**أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم**﴾والمعنى: ويكلمكم رسولا بأني قد جئتكم.

الثالث: قال الأخفش: إن شئت جعلت الواو زائدة والتقدير: ويعلمه الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل ورسولا إلى بني إسرائيل قائلا إني قد جئتكم بآية.

قال تعالى: ﴿**مَن كَفَرَ بِاللّهِ مِن بَعْدِ إيمَانِهِ إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ وَلَكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيم**﴾[4]يقول الرازي: قوله: ﴿**مَن كَفَرَ بِاللّهِ مِن بَعْدِ إيمَانِهِ** ﴾مبتدأ خبره غير مذكور فلهذا السبب اختلف المفسرون وذكروا فيه وجوها : [5]

الأول: أن يكون قوله من كفر بالله بدلا من قوله (الذين لا يؤمنون بآيات الله) والتقدير: إنما يفتري من كفر بالله من بعد إيمانه واستثنى منهم المكره فلم يدخل تحت حكم الافتراء وعلى هذا التقدير: "أولئك هم الكاذبون" اعتراض وقع بين البدل والمبدل منه.

---

[1] ينظر : وليد عاطف الأنصاري ، نظرية العامل في النحو العربي (عرضا و نقدا) ، دار الكتاب الثقافي ، الأردن ، ط:2 ، 2006 ، ص:43.

[2] آل عمران /49.

[3] الفخر الرازي، مفاتح الغيب، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1981م، 20/8.

[4] النحل/ 106.

[5] الفخر الرازي، مفاتح الغيب، 122/20.

الثاني: يجوز أيضا أن يكون بدلا من الخبر الذي هو " الكاذبون " والتقدير وأولئك هم من كفر بالله من بعد إيمانه.

الثالث: يجوز أن ينتصب على الذم والتقدير: وأولئك هم الكاذبون أعني من كفر بالله من بعد إيمانه ويقول الفخر الرازي: " وهو أحسن الوجوه عندي وأبعد عن التعسف "

الرابع: أن يكون قوله: ﴿**مَن كَفَرَ بِاللّهِ مِن بَعْدِ إيمَانِهِ**﴾شرطا مبتدأ ويحذف جوابه لأن جواب الشرط المذكور بعد يدل على جوابه كأنه قيل: من كفر بالله من بعد إيمانه فعليهم غضب من الله إلا من أكره ".

3-3- المذاهب الدينية:

3-3-1- من الباحثين من يرى أن الفرق الإسلامية على اختلافها تحمل النص على غير ظاهره بتأويله ليتفق مع معتقداتها ومذاهبها، وقد كانت "المعتزلة" أكثر هذه الفرق ممارسة لذلك.ومن ذلك أنهم لا يجوّزون أن يكون ما هو مخلوق للعبد مخلوقا لله وما جاء ظاهره على خلاف ذلك يؤول ومنه قوله تعالى:﴿ **وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا**﴾[1]فقوله "رهبانية" معطوفة على " رأفة " وابتدعوها في موضع النعت له. أما أبو علي الفارسي وتبعه في ذلك الزمخشري فقد جعل "رهبانية " منصوبة بفعل يفسره " ابتدعوها " فتكون المسألة من باب الاشتغال.

ويرى عبد الفتاح الحموز أن الذي ألجأهم إلى ذلك اعتقادهم أن ما كان مخلوقا للعبد لا يصح أن يكون مخلوقا لله، وهي مسألة تتحقق بالعطف، وعليه فلا يصح العطف .[2]

3-3-2- ومن تأويلات الشيعة: تأويلهم قوله تعالى:﴿**فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُم مُّنتَقِمُون**﴾[3]ذكر أبو جعفر الطوسي أن التقدير:"فإنّا بعلي منتقمون"، ويرى ابن كثير:"أنّ هذا التأويل بعيد لأن المراد بالانتقام العذاب في الآخرة أو الدنيا" .[4]

3-3-3- ومن تأويلات أهل السنة: قوله تعالى: ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ**﴾ . [5]

بجرِّ (أرجلكم): ذهب أهل السنة بالإجماع على وجوب الغسل، مع مخالفتهم لظاهر الآية، لأن السنة وردت

بذلك، وكان مذهب الشيعة متفقا مع ظاهر الآية فقالوا بوجوب المسح لا الغسل، وفي تأويل هذه القراءة أوجه:[6]

أ – أن يكون قوله تعالى: ﴿**وَأَرْجُلَكُمْ**﴾ مجرورا على الجوار وقد ضعف مكي بن أبي طالب ذلك ومن تبعه، وأجازه أبو البقاء والشهاب .

---

[1] الحديد/27.

[2] ينظر: عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية،ط:1، 1984م، 29/1،30. و أحمد سليمان ياقوت ، ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقها في القرآن الكريم ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،د.ط، 1983،ص:194-195.

[3] الزخرف/41.

[4] ابن كثير، تفسير ابن كثير، تح: محمود بن الجميل، دار الإمام مالك، البليدة، الجزائر، ط:3، 2013م، 187/4.

[5] المائدة/06.

[6] عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، 31/1.

بـ – أن يكون معطوفا على قوله برؤوسكم لفظا ومعنى ثم نسخ بوجوب الغسل، وقيل أن ذلك محمول على مسح الأرجل في حالة لبس الخفين.

جـ – أن يكون الجر تنبيها على عدم الإسراف باستعمال الماء فجاء معطوفا على الممسوح على أنّ المراد الغسل، وهو قول الزمخشري.

د – أن يكون مجرورا بحرف جر مقدر على أنه معمول لفعل مقدر أيضا أي: افعلوا بأرجلكم غسلا، وفيه تكلف حذف جملة فعلية وحرف الخفض وإبقاء عمله، وهو قول جائز عند أبي البقاء، وهو في غاية الضعف عند أبي حيان.

هـ – أن يكون المسح بمعنى الغسل، وهو مروي عن أبي زيد وبه قال ابن خالويه.

3-4- المعنى سبب من أسباب اللجوء إلى التأويل:

يعد المعنى سببا من أسباب لجوء النحاة للتأويل، ذلك أن من النصوص ما لا يمكن أنّ تحمل على ظاهرها لأنّه يؤدّي إلى التناقض والابتعاد عن الحقيقة العلمية والواقع. يقول عبد الفتاح الحموز في بيان أثر المعنى في ظهور التأويل:"في التنزيل مواضع لا يصح حمل النص القرآني فيها على ظاهره لأنه لو حمل عليه لفسد المعنى "[1]ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاء وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ**﴾[2]

جاء في تفسير القرطبي: " وقد جمع في هذه الآية بين (استوى على العرش) وبين (هو معكم) والأخذ بالظاهرين تناقض، فدل على أنه لا بد من التأويل، والإعراض عن التأويل اعتراف بالتناقض..."[3].والآية كما يقول الحموز محمولة على حذف مضاف أي وعلمه معكم .[4]

---

[1] عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، 1/ 23،24.

[2] الحديد/ 04.

[3] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد عبد العليم البردوني، د.ن، ط:2، د.ت، 237/17.

[4] عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، 24/1.

3-5- القراءات القرآنية:

أكثر النحاة من التأويل فيما يتعلق بالقراءات السبعية والشاذة، وذلك لإبعادها عن الضعف والشذوذ، أول إخضاعها للأصول النحوية. ومن هذه القراءات: قراءة غير أهل الكوفة من السبعة (ابن كثير، ونافع وأبو عمرو وابن عامر) وكمثال على ذلك:﴿**وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا**﴾[1]

على أن جاعل اسم فاعل مضاف إلى الليل فينتصب سكنا و(الشمس والقمر) بفعلين مضمرين لأن اسم الفاعل إذا كان ماضيا لا يعمل.[2]

ومن القراءات الشاذة قراءة علي بن أبي طالب (رضي الله عنه): ﴿**إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ**﴾[3]بنصب عصبة على إضمار فعل أي: "ونحن نجتمع عصبة ".[4]

3-6- الافتنان بالأوجه الإعرابية:

لهذا السبب أثر واضح – كما يرى الحموز – في التأويل في مسائله المختلفة كالحذف وما يكون في موضع المفرد من الجمل وأشباهها والمصادر المؤولة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِرَاشاً وَالسَّمَاء بِنَاء وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَّكُمْ فَلاَ تَجْعَلُواْ لِلّهِ أَندَاداً وَأَنتُمْ تَعْلَمُون**﴾[5]ويسرد الحموز أوجها اعرابية كثيرة في إعراب (الذي) نكتفي منها بما يلي: [6]

أ – أن يكون في موضع رفع خبر مبتدأ بمحذوف أي: هو الذي جعل لكم، وهو الصحيح عند بعض النحويين.

بـ – يجوز أن يكون مبتدأ خبره قوله (فلا تجعلوا لله أندادا)، وقد ضعف بعض النحويين هذا القول لأن صلة الموصول جملة ماضوية فلم يشبه الشرط فلا يصح أن تزاد الفاء، وجملة الخبر تخلو من الرابط، ويصح ذلك على مذهب الأخفش الذي أجاز الربط باسم ظاهر.

---

[1] الأنعام/96.

[2] عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، 1/ 32.

[3] يوسف/ 08.

[4] عبد الفتاح الحموز ، التأويل النحوي في القرآن الكريم ، 1/ 33.

[5] البقرة/22.

[6] ينظر: نفسه: 1/ 163،164.

وقد أجاز قوم دخول الفاء على خبر الموصول الذي صلته جملة ماضوية ويجوز أن يكون الخبر قوله: (رزقا لكم) على أنه منصوب على المصدر بفعل من لفظه أي يرزقكم رزقا.

* وإجمالا يبيّن علي النجدي ناصف ضرورة التأويل، والحاجة إليه إذ يرى: أن " النحاة لم يتكلفوا التأويل،ولم يصطنعوه؛ وإنما اعتمدوا على مبادئ سليمة في قياس النظير على النظير، والاستدلال بالحاضر على الغائب، ولهذا فالتأويل والتقدير ضرورة يحتاج إليها علم النحو في بعض أبوابه.

فالتأويل في الدرس النحوي يستلزم التقدير الذي قد لا يتم المعنى إلا به، ولا تتضح إشارته إلا بذكر المحذوف، وردّ الأسلوب إلى نظمه، ولن يحدث ذلك إلا عن طريق التأويل ووسائله ". [1]

وعليه فالتأويل أداة أساسية في بناء علم النحو، وضبط قواعده، والاستدلال عليها. وبدونه تستحيل القواعد إلى فوضى، وتمتنع المحافظة على هذه القواعد واستمراريتها، وبالتالي يستعصي أو يستغلق فهم النص القرآني على قارئه.

[1] علي النجدي ناصف، من قضايا اللغة والنحو، مكتبة نهضة مصر، الفجالة،.د.ط، 1957م، ص: 90.

2 – التأويل من المنظور الغربي:

2–1– لغة: التأويل " Interpretation "

- يأتي بمعنى " التفسير، التأويل ، الفهم ".[1]
- والتأويل في قاموس" لاروس Larousse " الفرنسي:
- فِعل التأويل بإعطاء معنى لشيء ما: Interprétation[2]

ومن هذه المعاني اللغوية بُني مفهوم التأويل في الاصطلاح في المنظومة المعرفية الغربية، وهو ما سيتم توضيحه فيما يأتي.

2–2– اصطلاحا: يعد التأويل من أكثر المفاهيم انتشارا وتداولا في الحقول المعرفية المختلفة، لا يختص بعلم بعينه، ولا يقتصر على نمط محدد من أنماط المعرفة البشرية.

2–2–1– يعرف التأويل في الفلسفة الهيرمونيطيقية بـ: " فهم يحدث من خلاله امتلاك المعنى المضمر في النص من جهة علاقاته الداخلية، وأيضا علاقاته بالعالم والذات ... ".[3]

والهيرمونيطيقا (علم التأويل)، " هو علم يهتم بثلاثية الفهم، والتفسير، والتطبيق، وما يتصل بها من بحث عن الدلالة والمعنى. ويعد أول المناهج الفلسفية التي اهتمت بدور القارئ في تحقيق النص ".[4]

2–2–2– ويعرفه غادامير أحد فلاسفة الهيرمونيطيقا البارزين – فيما نقله سيدي عمر عبود في مقاله " مفهوم التأويل عند غادامير" – بقوله: " فأنْ تفهم النص هو دوما أن تمارس التأويل "[5]ثم يقول: " وأن تفهم يعني أن تطبق"[6] ومعنى الفهم عند غادامير هو مرادف للتطبيق، والتطبيق في نظر غادامير: " استيعاب الشيء من أجل تملكه "[7]هذا المفهوم الذي أخذه بول ريكور(*) واستبدله بمفهوم " الامتلاك"

---

[1] قاموس أكسفورد الحديث (انجليزي – انجليزي – عربي)، جامعة أكسفورد، طبعة موسعة، ص: 425.

[2] le petit Larousse illustré 2016, paris, p; 628.

[3] محمد سالم محمد أمين الطلبة، الحجاج في البلاغة المعاصرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط:1، 2008م، ص: 61.

[4] نفسه، ص: 61.

[5] سيدي عمر عبود، التأويل عند غادامير(مقال)، مجلة علامات، المغرب، العدد: 14، 2000م، ص: 51.

[6] نفسه، ص:51.

[7] نفسه، ص:52.

(*) – بول ريكور من أبرز المدافعين عن التأويل. له نظرية في التأويل قائمة على الجدلية بين فعل التفسير، وفعل الفهم ضمن تجربة تأويلية.ينظر: بول ريكور، نظرية التأويل، تر: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط:2، 2006م، ص:120.

أي امتلاك قصدية للنص، في إطار النظرية التأويلية[1]ولذلك تجده يقول: " أن نؤول يعني أن نمتلك في الحال قصدية النص" .[2]

2-2-3- مهمة التأويل الأساسية في نظر غادامير هي " كشف وإظهار شيء النص الملتبس والغامض والمغترب وجعله مألوفا لدينا، ولا يكون التأويل إلا حينما يتعذر فهم دلالة النص فهما مباشرا".[3]

مهمة التأويل كما يراها غادامير هي رد غير المألوف، الغامض، والملتبس إلى الألفة والملاءمة، وينتفي التأويل في حال فهم دلالة النص فهما مباشرا.

2-2-4- يعتبر غادامير اللغة الوسط الكلي الذي تجري فيه عملية الفهم، ومشغِّل تلك العملية هو التأويل فيقول: " فاللغة تعتبر حقا ذلك الوسط الكلي الذي تجري فيه عملية الفهم بذاتها، والتأويل هو نمط اشتغال تلك العملية ".[4]

2-2-5- وبانفتاح غادامير على الظاهرة التواصلية (اللغة) كان ذلك من بين أهم المساهمات الأصيلة التي أعطت التأويل إمكانية قراءة وفهم كل أشكال التعبير اللغوي وغير اللغوي فيما يراه سيدي عمر عبود[5]وذلك لأن التأويل عند غادامير تتعدد مرجعياته من فلسفية، جمالية تاريخية، فنية، انثروبولوجية، أدبية، ... لكن بانفتاحه على اللغة وسع مجال التأويل ودائرته، فباللغة يؤوّل كل منتج للإنسان اللغوي وغير اللغوي.

2-2-6- يقوم التأويل عند بول ريكور" Paul Ricœur " على جدلية بين فعل التفسير، وفعل الفهم ضمن تجربة تأويلية، فيقول: " والتأويل بصفته جدل التفسير والفهم والاستيعاب، يمكن إرجاعه إلى المراحل الابتدائية من السلوك التأويلي الذي يعمل في المناقشة أصلا، في حين أن الكتابة والتأليف الأدبي وحدهما يقدمان تطويرا كاملا لهذا الجدل "[6]ومعنى ذلك أن التأويل عنده قائم على جدلية التفسير والفهم الذيْن يمثلان مرحلة أولى أو ابتدائية في هذا الجدل ثم يطوَّر هذا الأخير بفعل الكتابة والتأليف الأدبي.

---

[1] سيدي عمر عبود ، التأويل عند غادامير ، ص:52.

[2] بول ريكور ، النص و التأويل ، تر : منصف عبد الحق ، مجلة العرب و الفكر العالمي ، العدد :3 ، 1998، ص:50.

[3] سيدي عمر عبود، التأويل عند غادامير، ص: 52.

[4] نفسه، ص: 53.

[5] نفسه، ص: 53.

[6] بول ريكور، نظرية التأويل، ص: 121.

2-2-7- كما قدم " أمبرتو إيكو - U. ECO "مساهمة فاعلة في نظرية التأويل والتي قرنها بالسيميائية في كتابه " التأويل والتأويل المضعَّف " متأثرا في ذلك بتشارلز سندرس بيرس " ويركز أمبرتو إيكو في صياغته لقضايا التأويل على معطيات تطبيقية تنتمي إلى التفكيكية أو التأويل المضعف، وإلى السيميوزيس (التأويلية كما يسميها إيكو) " .[1] وبذلك يقف التأويل عنده عند حالتين[2]: الأولى: يكون فيها التأويل محكوما بمرجعياته، وحدوده، وقوانينه الضابطة، حيث تحيل كل علامة إلى أخرى، وفق هذه الحدود والقوانين، أما الحالة الثانية؛ فيدخل فيها التأويل متاهات لا تحكمها أية غاية، سيرورة لا متناهية من الإحالات وهو ما يعرف بالسيميوزيس.

2-3- دواعي التأويل:

إن الأصل في الحاجة إلى التأويل هو نفسه مبرر إجراء التأويل، وقد أرجع محمد مفتاح أصل التأويل وسيرورته إلى مقولتين :[3]

أولهما: غرابة المعنى عن القيم السائدة (القيم الفكرية، الثقافية، السياسية ...)

وثانيهما: بث قيم جديدة بتأويل جديد، أي إرجاع الغرابة إلى الألفة والملاءمة، فالحاجة إلى التأويل توجدها الغرابة في المعنى عما هو مألوف. والتأويل هو ما يرجع الغرابة إلى الملاءمة.

وبهذا يكون التأويل في نظر محمد مفتاح هو آلية منهجية حجاجية تداولية .[4]

2-4- أنواع التأويل: نذكر منها: التأويل النحوي، التأويل التداولي.

2-4-1- يعرِّف محمد بن عياد " التأويل النحوي " على أنه لحظة البحث عن المعنى الأولي لأنها تنطلق من الأبنية اللغوية فيقول: " فالتأويل النحوي يستقصي فيه القارئ ملامح المعنى من جانب اللغة "، ويضيف أن أهم شروط التواصل بين الباث والمتلقي في التأويل النحوي هو مبدأ الكفاية النحوية (الكفاءة النحوية).[5]

---

[1] ينظر : أمبرتو إيكو ، التأويل بين السيميائيات و التفكيكية ، تر : سعيد بنكرّاد ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط:2 ، 2004، ص:130 و ما بعدها.

[2] ينظر : نفسه ، ص:134،135.

[3] محمد مفتاح، التلقي والتأويل مقاربة نسقية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط:1، 1994، ص: 218.

[4] محمد سالم محمد الأمين الطلبة، الحجاج في البلاغة المعاصرة، ص: 245.

[5] محمد بن عياد، التلقي والتأويل، مجلة علامات ، المغرب، العدد:10 ، 1998م، ص: 14، 15.

2-4-2- أما التأويل التداولي؛ فتعرفه أوريكيوني وزملاؤها في كتاب "في التداولية المعاصرة" بما يأتي:"تأويل ملفوظ ما هو بكل بساطة تطبيق لمختلف كفاءات المؤول على مختلف ما تحويه المتواليات اللغوية من دوال قصد استنباط مدلولاتها المقصودة ". [1]

وهذه الكفاءات كما شرحها " عبد السلام إسماعيلي علوي " في مقاله: " في تداوليات التأويل " هي: الكفاءة اللسانية، الكفاءة التداولية، الكفاءة الاستدلالية (كفاءة المؤول)، ويرى أن هذه الكفاءات مطلوبة عند الإنتاج أيضا بالنسبة للمرسل. ثم صاغ هذه الكفاءات صياغة صورية كالآتي :[2]

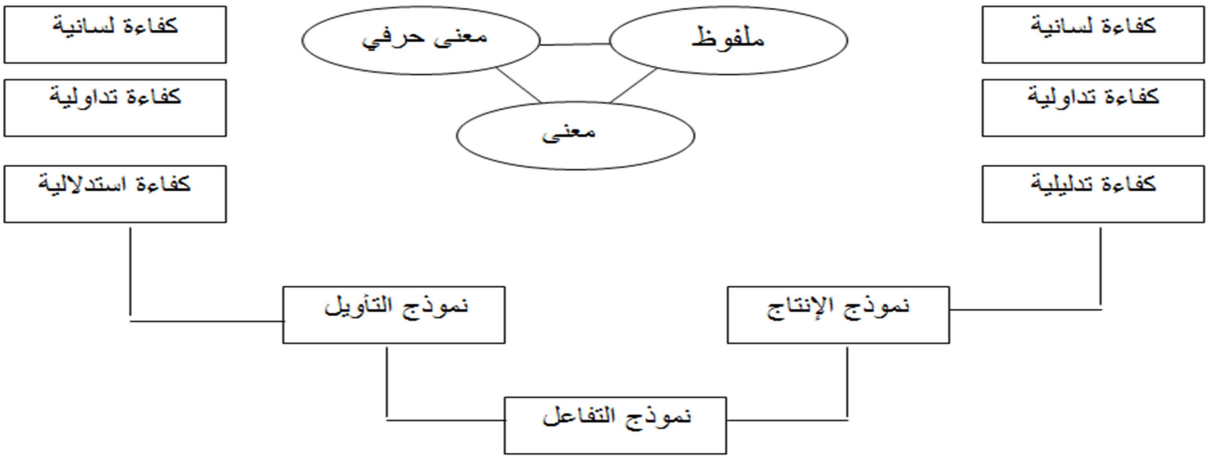

2-5-2-1- موضوع التأويل التداولي:هو المعنى. والمعنى له ثلاثة مستويات : [3]

- معنى الجملة، معنى الملفوظ، معنى التلفظ.
- معنى الجملة لا علاقة له بأي استعمال فلا يشكل دخلا للتأويل
- معنى الملفوظ يتعلق به المعنى المباشر (الاستعمال المباشر) ويشكل دخلا للتأويل إن كان فيه عبثية لعدم مطابقته للقصد ولمقتضى الحال.

---

[1] أوريكيوني، في التداولية المعاصرة والتواصل، تر: محمد نظيف، إفريقيا الشرق، المغرب،.د.ط، 2014م، ص: 83، للاطّلاع على تفصيل هذه الكفاءات ينظر : نفسه ، ص:83 و ما بعدها .

[2] عبد السلام إسماعيلي علوي، " في تداوليات التأويل" ، مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت، لبنان، العدد: 148، 149، 2009م، ص: 112.

[3] ينظر: نفسه ، ص: 106.

مثال: تقول لأحدهم: مرحبا بفلان فإذا فهمت على المعنى المباشر (المعنى المباشر هو المقصود) فهي تعني الترحيب والتودد، ومحبة لقاء هذا الشخص. وإذا كان في المعنى المباشر عبثية يكون التأويل: لا مرحبا به.

- معنى التلفظ يتعلق به المعنى غير المباشر (الاستعمال غير المباشر).

وتكون الخطابات ذات المعنى غير المباشر موضوعا للتأويل.

2-5-2-2- مؤشرات هذا التأويل:منها ما هو لساني، ومنها ما هو خارج لساني: [1]

أ- المؤشرات اللسانية: هي ما يعرف بالقرائن اللفظية المانعة من إرادة المعنى الأصلي، ويطَّرد ورودها مع أمثلة الاستعارة مثل: سكت عنِّي الألم. فالفعل سكت لا يصح توزيعه مع الفاعل (الألم) فكان توزيعه في هذه الجملة أمرا شاذا، فيلزم بذلك التأويل لإزالة الشذوذ (اللحن الدلالي)، ذلك أن الملفوظ في حرفيته غير صحيح، فتلك خاصية الملفوظات الاستعارية حسب سيرل" Searl"، فالملفوظ غير مقبول لكذبه أو لتناقضه، أو لشذوذه.

ب- مؤشرات التأويل الخارج لسانية: هي ما تعلق بالقرائن الحالية (المقامية) أو تعلق بالمعارف المشتركة السابقة أو الموازية (المعارف الموسوعية)، ويمنع من إرادة المعاني الحرفية، ويطّرد ورود هذه المؤشرات مع التعابير الكنائية والإنجازات اللغوية غير المباشرة، (لا يلائم الملفوظ مقام التلفّظ).

مثال: * تقول لطالب: اقترب الامتحان، فالمعنى المباشر هو الإخبار بقرب الامتحان، لكن هذا المعنى غير مقصود، فالمقصود معنى غير مباشر (إنجاز لغوي غير مباشر) هو الاستعداد للامتحان.

* طويل النجاد: دلالته كلفظ: طويل الغمد ما يلزم منه من معنى آخر هو المراد (طويل القامة) طول الغمد يستلزم طول القامة.

2-5-2-4- عتبات التأويل التداولي : [2]

هي عتبات تعمل على إيقاف التأويل عند فهم بعينه (عند إدراك المقاصد) وتحول دون امتداده لما لا يحتمل.

أ – عتبة التعاقد: تقوم على اتفق ضمني بين المرسل والمرسل إليه، ويتم بمجرد الشروع في التواصل، والمؤول ملزم بالتقيد بسيرورة التأويل، فلا يوقفها عند أقل مما ينبغي، ولا يسمح له بتمديدها إلى أكثر مما ينبغي.

---

[1] عبد السلام إسماعيلي علوي، "في تداوليات التأويل"، ص: 109.

[2] نفسه، ص: 115.

ب- عتبة السياق: التزام السياق، والتأويل لا يكون أقل مما يقتضيه السياق ولن يمتد إلى أكثر من ذلك.

جـ - عتبة القصد: فهم الملفوظ يقوم على إدراك المقاصد، كما يقوم الارتباط بالسياق، والكفاءة التأويلية تنطلق لإدراك المقاصد بالاعتماد على مقدمات الكفاءة الموسوعية والسياقية الحالية. وأي تجاوز لقصد المرسل أو الوقوف دونه يفوت فرصة الإمساك بالقصد، وبالتالي فرصة إنجاح التأويل.

2-5-2-5- مبادئ التأويل التداولي : [1]

يقوم التواصل على مجموعة من المبادئ(*) والقواعد من مبدأ التعاون عند غرايس إلى مبدأ التصديق عند طه عبد الرحمن، تأتي قواعد هذه المبادئ لتوجيه مشاركة المرسل بشكل مباشر، ويبقى حضور المرسل إليه فيها ضمنيا.

فحاول الباحث عبد السلام إسماعيلي علوي صياغة بعض القواعد في توجيه المرسل إليه(**) ثم المؤول (إذ ليس كل مرسل إليه مؤولا: الانتقال من فهم المنتَج إلى مقاصد المنتِج هو مناط اشتغال التأويل، ومن يضطلع بهذه العملية ينتقل من كونه مرسلا إليه إلى كونه مؤولا).

*** قواعد توجيه المؤول:**

1 – لتنتبه إلى ما قد سجله المرسل من خرق أي من القواعد (قواعد مبادئ التأويل من مبدأ غرايس إلى مبدأ طه عبد الرحمن)

2 – تصرف على هدي ممّا تعرفه عن كفاءة المرسل الإنتاجية.

3 – تأكد من أنك حسمت بكون الرسالة تحتاج إلى تأويل.

4 – الانتباه لما تحويه الرسالة من معان غير مباشرة.

5 – الحسم في أي من تلك المعاني هو المقصود الفعلي.

6 – لا تحمّل المرسل أكثر مما يقول فضلا عن تحميله أكثر مما يقصد.

---

[1] عبد السلام إسماعيلي علوي، "في تداوليات التأويل"، ص: 109.

(*) انظر: بقيه مبادئ التأويل التداولي: مبدأ التصديق لطه عبد الرحمن " مبدأ التأدب للاكوف "، مبدأ التواجه لبراون " وليفنسون "، في طه عبد الرحمن: "اللسان والميزان أو التكوثر العقلي"، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط:1 ، 1998،ص: 239، وما بعدها.

مبدأ المناسبة لسبربر و ويلسون ، في جاك موشلر ، آن ريبول ، القاموس الموسوعي للتداولية ، تر: جماعة من الاساتذة و الباحثين ، اشراف : عز الدين المجدوب ، مراجعة : خالد ميلاد , دار سيناترا ، تونس ، ط:2 ، 2010، ص:96.

(**) تنظر: قواعد توجيه المرسل إليه في عبد السلام اسماعيلي علوي ، في تداوليات التأويل ، ص: 117.

ثانيا: التعريف بالكفاءات التأويلية:

1- التعريف بالكفاءة في اللغة والاصطلاح:

1 – 1 – التعريف بالكفاءة لغة:

1 – 1 – 1 – جاء في المعجم الوسيط:

" الكفء: المماثل، القوي، القادر عل تصريف العمل.

الكفاءة: المماثلة في القوة والشرف ومنه الكفاءة في الزواج أن يكون الرجل مساويا للمرأة في حسبها ودينها وغير ذلك.

الكفاءة في العمل: القدرة عليه، وحسن تصريفه ".[1]

وعليه فالكفاءة في اللغة تجمع بين القدرة وحسن التصرف، ولا يكون كفء من كانت له قدرة دون حسن تصرف أو العكس.

1-1-2- أما الكفاءة لغة من المنظور الغربي:

فقد وردت (كاسم) " competence " بمعنى: امتلاك القدرة أو المهارة التي تحتاجها.

- أما" competent" (كصفة) بمعنى كفء، مقتدر[2].
- و" competently" (كحال، كظرف) وتعني باقتدار، بكفاءة.

والمهارة التي أشار إليها التعريف في قاموس أكسفورد هي بمعنى إحكام العمل والحذق فيه، وحسن تصريفه، وعليه فالكفاءة في المفهوم الغربي والمفهوم العربي تلتقيان من الناحية اللغوية.

1-1-3- التعريف بالمصطلحات الآتية: اللسان، التداول، الاستدلال في اللغة:

1-1-3-1- اللسان: " من لَسِنَ يلسن يقال لَسِنَ فلان لسنا: فصح وبلغ فهو لَسِن اللسان: جارحة الكلام، جمعه ألسنة وألسن ، ولُسن.ويكون بمعنى اللغة وفي التنزيل العزيز:﴿**فإنما يسرناه بلسانك**﴾؛ [مريم/97] وبمعنى الخبر، والرسالة، والحجة والثناء الحسن الباقي قال تعالى: :﴿**واجعل لي لسان صدق في الآخرين**﴾ [الشعراء/83].[3]

1-1-3-2- التداول: وردت مادة " دول " في عدة معاجم لغوية من بينها لسان العرب، والقاموس المحيط وهي متأتية من دَوَلَ يتداول دَوْلا ودُولا وتداولا. وهي تدور حول معنى الانتقال من

---

[1] المعجم الوسيط، تأليف جماعة من الباحثين، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط:2، 1و842/2.

[2] قاموس أكسفورد الحديث (انجليزي- انجليزي – عربي)، جامعة أكسفورد، طبعة موسعة، ص: 157.

[3] المعجم الوسيط، ص: 876، 877.

حال إلى حال: "الدولة: انقلاب الزمان"، "الدَوْل: انقلاب الزمان، الدَولُ: لغة في الدلو. انقلاب الدهر من حال إلى حال"[1]

وفي لسان العرب:

" تداولته الأيدي، أخذته هذه مرة وهذه مرة (الانتقال من هذه إلى تلك)، دالت الأيام، دارت، والله يداولها بين الناس.وبمعنى الغلبة: الإدالة: الغلبة: تدال عليهم ويدالون علينا " .[2]

1-1-3-3- الاستدلال:

الاستدلال: مصدر للفعل استدل الذي مجرَّده دلَّ.

ودلَّ عند ابن فارس في مقاييس اللغة: " الدال واللام أصلان: أحدهما إبانة الشيء بإمارة تتعلمها، والآخر اضطراب في الشيء.فالأول قولهم: دَلَلْتُ فلانا على الطريق. والدليل الأمارة في الشيء، وهو بين الدَّلالة والدِّلالة.

والأصل الآخر قولهم: تدلدل الشيء، إذا اضطرب " .[3]إذا كان دل، إبانة الشيء بأمارة، فاستدلّ: هو طلب الإبانة عن الشيء بأمارة.

- ويعرفه الشريف الجرجاني في التعريفات: " الاستدلال هو طلب الدليل أو تقرير الدليل لإثبات المدلول ".[4]

- ويعرفه أبو هلال العسكري: " الاستدلال هو فعل المستدل، وهو طلب معرفة الشيء من جهة غيره بخلاف مدلول النظر، الذي هو طلب معرفة الشيء من جهته من وجهة غيره، فهو أعم منه وأشمل".[5]

---

[1]الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ص: 1001،1000.

[2]ابن منظور، لسان العرب، 252/11.

[3]ابن فارس، مقاييس اللغة، 260/2.

[4]الجرجاني، التعريفات، تح: نصر الدين تونسي، شركة القدس المتحدة، القاهرة، ط:1، 2007م، ص: 40.

[5]أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تح: عماد زكي البارودي، دار التوفيقية للتراث، القاهرة،د.ط، 2010م، ص: 73.

1-2- تعريف الكفاءة اصطلاحا: ورد مصطلح الكفاءة في فروع علمية مختلفة نذكر منها:

1-2-1- الكفاءة من جهة النحو التوليدي التحويلي: هي القدرة الضمنية المجردة، وهي الآلية اللغوية التي ينتج بها المتكلم كلامه[1] فهي كفاءة مرتبطة بالبنية العميقة، وقد أعاد تشومسكي في كتاباته الأخيرة النظر في مفهوم مصطلح الكفاءة وحصره في نوعين: [2]

أ – الكفاءة النحوية:" grammatical competence ": وهي تتصل بنظرية تركيب الجملة والمعرفة بالقواعد النحوية.

ب – الكفاءة البراجماتية: pragmaticcompetence" ": وهي تتصل بالدور الذي تؤديه العوامل غير اللغوية في استعمال اللغة، والقدرة على تأويلها لمعرفة معانيها؛ فإن الإنسان نظريا بإمكانه استعمال ألفاظ وعبارات وجمل كمايحلو له، لكن عمليا يجد نفسه مقيدا بالعديد من القوانين الاجتماعية التي تحكم هذا الاستعمال.[3]

1-2-2- الكفاءة من جهة تداوليات التأويل:

وهي الكفاءة التأويلية: تضم هذه الكفاءة مجموعة من الكفاءات يمتلكها المؤول، ويعمل على تطبيقها مما يجعله قادرا على الحسم في اختيار المقصود الفعلي، من بين ما يحتمل أن يكون مقصودا، وقد عرضها عبد السلام اسماعيلي علوي في مقاله: " في تداوليات التأويل" وهي ثلاث كفاءات: كفاءة لسانية، كفاءة تداولية، كفاءة استدلالية، ويعدها كفاءات للمؤول، تتضافر لقيام التأويل.

1-2-2-1- الكفاءة اللسانية:

تعني أن يكون المؤول عالما باللغة المستعملة صوتا، وصرفا، وتركيبا، ومعجما، وامتلاك كفاءة تأويلية في هذاالمستوى يعني اكتشاف مؤشرات التأويل اللسانية، وهي تسجيل خلل بنظام اللغة على مستوى الصوت ، الصرف ، التركيب أو المعجم و المؤول ذو كفاءة لسانية هو من يكون قادرا على اكتشاف الخلل في نظام اللغة في أي مستوى من مستوياته.[4]

هذه المعارف اللسانية هي معارف وضعية تكون تأسيسية بالنسبة للمرسل ومعيارية بالنسبة للمؤول يحتكم إليها في معالجة خطابات المرسل.

---

[1] مسعود صحراوي، من التنظير التداولي إلى التطبيق النحوي علاقة البنية بالوظيفة في دلائل الإعجاز ضمن كتاب " التداوليات وتحليل الخطاب "، بحوث محكّمة بتأليف جماعة من الباحثين، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط:1، 2014م، ص: 669.

[2] محمود سليمان ياقوت، منهج البحث اللغوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، 2003م، ص: 151.

[3] نفسه، ص: 152.

[4] عبد السلام إسماعيلي علوي، في تداوليات التأويل، ص: 109.

1-2-2-2- الكفاءة التداولية:

تعني امتلاك نوعين من المعارف[1]معارف متعلقة بواقع حال وملابسات التخاطب وهي معارف موازية ومعارف متعلقة بواقع التجربة الإنسانية المشتركة، وهي معارف سابقة وبذلك: فالكفاءة التداولية تقوم على كفائتين[2]: كفاءة سياقية حالية، وأخرى موسوعية .

1-2-2-2-1- الكفاءة السياقية الحالية:

تهتم بالسياق المقامي(*) باعتباره دعامة أساسية وضرورية لإقامة التأويل " وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم " .[3]

كما تسمح الكفاءة السياقية باكتشاف مؤشرات تتعلق بالأنا، والأنت، وهيئات الحضور في الزمان، والمكان، وهي مؤشرات تدعو إلى التأويل كلما بعثت على إلحاق متغيرات قصدية.

1-2-2-2-2- الكفاءة الموسوعية:

تمثل المعارف المشتركة السابقة التي يكتسبها الفرد عبر تجربته الفردية، أو يستفيدها من مكتسبات التجربة الجماعية. والكفاءة الموسوعية تتعلق بالكفاءة السياقية الحالية من حيث كون الأولى هي تراكم لمعطيات الثانية .[4]

1-2-2-3- الكفاءة الاستدلالية:

إذا كانت الكفاءة اللسانية والتداولية تثبت قيام الحاجة للتأويل من خلال اكتشاف الخروقات اللسانية والتداولية فإن الكفاءة الاستدلالية تمكن المؤول من الانتقال من عدم الملاءمة إلى الملاءمة بموجب عمليات استدلالية.وعليه فالكفاءة الاستدلالية تربط بين ما يعرضه المرسل وبين ما توفر بموجب الكفاءة اللسانية والتداولية. من أجل الوصول إلى المعنى المقصود.

---

[1]عبد السلام إسماعيلي علوي، في تداوليات التأويل، ص: 110.

[2]نفسه، ص: 110.

(*) – السياق المقامي: فيه دمج لما هو لساني ومقامي (غير لساني)، فإذا قلنا: سياق المقام " contexte de situation أو سياق الموقف الاتصالي يعني عند "Jean Dubois " المعطيات التي يشترك فيها المرسل والمتلقي حول المقام الثقافي والنفسي، والتجارب المشتركة بينهما، والمعارف الخاصة بكل منهما "، ينظر: – Jean Dubois et autres, dictionnaire de linguistique, Larousse bardas ,paris, 2002, p:116.

[3]الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، 200/2.

[4]عبد السلام إسماعيلي علوي، " في تداوليات التأويل "، ص: 110.

إنّ إجراء كهذا على خطاب ما يعنى تأويله، وإن القدرة على هذا الإجراء تعني القدرة على الاستدلال، وهو ما تعنيه الكفاءة الاستدلالية. ومن ثم فالتأويل يقوم على ثلاثة أنواع من الكفاءات: كفاءة لسانية معيارية وكفاءة تداولية معرفية، وكفاءة استدلالية عملية.[1]

2 – العلوم المتعلقة بمصطلح الكفاءة:

إنّ الكفاءة التأويلية التي تم " تعريفها بأنواعها الثلاثة: كفاءة لسانية، كفاءة تداولية، كفاءة استدلالية مرتبطة بهذه العلوم. وصيغ كل مصطلح على شكل مركب وصفي " كفاءة لسانية " " كفاءة تداولية "، و "كفاءة استدلالية ". فكان من الضروري التعريف بهذه العلوم.

2 – 1 – اللسانيات (علم اللسان): هو العلم الذي جعل من اللغة موضوعه الوحيد فيما ذهب إليه دوسوسير في خاتمة محاضراته قائلا: " إن موضوع اللسانيات الصحيح والوحيد هو اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها "[2]أي دراسة اللغة دراسة موضوعية علمية وداخلية ويكون بذلك قد فصل بين اللغة والكلام، ومن ثم فصل بين لسانيات اللغة ولسانيات الكلام. اهتم بالأولى وجعلها مُكده، وأرجأ الثانية لأن الكلام من سماته التعدد والتلون والتنوع، واستبعد دراسته على مستوى الوصف والتحليل بحجة أن دراسته تستدعي تدخّل علوم كثيرة، فيقول: " يمكننا الاحتفاظ باسم اللسانيات لكل من اللغة والكلام، والحديث عن لسانيات الكلام، ولكن ينبغي عدم التباسها مع اللسانيات التي موضوعها الوحيد هو اللغة".[3]

وإن كانت ثنائية دوسوسير اللغة / الكلام لا تشير بشكل واضح إلى مصطلح الكفاءة بمعناه المعروف التمكن من اللغة والقدرة على استعمالها، مما جعل تشومسكي يقترح ثنائية أخرى تعبر عن هذا المفهوم هي ثنائية الكفاءة / الأداء فالطرف الأول من الثنائية " يطلق على القدرة الكامنة في ذهن متكلم اللغة على إنتاج عدد غير محدود من جمل اللغة وفهمها ".[4]

وتختبر هذه الكفاءة " بمدى قدرة المتكلم على اكتشاف الأخطاء على المستويات اللغوية المختلفة

---

[1] عبد السلام إسماعيلي علوي، " في تداوليات التأويل "، ص: 110 ، 111.

[2] دوسوسير، محاضرات في الألسنية العامة،تر:يوسف غازي ، مجيد نصر ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، د.ط ، 1986، ص: 280.

[3] نفسه، ص: 33.

[4] محمد محمد يونس علي ، تحليل الخطاب و تجاوز المعنى (نحو بناء نظرية المسالك و الغايات)، دار كنوز المعرفة ، عمان ، الأردن ، ط:1 ، 2016 ، ص:29.

(الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية) واكتشاف مواطن اللبس في الجمل اللغوية "[1]فكلما زادت قدرته على اكتشاف الأخطاء والتمييز بين المعاني المتعددة دل ذلك على تمكنه من اللغة. أما الأداء " فهو التحقق الفعلي للكفاءة عند التخاطب باللغة "[2]وبناء على ذلك فإن كل أداء يستلزم انتقالا من حيز الوجود بالقوة (القدرة الكامنة) إلى حيز الوجود بالفعل (الوجود الحسي والفعلي).

2 – 2 – التداولية:

هي علم تواصلي جديد، يعالج كثيرا من ظواهر اللغة ويفسرها، ويساهم في حل المشاكل اللغوية حتى سميت بسلة مهملات اللسانيات.[3]

ويشارك في إزالة معوقات التواصل، إضافة إلى ذلك فإنّ الباحثة "فرانسواز أرمينكو" ترى التداولية هي إجابة عن أسئلة من قبيل: ماذا نصنع حين نتكلم ؟ ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟ لماذا نطلب من جار لنا حول المائدة أن يمدنا بكذا بينما يظهر أنه في إمكانه ذلك؟ فمن يتكلم إذن؟ وإلى من يتكلم؟ من يتكلم؟ ومع من؟ ...[4]

والذي ساعد التداولية على الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها كونها تنتمي إلى مجالات مفاهيمية متداخلة نذكر منها: قواعد التخاطب، آليات الاستدلال، والاستلزام التخاطبي، وعمليات الإنتاج والتأويل، وظروف الاستعمال...[5]

كما يؤكد العلماء على كون التداولية تمثل جسرا يربط علوم مختلفة مثل الفلسفة التحليلية، اللسانيات، علم النفس المعرفي، وعلوم التواصل ... وعليه فمن العسير إيجاد تعريف جامع مانع لها لأنها تداوليات وليست تداولية واحدة. ومع ذلك فقد حصل إجماع على أن تكون علما لاستعمال اللغة، يقول جاك موشلر وآن ريبول: " وعلى وجه العموم تعرّف التداولية بأنها دراسة استعمال اللغة مقابل دراسة النظام اللساني الذي تعنى به تحديدا اللسانيات".[6]

---

[1] محمد محمد يونس علي ، تحليل الخطاب و تجاوز المعنى ، ص: 29.

[2] نفسه، ص: 30.

[3] ينظر هذا المفهوم لدى جورج يول، التداولية، تر: قصي العتابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، دار الأمان، الرباط، ط: 1، 2010م، ص:23.

[4] فرانسوازأرمينكو، المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، المغرب،د.ط، 1986م، ص: 03.

[5] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب (دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي)، دار الطليعة، بيروت، ط: 1، 2005م، ص: 17.

[6] جاك موشلر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ص: 21.

وحدد مجال دراسة التداولية باستعمال اللغة ذلك " أن بعض الكلمات لا يمكن تأويلها إلا في سياق قولها كما هو الحال في المشيرات الدالة على الزمان والمكان أو الأشخاص، من قبيل: الآن، هنا، أنا ".[1]

ولتوضيح علاقة التداولية باللسانيات نحدد مستوى النظام، ومستوى استعمال النظام فالأول: يتكون من تركيب ودلالة. وترى آن ريبول وزميلها أن التركيب يولِّد الصورة السطحية التي تنتجها قواعد الصياغة الحسنة (قواعد التكوين الجيد) وتولد الدلالة صورة منطقية بواسطة قواعد التأليف. ويكوِّن المجموع التركيب (صورة سطحية، وصورة منطقية) ولا تتم الدلالة اللسانية على ذلك إلا بالدور الذي تقوم به التداولية المتمثل في تقديم تأويل تام للجملة .[2]وهو ما يتم في المستوى الثاني وهو مستوى استعمال النظام.

والرسم الموالي يوضح ويلخص ما سبق :[3]

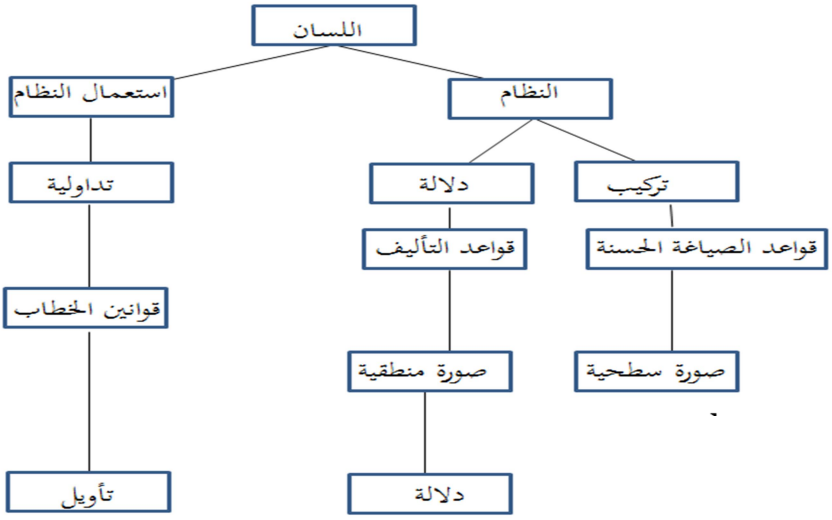

والتداولية تتجاوز الدراسة البنيوية للغة إلى دراستها في سياق استعمالها ومراعاة كل ما يحيط بها من أحوال وما تخضع له من مقاصد المتكلمين، لذلك صاغ الجيلالي دلاش تعريفا لها كالآتي: " تخصّص لساني يدرس كيفية استخدام الناس للأدلة اللغوية في صلب أحاديثهم، وخطاباتهم، كما يعنى من جهة أخرى بكيفية تأويلهم لتلك الخطابات والأحاديث " .[4]

---

[1] جاك موشلر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ص: 21.

[2] نفسه، ص: 30.

[3] ينظر : نفسه .

[4] الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص:1.

2-2-2- أهم النظريات التداولية: تقع في ثلاث مجموعات:

2-2-2-1- النظريات الخطية: يرجع جاك موشلر وآن ريبول هذه النظريات إلى الوضعية الجديدة أو ذات النزعة المنطقية في تحليل اللغة، موريس (1938)، وكرناب (1942)، بيرس (1914)، وهي تذهب إلى أن أي نظام من العلامات قائم على المكونات التالية:

- **التركيب:** وموضوعه دراسة العلاقات بين العلامات .
- **الدلالة:** وتعنى بالعلاقات بين العلامات والمسميات (المراجع).
- **التداولية:** وموضوعها دراسة العلاقات بين العلامات ومؤوليها.

ويعد المؤلفان هذا التمييز (التركيب، الدلالة، التداولية) هو منطلق التعريفات الكلاسيكية للتداولية، وقد أفضت هذه التعريفات تراتبية في المعالجة: فالمعالجة التركيبية تسبق الدلالية، وهي بدورها تسبق التداولية. ومخرجات كل مستوى هو مدخلات للمستوى الذي يليه. أما مخرجات التداولية فتصف ما للقول من قيمة عمل. وعليه سمي هذا الضرب من النظريات بالخطي (لأنّ ترتيب المعالجة أساس فيه)، وبالمنظومي لأن كل مستوى قائم بذاته مستقل .[1]

2-2-2-2- النظريات ذات الشكل Y(أو ذات المقلاع):

تعرضت النظريات الخطية لنقد أصحاب التداولية المدمجة[*] الذين يرون أن لا وجود لمعالجة خطية للقول، بل يوجد جمع بين المعلومات اللغوية (المنتمية إلى المكون اللغوي) والمعلومات غير اللغوية (المنتمية إلى المكون البلاغي).

فوحدة المعالجة عند هذا الفريق هي الجملة. والدلالة هي التي توفر معالجته اللغوية وينتج عن الجمع بين دلالة الجملة، والمعلومات غير اللغوية " معنى القول " الذي هو حصيلة المكون البلاغي. مُثّل لهذا الضرب من النظريات بخطاطة ذات الشكل "Y" المأخوذة عن بروندونر berrendonner) 1981)[2].

---

[1] جاك موشلر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ص: 41.

[*] – التداولية المدمجة: وَسَم هذا المصطلح أعمال أ. ديكرو و انسكومبر، وتشمل نظريتهما في الحجاج والتي تهدف إلى الدفاع عن أطروحتين: الأولى تدافع عن تصور لا وصفي مفاده أن الأقوال لا تبلّغ حالات الأشياء في الكون، بل تبلّغ أعمالا أي أعمالا لغوية من قبيل: الأمر، الوعد، التمني، الإخبار، الحجاج. والثانية: الإحالة الانعكاسية (الإحالة الذاتية) للمعنى ويمكن تلخيصها في أنّ " معنى قول ما هو صورة من عملية إلقائه" ينظر: نفسه: ص35.

[2] جاك موشلر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية ، ص: 42.

ويعتبر صابر الحباشة هذه النظريات هي نظريات تأليفية في دراسة المعنى فهي تضيف المعنى السياقي إلى المعنى الحرفي. ويأخذ مثالا على ذلك، ويدرس انطباق النظرية عليه: المثال: قوله تعالى: (ذلك الكتاب) .[1]

المدلول الحرفي " البدائي" الصريح ←——— إشارة إلى كتاب بعيد (المكون اللساني).

الدلالة الضمنية للتلفظ ←——— جعل البعد ذريعة إلى التعظيم (المكون غير اللساني "الكتاب عظيم")

وفي بعض المعارف المشتركة بين المتخاطبين: ما هو بعيد هو عظيم نحو الأفلاك (الشمس، القمر،...)، وبذلك فالحصيلة الدلالية للملفوظ هي جماع الدلالة اللسانية للملفوظ ذاته، وبعض المعارف المشتركة بين المتخاطبين .[2]

2-2-2-3- النظريات العرفانية[*]:

ينتمي هذا النوع من النظريات في التداولية إلى الاتجاهات العرفانية فيها، وهو يعارض النظريات الخطية، والنظريات ذات الشكل Y. والنظرية العرفانية صيغة من صيغ التداولية الجذرية[**] وأكثر النظريات تمثيلا لهذا الإتجاه هي "نظرية المناسبة" أو " الملاءمة" لـ" سبربر " (1986)، و "ولسون" (1989).

وتعد نظرية تداولية معرفية تأتي أهميتها التداولية من أمرين : [3]

* أنها تنتمي إلى العلوم المعرفية الإدراكية.

* أنها تبيّن موقعها بدقّة من اللسانيات، وخصوصا موقعها من علم التراكيب، ويرى مسعود صحراوي أنّ السبب في ذلك يعود إلى كونها تدمج مشروعين معرفيين وتمتح منهما :[4]

الأول: مستمد من مجال علم النفس المعرفي، خاصة النظرية القالبية لفودور (fodor) 1983.

---

[1] البقرة/02.

[2] صابر الحباشة، مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية، دار صفحات للدراسة والنشر، دمشق، سوريا، ط:1، 2011، ص: 57.

[*] – العرفانية: مأخوذة من العرفان- و بصفة أعم المعرفة، وهو موضوع علم حديث يسمى علم النفس العرفاني(المعرفي)، يهتم بالطريقة التي يشتغل بها الفكر البشري. ينظر: جاك موشلر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ص: 565.

[**] – التداولية الجذرية: وهي تعني أن التداولية ليست مدمجة في الدلالة، بل هي مفصولة عنها. فهي تداولية تصف الجوانب غير الصدقية من المعنى، وهي كما عرفها غازدار: التداولية = المعنى – شروط الصدق. ينظر: نفسه، ص36، 37.

[3] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص:49، 50.

[4] نفسه ، ص: 50.

الثاني: يستفيد من مجال فلسفة اللغة، وبخاصة نظرية غرايس الحوارية (1975) وتفترض نظرية "سبربر"و"ولسون" أن حصيلة نظام المعالجة اللغوية تمثله صورة منطقية توافق تأويلا للقول جزئيا وغير تام، ولا يكون التأويل تاما إلا حين تسند التداولية مرجعا إلى المتغيرات، وتسند قوة متضمنة في القول إلى القول، وترفع اللبس عنه، وتثري الصورة المنطقية إما في مستوى التضمين، وإما في مستوى التصريح.[1]

والرسم الموالي يوضح ما سبق :[2]

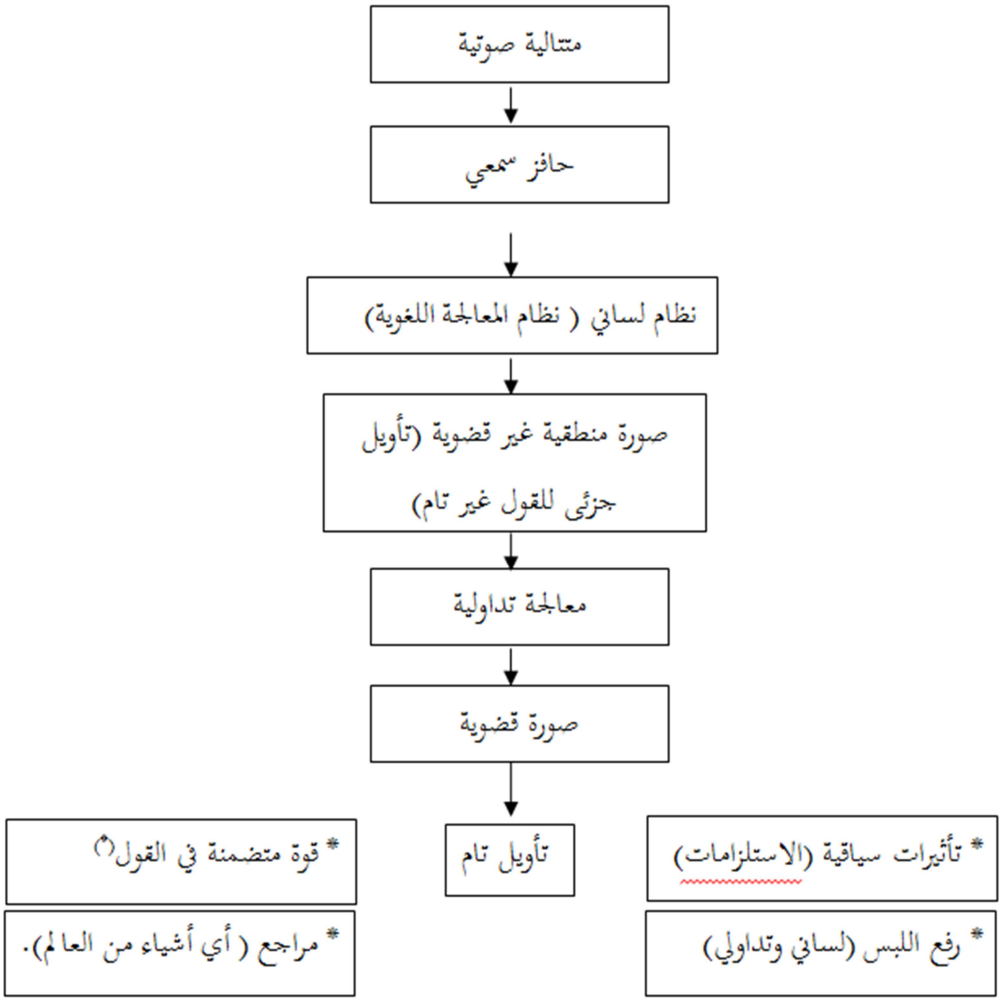

[1] جاك موشلر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ص: 44.

2 نفسه، ص: 45. (مع تعديل بسيط في الشكل).

2-2-2-1-1- نظرية الأعمال اللغوية:

* كانت بداية تطور التداولية بنظرية الأعمال اللغوية التي ظهرت مع جون أوستين وتطورت على يد " جون سيرل" وبعض فلاسفة اللغة بعده.

* انطلق أوستين من تمييزه بين الإخباريات والإنشائيات من الأقوال فالأولى يمكن وصفها بالصدق والكذب؛ أما الثانية فلا تنطبق عليها هذه المعايير ذلك أنها : [1]

أ – لا تصف، ولا تنقل، ولا تقرر شيئا، وليست صادقة أو كاذبة.

ب – إن النطق بالجملة يعني إنجاز لفعل أو إنشاء لجزء منه ...

ويرى أوستين أن الأقوال الإنشائية تعود إلى فعل شيء ما فقط بمجرد التلفظ بها. واهتم بالظروف المناسبة لنجاح القول الإنشائي و جعل ثنائية النجاح و الإخفاق للقول الإنشائي في مقابل الثنائية التقليدية الصدق والكذب للأقوال الوصفية ووضح ذلك بأمثلة منها :[2]

أ – نعم (أقبل بها) يطابق القول (اتخذ هذه المرأة زوجة شرعية) عندما تقال نعم أثناء مراسيم حفلة الزواج.

ب – أهب وأوصي بساعتي لأخي (كما يمكن أن نقرأها بوصية)، فالإجابة بنعم في المثال الأول لا يعني وصف القيام بالفعل، ولا إثبات القيام به بل نطق الجملة هو إنجازها وإنشاؤها[3]على حد تعبير أوستين.

وكذلك الشأن في المثال الثاني، واشترط في ذلك توفر المناسبة المخصوصة أو المقام. فالمناسبة المخصوصة أو المقام في المثال الأول (مراسيم حفل الزفاف) وفي الثاني (الوصية مقروءة أو مكتوبة). وسمى هذه الأفعال إنجازية أو إنشائية، " والإنشاء مشتق من فعل أنشأ، وهو في الانجليزية يدل على إحداث التلفظ وهو إنجاز الفعل . [4]

حاول أوستين فيما بعد إيجاد تمييز آخر يمكّنه من الفصل بين الخبر المحض، والإنشاء، فاقترح اختبارا نحويا مفاده أن الأقوال الإنشائية تكون مسندة إلى المتكلم المفرد في المضارع المرفوع الدال على الحال المبني للمعلوم نحو: أعِدُ، آمُرُ، أعتذرُ، ...

---

[1] أوستين، نظرية افعال الكلام العامة (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، تر: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، د.ط، 1991، ص:16.

[2] نفسه، ص: 16.

[3] نفسه ، ص: 17.

[4] نفسه، ص: 17.

وقاده هذا الاختبار إلى تقسيم الإنشاء إلى إنشاء صريح، وإنشاء أولي (ضمني)، يقول أوستين " من ذلك النوع الذي سنطلق عليه فيما بعد العبارات الإنشائية الصريحة في مقابل الضمني منها. وأقصد بذلك أنها جميعا تبتدئ أو تنطوي على دلالة صريحة التعبير وبدون غموض مثل قولك: (أراهن، أعد، أوصي بميراثي)"[1] فالإنشاء الصريح هو كل قول مسند إلى المتكلم المفرد في المضارع الدال على الحال المبني للمعلوم. أما الإنشاء غير الصريح (الأولي) فهو الأقوال التي يمكن تحليلها لإرجاعها إلى البنية النموذجية التي يتصدرها الفعل الإنجازي مسندا إلى المتكلم المفرد المعلوم في زمان الحال.[2]

فثمة أقوال لا تدل على الإنشاء في بنيتها التركيبية، لكنها تدل عليه في معناها الحقيقي نحو: منعرج للدلالة على " منعرج خطير"، "ثور" للدلالة على " احذر ثور"، تمهل، الأسد (عبارة تحذير)، السرعة خطر ...وعليه فإن أساليب الاستفهام، الأمر، النداء ونحوها في معيار أوستين هي إنشاءات أولية فقولك: اكتب (الأمر) فهذا إنشاء أولي يمكن تحليله إلى آمرك بالكتابة، أو أن تقول اكتب وأنت تقصد الالتماس فيمكن تحليله إلى ألتمس منك الكتابة ..." ولا تستطيع صيغة الأمر وحدها تحديد قصد المتكلم، بل لابد من تحليلها إلى صيغتها النموذجية ليرتفع اللبس ".[3]

و توصل أوستين في آخر مراحل بحثه إلى تقسيم الفعل اللغوي (العمل اللغوي) إلى ثلاثة أفعال فرعية :فعل القول ، الفعل المتضمّن في القول ، الفعل الناتج عن القول [4]

*** صيغة نظرية الأعمال اللغوية عند سيرل:**

في نظريته جانبان: جانب فحص شروط نجاح العمل اللغوي، وجانب تصنيفية الأعمال اللغوية. والعمل اللغوي في تعريف سيرل هو إنتاج جملة مستعملة .[5]

إن سيرل في تحليلاته لا يهتم إلا بالأعمال المتضمنة في القول[6]وهي تتمثل في إلقاء الاستفهامات وإصدار الأوامر، وتقديم الوعود ...

---

[1] أوستين ، نظرية أفعال الكلام العامة ، ص: 45.

[2] جاك موشلر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ص: 63.

[3] خالد ميلاد ، الإنشاء في العربية بين التركيب و الدلالة (دراسة نحوية تداولية) ، جامعة منوبة ، المؤسسة العربية للتوزيع ، تونس ، ط:1 ، 2001 ، ص:495.

[4] ينظر: أوستين ، نظرية أفعال الكلام العامة ، ص : 115.

[5] جاك موشلر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ص: 67.

[6] نفسه ، ص:70

ويتجلى إسهامه الرئيسي في التمييز داخل الجملة بين ما يتصل بالعمل المتضمن في القول في حد ذاته، وهو ما يسميه واسم القوة المتضمنة في القول. وما يتصل بمضمون العمل يسميه واسم المحتوى القضوي[1] وهذا التمييز لا يدرك فعليا من الناحية الإعرابية إلا في الإنشاءات الصريحة نحو: [2]

أ – آمرك بأن تغلق النافذة.

ب – أعدك بأن أغلق النافذة.

يمثل الإسناد الأصلي في المثالين (أ) و(ب) واسم القوة المتضمنة في القول أي (آمرك)،(أعدك) واسم القوة المتضمنة في القول.ويمثل الإسناد الفرعي واسم المحتوى القضوي أي " أن تغلق النافذة" " أن أغلق النافذة" واسم المحتوى القضوي.

هذا التمييز بين واسم القوة المتضمّنة في القول و واسم المحتوى القضوي يفيد في فهم دلالات الجمل و خاصة التي لها نفس المحتوى القضوي مثل : يدخن زيد كثيرا ، هل يدخن زيد كثيرا ، يا إلهي ما أكثر ما دخّن زيد .[3]

2-2-2-1-2- نظرية غرايس في الاستلزامات الخطابية:

يحدد العياشي أدراوي مرحلة الفعل اللغوي المباشر من عمل أوستين الذي سبق ذكره إلى خروج مقالة غرايس(1975) التي مثلت البداية الحقيقية لتناول ظاهرة الفعل اللغوي غير المباشر.[4]

إذا كان غرايس باشتغاله بأفعال اللغة غير المباشرة كما أثارها سيرل[5]؛ فإنّه أولى كل اهتمامه في أبحاثه إلى أصول الحوار، وسعى إلى بسط الأسس العامة له وذلك بتحديد القواعد العامة التي يتعين الانضباط بها أثناء التحاور عند إنجاز جملة ما وحسب المقام الذي أنجزت فيه، نكون قد أنجزنا فعلين لغويين أحدهما فعل لغوي مباشر (دلالة لغوية مباشرة)، والثاني: فعل لغوي غير مباشر (دلالة لغوية غير مباشرة).

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿**رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّاب**﴾[6]؛ فالآية الكريمة تنجز فعلين لغويين مباشرين: الأمر والنهي.يستدل عليهما بقرائن بنيوية هي:

---

[1] جاك موشلر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ص: 68.

[2] نفسه، ص: 68.

[3] نفسه ، ص : 68.

[4] ينظر : عياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني،دار الأمان ، الرباط ، ط:1 ، 2011 ، ص: 94.

[5] تطرق سيرل إلى تحليل الأعمال اللغوية غير المباشرة و الاستعارات للمزيد يرجع إلى فيليب بلانشيه ، التداولية من أوستين إلى غوفمان ، تر: صابر الحباشة ، دار الحوار، اللاذقية ، سوريا ، ط:1 ، 2007، ص: 63 وما بعدها.

[6] آل عمران/ 08.

(لا الناهية) وصيغة(افعل).غير أن المنجز للآية في السياق القرآني الذي وردت فيه ينجز فعلا لغويا غير مباشر مشتق من المعنيين الأصليين وهو معنى "الدعاء" وهي الظاهرة التي سماها " غرايس" " بالاستلزام الحواري " وأصبح يميز في نظرية الأفعال (الأعمال)اللغوية بين القوة الإنجازية الحرفية، والقوة الإنجازية المستلزمة. أما الأولى فهي القوة المدركة مقاليا، تدل عليها صيغة الفعل (كفعل الأمر، أداة النهي، التنغيم، فعل إنجازي، مثل: سأل، التمس، وعد ...)[1]والثانية قوة إنجازية مدركة مقاميا، تستلزمها الجملة في سياقات مقامية معينة، ولا قرائن بنيوية تدل عليها في صورة الجملة .[2]

ومنه فالآية المذكورة آنفا تحمل بالإضافة إلى قوتيها الإنجازيتين الحرفيتين (الأمر والنهي)، قوة إنجازيةمستلزمة مقاميا وهي " الدعاء"، وعليه فالآية تحمل مستويات دلالية ثلاثة : [3]

1-المحتوى القضوي: أي مجموع معاني المفردات التي تكون الآية.

2-القوة الإنجازية الحرفية: الأمر والنهي.

3-القوة الإنجازية المستلزمة: الدعاء.

اقترح "غرايس" للانتقال من الفعل اللغوي المباشر إلى الفعل اللغوي غير مباشر مبدأ وقواعد متفرعة عنه. هذا المبدأ عرف بمبدأ التعاون " وهو أول مبدأ تداولي للتخاطب ذكره " غرايس" لأول مرة في دروسه المرقونة بعنوان: "محاضرات في التخاطب" ثم ذكره ثانيا في مقالته الشهيرة: " المنطق والتخاطب ".

* وصيغة هذا المبدأ كالآتي :[4] ليكن انتهاضك للتخاطب على الوجه الذي يقتضيه الغرض منه.

فهذا المبدأ يوجب تعاون المتكلم والمخاطب على تحقيق الهدف من الحديث قد يكون محددا قبل دخولهما في الحديث أو يحصل تحديده في أثنائه.

---

[1] عياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني ، ص: 95.

[2] نفسه، ص:96.

[3] نفسه .

[4] طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص: 232.

*** قواعد التخاطب المتفرعة على مبدأ التعاون:**

فرّع غرايس على مبدئه في التعاون قواعد تخاطبية مختلفة قسّمها أربعة أقسام، يندرج كل منها تحت مقولةمخصوصة وهي: الكم، الكيف، الإضافة، (أو العلاقة)، الجهة، وهذه الأقسام الأربعة من قواعد التخاطب هي: [1]قاعدتا كم الخبر، وهما:

أ- لتكن إفادتك المخاطب على قدر حاجته.

ب- لا تجعل إفادتك تتعدى القدر المطلوب.

قاعدتا كيف الخبر، وهما:

أ- لا تقل ما تعلم كذبه.

ب- لا تقل ما ليست لك عليه بيّنة.

قاعدة علاقة الخبر بمقتضى الحال وهي:

ليناسب مقالك مقامك.

قواعد جهة الخبر، وهي:

أ- لتحترز من الالتباس.

ب- لتحترز من الإجمال.

ت- لتتكلم بإيجاز.

ث- لترتب كلامك.

* إن هذه القواعد من وجهة نظر " غرايس" تستهدف ضبط مسار الحوار، فباحترام هذه القواعد والمبدأ العام يبلغ المتحاورون مقاصدهم. حيث يفضي كل خروج عن هذه القواعد إلى اختلال العملية الحوارية، وفي هذه الحالة على المحاور أن ينقل كلام مخاطبه من معناه الظاهر إلى المعنى الخفي الذي يقتضيه المقام وهو ما تناوله تحت مفهوم " الاستلزام الحواري".[2]

---

[1] طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص: 238، 239.

[2] ينظر: عياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص: 100 و كادة ليلى ، المكوّن التداولي في النظرية اللسانية العربية (ظاهرة الاستلزام التخاطبي أنموذجا) ، رسالة دكتوراه في علوم اللسان العربي ، إشراف: بلقاسم دفة ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2010 ، ص:117.

2-3- الاستدلال Inference:إذا كان الاستدلال في اللغة هو طلب الدليل، وتقرير هذا الدليل لإثبات المدلول كما سبقت الإشارة إليه، فما هو الاستدلال في الاصطلاح؟

2-3-1- الاستدلال(*):

وفق المنظور المنطقي: هو " تفكير عقلي بواسطته يتم إنتاج العلم، ولكن هذا الاستدلال لا ينطلق من فراغ بل من معارف سابقة أهمها : المبادئ والتعريفات أو حتى المسلمات الشائعة "[1]

ومن هنا نفهم اهتمام أرسطو بأكثر صور الاستدلال أهمية وهي الصور القياسية فيعرف أرسطو الاستدلال القياسي بأنه: " قول مؤلف من أقوال إذا سلّم بها لزم عنها بالضرورة قول آخر " .[2]

وكمثال على ذلك: كل إنسان فان ..... قول(1)

سقراط إنسان .....قول(2)

إذن : سقراط فان ..... نتيجة

وهذا النوع من الاستدلال يعرف بالبرهان، " ويتميز بخصائص صورية: من تجريد وتدقيق وترتيب، ومن بسط للقواعد وتمايز للمستويات واستيفاء للشروط واستقصاء للعناصر "[3]ومجاله الخطابات الصورية، وتكون علاقاته الاستدلالية قابلة للحساب الآلي[4]ويقابله الاستدلال الحجاجي، ويكون في الخطابات الطبيعية كما تثبته البحوث الحديثة في فلسفة اللغة والتداوليات. لهذا نجد طه عبد الرحمن يفرق بين الاستدلال البرهاني والاستدلال الحجاجي، ويرى أن لكل منهما مجاله الخاص .[5]

الأول: يتناول الموضوعات الاصطناعية (أو بلغة القدماء " الصناعية ") [كالرياضيات، الفيزياء، الإعلاميات] .

أما الثاني: فيتعلق بالموضوعات الطبيعية [كالفقه، علم الكلام، اللغويات].

(*) – الاستدلال أنواع كثيرة بحسب الجهة المحددة للعمل به: فهناك الاستدلال النحوي : وينبني على السماع ، القياس ، الاستصحاب ، ...ينظر: تمام حسان ، الأصول ، ص:66

الاستدلال البلاغي: هو الانتقال من دال أو ملزوم إلى مدلول أو لازم. وله مميزات تميزه عن غيره من الاستدلالات. ينظر: شكري المبخوت، الاستدلال البلاغي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط:2، 2010، ص: 22-23.

[1] حبيب أعراب، الحجاج والاستدلال الحجاجي (عناصر استقصاء نظري)، ضمن كتاب الحجاج مفهومه ومجالاته (دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة) تأليف جماعة من الباحثين، إشراف: حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط:1، 2010، ص: 655.

[2] نفسه، ص: 655.

[3] طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط:2، 2000، ص: 40،41.

[4] نفسه، ص36.

[5] طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط:2، د.ت، ص: 57.

2-3-2 الاستدلال في النظريات التداولية المعاصرة :

من النظريات المعاصرة التي اهتمت بالاستدلال نظرية بول غرايس للاستلزامات الخطابية ، و قد سبق التطرق لجانب الاستدلال فيها و هو الاستلزام التخاطبي أو الحواري على اختلاف الترجمة ؛ في التعريف بتلك النظرية .

أما غيرها من النظريات التي أولت اهتماما كبيرا بالاستدلال هي نظرية سبربر وولسون (1986) ، (1989) ،والذي يقف وراء الاستدلالات في هذه النظرية بعد الحوسبة يقول جاك موشلر : " الاستدلالات في المستوى التداولي هي استدلالات سياقية و هي نتيجة لنظام معرفي يتدخل على مستوى الجهاز المركزي للفكر ".[1]

يسمي سبربر "وولسون" :" استلزاما سياقيا نتيجة الاستدلال الذي تتكون مقدماته من فرضية سياقية و من قول"[2]، و يمثل الاستلزام السياقي عند سبربر وولسون " إضافة معلومة جديدة لكونه غير مبتذل"[3]

يسمي سبربر وولسون بعدي المعني (البعد الحرفي، البعد غير الحرفي) تصريحا بالاستلزامات الخطابية و تضمينا لها .

1-التصريح بالاستلزامات الخطابية : (l'EXPLICITATION)

يتمثل التصريح في تحليل الصورة المنطقية للقول ، و ذلك بتعيين مراجع للضمائر ، والمشيرات المقامية ، و تحديد الموقف القضوي للمتكلم ... و باختصار يعني كل إثراء للصورة المنطقية يحصل نتيجة الجمع بين القول وفرضيات مخزنة في الذاكرة قابلة للاستحضار و مسارات استدلالية .[4]

إنّ توضيح الأقوال عند " سبربر وولسون " هو مكون أساسي من مكونات المسار التأويلي التداولي هو مسار يتعلق بتطوير الصورة المنطقية و إثرائها .[5]

---

[1]JaquesMoeshler , Marques Linguistiques , Interprétation pragmatique et conversation , p : 49 https :// www.academia . edu /614334 / marques . linguistiques – intrepr % c3%A9tation-pragmatiques –et-conservation D:19/10/2016,h:6:19 .

[2]جاك موشلر ، آن ريبول ، القاموس الموسوعي للتداولية ، ص : 101 .

[3]نفسه ، ص : 103 .

[4]نفسه ، ص : 104 .

[5]نفسه ، ص : 105 .

2-تضمين الاستلزامات الخطابية : (L'IMPLICITATION)

ينقل المؤلفان جاك موشلر و آن ريبول أن تضمينات القول توافق جملة من الفرضيات الضرورية للحصول على تأويل منسجم مع مبدأ المناسبة ، و يميز سبربر وولسون " بين نوعين من التضمينات : المقدمات المضمنة ،و النتائج المضمنة .

مثال [1] :(16) بيير : هل تودين سياقة مرسيدس ؟

ماري : لا أود سياقة أي سيارة من السيارات الفخمة .

(17) المرسيدس سيارة فخمة (معرفة موسوعية)

(18) لا ترغب ماري في سياقة سيارة فخمة (توضيح لقول ماري) .

(19) لا ترغب ماري في سياقة مرسيدس (الاستلزام السياقي المنتج) .

[1] جاك موشلر ، آن ريبول ، القاموس الموسوعي للتداولية ، نفس المرجع السابق ، ص : 105.

ثالثا: التعريف بالعلامة الإعرابية وما يتعلق بها.

أسّست العلامة الإعرابية موضوعا للجدل عند النحاة على اختلاف عصورهم وتوجّهاتهم، فانقسموا لأجل ذلك إلى فريقين : فريق يسعى لإثبات أصالة الإعراب وأهميته في تشكيل المعنى والدلالة عليه ، فاستجمع حججه العقلية والمنطقية لذلك ، وهو فريق جمهور النحاة وعلى رأسهم سيبويه ، وفريق آخر رفض أن تكون العلامة الإعرابية دالة على المعاني ؛ وإنّما وجدت لتسهيل النطق ، يمثل هذا الفريق "قطرب" ومن بعده "ابن مضاء" .وقبل إلقاء الضوء على هذه المسألة حرِّي بهذه الدراسة أن تعرّف بمعنى العلامة ، والإعراب في اللغة والاصطلاح.

1. العلامة :

أ- في اللغة: عند ابن منظور: العلامة بمعنى " السمة " الفصل بين الأرضين، ما ينصب في الفلوات تهتدي به الضالة"[1]

- عند الفيروز أبادي: هي " السمة " الفصل بين الأرضين، المنصوب في الطريق يهتدى به كالعلم فيهما "[2].

- يقول أبو هلال العسكري عن العلامة في معرض تفريقه بينها وبين الدلالة: " وعلامة الشيء ما يعرف به المعلِّم له، ومن شاركه في معرفته دون كل واحد كالحجر تجعله علامة لدفين تدفنه، فيكون دلالة لك دون غيرك، ولا يمكن غيرك أن يستدل به عليه إلا إذا وافقته على ذلك كالتصفيق تجعله علامة لمجيئ زيد، فلا يكون ذلك دلالة إلا لمن يوافقك عليه ".[3]

وعليه فالعلامة عند أبي هلال العسكري تكون بوضع واضع، لا يعلم بدلالتها إلا هو أو من وافقه وشاركه في تواضعه عليها.

ب. العلامة في الاصطلاح:

* أوّل من تناول مصطلح العلامة بالدرس النحوي هو "سيبويه"(ت 180 هـ) من خلال الكتاب وهو كثير الورودفيه ، يقول سيبويه : " فجعلوا إعرابه في الرفع ثبات النون لتكون له في التثنية علامة للرفع".[4]

---

[1] ابن منظور ، لسان العرب ، تح : اليازجي وجماعة من اللغويين ، دار صادر ، بيروت، لبنان،12/417-419

[2]الفيروز أبادي ، القاموس المحيط ، ص :1140.

[3]أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية ، ص:70.

[4] سيبويه ، الكتاب ، تح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ، 1988 19/1

* أما العلامة عند "الرضيّ"(ت 686 ه) فهي لازمة للكلمة الدالة على معناها الطارئ ويكون هذا المعنى معنى عمدة الكلام ، أو معنى الفضلة ، فيقول : " ...كأن هناك علامة لازمة للكلمة الدالة عل معناها الطارئ ومثل هذا المعنى إنما يكون في الاسم ؛ لأنّه بعد وقوعه في الكلام لابدّ أن يعرض فيه: إما معنى كونه عمدة الكلام ، أو كونه فضلة ، فجعلت علامته أبعاض حروف المد التي هي أخف الحروف أعني الحركات ... وجعل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعمد وهي ثلاثة : الفاعل ، والمبتدأ والخبر، وجعل النصب للفضلات".[1]

* ويعرّف "السيوطي" (ت 911 ه) العلامة الإعرابية بأنّها " علم لمعان معتورة يتميّز بعضها عن بعض ؛ فالإخلال بها يفضي إلى التباين في المعاني ، وفوات ما هو الغرض الأصلي من وضع الألفاظ وهيئاتها ، أعني الإبانة عمّا في الضمير "[2]

– ومن المحدثين "محمود سليمان ياقوت "يعرّف العلامة الإعرابية فيقول :

" العلامة في النحو العربي هي الملامح المميّزة التي تلحق الصيغة، الكلمة ، أو الجملة وتؤدي إلى إضافة بعض المعاني. "[3]

ثم يقرر أن هذا التعريف يشمل العلامة الإعرابية وغيرها كالعلامة الصوتية ، والتركيبية ، والدلالية [4]

2. الإعراب :

أ– **في اللغة** : أجمع اللغويون على أن مادة (عرب) دالة على الإفصاح والإبانة والتوضيح .

- يقول ابن منظور :" قال الأزهري : الإعراب والتعريب معناهما واحد و هو الإبانة ، يقال : أعرب عن لسانه ، وعرّب أي : أبان وأفصح "[5]

يقول الراغب الأصفهاني :" الإعراب : البيان . يقال : أعرب عن نفسه ، وفي الحديث : " الثيّب تعرب عن نفسها " أي تبين "[6].

- يقول ابن فارس : (عرب) العين والراء والباء أصول ثلاثة :

---

[1] الاستراباذي، شرح الكافية ، 56/1.

[2] السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، 1987 347/1 .

[3] محمود سليمان ياقوت ، العلامة في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ط: 1، ، 1989 ، ص : 16 .

[4] نفسه ، ص:16.

[5] ابن منظور ، لسان العرب ، 586/1 .

[6] الراغب الأصفهاني ، مفردات غريب القرآن ، مكتبة نزار مصطفى الباز، القاهرة، د.ط، د.ت، 426/2.

أحدها : الإبانة والإفصاح ، والآخر النشاط وطيب النفس ، والثالث : فساد في جسم أو عضو".[1]

ب- في الاصطلاح :

ب-1. يعود تحديد مفهوم الإعراب كمصطلح إلى نص أورده " سيبويه " في كتابه" ؛ إذ يقول :

" هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب ، والجر والرفع والجزم، والفتح، والضم ، والكسر ، والوقف ".[2]

ويرجع التغيير في أواخر الكلم إلى اختلاف العوامل، وإلى طبيعة العلاقة التي تربط الكلمات داخل التركيب : علاقة إسناد، علاقة تعدية، علاقة إضافة...

وفي مقابل الإعراب : البناء الذي يلزم الثبوت والاستقرار.

يقول سيبويه معلّلا ذكره لتلك المجاري : " وإنّما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس بشيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب ".[3] فالمجاري الأربعة الأولى التي ذكرها سيبويه تجري على الألفاظ في حال التركيب ، بتدخل العامل ، وتتوزع العلامات على هذه الألفاظ وفق نظام الأصل والفرع المعرب والمبني.

يقول سيبويه: " فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة ، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين" .[4]

« أما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة » .[5]

ب-2- تعريف "ابن جني "(392هـ) : يعرّف ابن جني الإعراب من جهة بيان وظيفته فيقول : «الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنك إذا سمعت : أكرم سعيد أباه وشكر سعيدا أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما

---

[1] ابن فارس ، مقاييس اللغة ، 299/4.

[2] سيبويه ، الكتاب ، 13/1 .

[3] نفسه ، 13/1 .

[4] سيبويه ، الكتاب ، 1/ 14.

[5] نفسه ، 15/1.

من صاحبه ».[1] فحسب ابن جني فالإعراب رفعا ونصبا ... مكّن من معرفة الفاعل من المفعول وفي حال غياب الإعراب(غياب علاماته) مثل : ضرب يحي بشرى ، فالمتكلم –كما يرى ابن جني– ملزم بتقديم الفاعل وتأخير المفعول به وهو يقوم مقام بيان الإعراب (مقام الرتبة في الجملة) .[2]

وإذا كان الكلام من نحو : أكل يحي كمثري فالتقديم والتأخير للفاعل والمفعول به على السواء ؛لأنّ في الحال بيانا لما تعني.[3]

ب–3. تعريف عبد القاهر الجرجاني (471هـ) :

يأخذ الإعراب عند الجرجاني بعدا تركيبيا يتمثل في جودة التأليف والنظم ، حيث بالتقاء العامل والمعمول في تركيب تنسجم فيه الألفاظ وتتضام ، يعطي حكما إعرابيا دقيقا يحمل المعنى المقصود ، ويدل عليه، يقول الجرجاني :

" لا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه ، وجعله فاعلا له أو مفعولا ، أو يريد منه حكما سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبرا أو صفة أو حالا ، أو ما شاكل ".[4]

ب–4. تعريف ابن يعيش (643هـ) :

يعرف الإعراب عند ابن يعيش من خلال بيان أهميته في التمييز بين الوظائف النحوية داخل التركيب، وأنه قرينة مساعدة على التقديم والتأخير يقول :" الإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها ألا ترى أنك لو قلت : ضرب زيد عمر بالسكون من غير إعراب لم يعلم الفاعل من المفعول ، ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة ، فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره لضاق المذهب ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب ".[5]

فالإعراب عند ابن يعيش علاوة على ما يبينه من الوظائف داخل التركيب : فاعل ، مفعول فإنه يوجد اتساعا في الكلام لا يوفره التقديم والتأخير ؛ إذ الرتبة تختزل احتمالات التركيب المحصلة ، وتجعل المعنى واحدا فيقع بذلك اللبس ويغمض القصد ".[6]

---

[1] ابن جني ، الخصائص ، تح: محمد علي النجار، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، ط:1، 2015، 104/1.

[2] ينظر : ابن جني ، الخصائص ، 104/1.

[3] نفسه ، 104/1.

[4] عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، تح : محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1984ص:303.

[5] ابن بعيش، شرح المفصل ، تح : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، ط:1، 2001 ، 196/1، 197.

[6] عبد السلام عيساوي ، الأبعاد التأويلية والمفهومية للدلالة المعجمية ، مركز النشر الجامعي ، تونس ،2009، ص :86.

وابن يعيش يتفق مع ابن جني في نظرته للإعراب كونه مبينا عن الوظائف النحوية في التركيب ، ويختلف معه في كون الإعراب إمكانية للاتساع في الكلام لا تتوفر عليها مراعاة التقديم والتأخير في الكلام يقول فاضل صالح السامرائي في ذلك :" فقد أعطى الإعراب حرية في التعبير وسعة لا تمتلكها اللغات المبنية" [1]

ب-5- عند الرضي الاستراباذي (686هـ):

يعرف الرضي الإعراب قائلا :" لأن الاسم إنما يستحق الإعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر، ففي قولك: جاء غلام زيد مثلا ؛ لم يستحق المضاف الإعراب إلا بعد كونه مسندا إليه أي كونه عمدة، إذ هو المقتضي لرفع الأسماء وكونه مسندا إليه مسبوق بثبوته أولا في نفسه ، والمسند إليه المجيء في مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة الإضافة إلى زيد ، فالإعراب مسبوق بالإضافة ، فالأول الإضافة ، ثم كون المضاف عمدة ، أو فضلة ثم الإعراب" [2.]

ويقول أيضا : " والمعاني الموجبة للإعراب ؛ إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب" [3.]

وعليه فتحقق الإعراب عند الرضي مرهون بتحقق المعاني الموجبة له. ولا تتحقق هذه المعاني إلا عند التركيب، فالتركيب شرط أساسي في حصول موجب الإعراب ويتم الإعراب عبر المراحل الآتية : تركيب المعرب مع العامل + توفر معنى الإضافة او التبعية أو ... + توفر معنى الإسناد أو معنى الفضلة ثم يتحقق للاسم الإعراب.

فتحقق الإعراب للاسم غلام في المثال السابق كان بعد أن أسند إليه المجيء وأضيف إلى زيد فالرضي يقول كمن سبقه (ابن يعيش ، ابن جني ...) بإبانة الإعراب عن الوظائف النحوية.

ج. الإعراب وعلاقته بالمعنى :

اختلف قديما وحديثا[1] في شأن إبانة الإعراب عن المعاني : فانقسم النحاة كما سبقت الإشارة إليه إلى فريقين : فريق يناصر فكرة إبانة الإعراب عن المعاني ، وفريق يناهضها ويرفضها ، ويجعل من الإعراب

[1] فاضل صالح السامرائي ، الجملة العربية والمعنى ، دار ابن حزم، بيروت لبنان، ط:01، 2000، ص :55.

[2] الإستراباذي ، شرح الكافية ، 49/1.

[3] نفسه ، 50/1.

ظاهرة لفظية بحتة الغرض منها تجنب السكون في أواخر الكلم مراعاة للانسجام الصوتي ،والقضية على أهميتها إلا أن المقام ليس مقام تفصيلها ، ونكتفي في هذا المقام بعرض رأي" ابن يعيش "فيها والراي المقابل له كرأي " قطرب" باعتبار ابن يعيش هو من دقق النظر في أهمية الإعراب بنصوص متصلة المفاصل ؛ فبعد أنْ بيّن أنّ «الإعراب إنما يؤتى به للفرق بين المعاني»[2].

ربط بين قيمة الإعراب والحرف الذي منه يتركب ويتألف الكلام عن طريق القياس فقال : " فإذا كان وحده كان كصوت تصوت به فإن ركبته مع غيره تركيبا تحصل به الفائدة نحو قولك : زيد منطلق، وقام بكر فحينئذ يستحق الإعراب لإخبارك عنه "[3] وفي الطريق المقابل يقول " "قطرب": " فلو كان الإعراب إنما دخل المعنى للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه ولا يزول إلا بزواله"[4]

ويقول أيضا : " وإنّما أعربت العرب كلاهما لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل "[5] وهذه الدعاوى وجدت من تصدى لها مثل ابن يعيش ومن سبقه.

ويناقش عبد السلام المسدي قضيه الإعراب وارتباطه بالدلالة والمعنى ، فيقول : " لاريب إذن : أن في الإعراب قيمتين : قيمة بنائية بما هو ظاهرة محايثة للغة العربية ، وقيمة وظيفية بما هو العنصر الضابط للمعنى ، وقد تضافر مع سائر العناصر المكونة لنسيج الخطاب " .[6]

وقد خرج بهذه النتيجة بعد استقرائه للتراث النحوي واستشهد بأقوال اين يعيش السابقة وغيره في بيان كون ظاهرة الإعراب نسقا من تأليف الكلام وكون الإعراب مرتبطا بالدلالة ، رابطا هذه الظاهرة ببعد معرفي مرددا قول ابن يعيش ، فيقول :"إنّا لما افتقرنا إلى علامات تدل على المعاني وتفرق بينها ، وكانت الكلمة مركبة من الحروف وجب أن تكون العلامات غير الحروف لأنّ العلامة غير المعلم كالطراز

---

[1] ينظر تفصيل هذا الخلاف في : العكبري التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين تح : عبد الرحمان بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط:1، 1986 ، ص : 156 وما بعدها. وعبد السلام المسدي ، العربية والإعراب ، دار الكتاب الجديدة المتحدة ، بيروت ة، لبنان ، ط:1، 2010، ص :99 وما بعدها. وحسن خميس الملخ ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، ص:120 وما بعدها. ومحمد عبد اللطيف حماسة ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، دار غريب ، القاهرة ، مصر ، د، ط، 2001، ص:231 وما بعدها.

[2] ابن يعيش ، شرح المفصل ، 149/1 .

[3] نفسه.

[4] الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، تح : مازن المبارك ، دار النفائس بيروت ، لبنان ، ط:3، 1979، ص:70.

[5] نفسه ، ص :70.

[6] عبد السلام المسدي ، العربية والإعراب، ص:73.

في الثوب[1] ألا يزيدنا يقينا بهذه العلاقة المعرفية التي ربطت الفكر النحوي بحقائق لغوية إن كانت اللغة العربية رحابها الأدنى فإن الظاهرة اللسانية قد مثلت أفقها الأقصى " [2]هذا البعد المعرفي استلهمه المسدي من ربط ابن يعيش بين تسمية علامات الإعراب المفرقة بين المعاني والدالة عليها ، وبين الكلمة في تركبها من حروف وجب بذلك تميز العلامات عن الحروف كما يتميز الطراز عن الثوب وهذا الأخير هو شيء من أشياء العالم تختزنه الذاكرة كما تختزن اختلاف العلامة عن المعلم، فهذا التعليل لتسمية العلامة من ابن يعيش تعليل معرفي لتمثله للكون.

هـ- تقدير حركات الإعراب وعلاقته بالتأويل :

تدل الحركة الإعرابية التي تلحق آخر الكلمة على موقع الكلمة من الجملة ، وعلى وظيفتها ، ثم على معنى التركيب ، فإذا قال أحدهم : ما أجمل زيد دون أن يظهر حركة إعرابية على آخر أجمل ، وآخر زيد فإنّ المعنى يصير محتملا ، ومن ثم ملتبسا: فإذا فتحت لام أجمل ، وفتحت دال زيد ، فإن المعنى يكون تعجبا من جمال زيد ،وإذا ضممت لام أجمل ، وكسرت دال زيد ، فإنّ المعنى يكون استفهاما عن أجمل شيء في زيد، وإذا فتحت لام أجمل ،وضممت دال زيد، فإنّ المعنى : نفي الإجمال عن زيد، أو السؤال عن الشيء الذي أجمله زيد ، وهو مما لا يحتاج إلى تأويل .

أما عند غياب الحركة الإعرابية من آخر الكلمة المنتهية بألف ،أو واو ، أو ياء في مثل قولنا : ما أتقى عيسى . فإنّ معنى الجملة هنا محتمل ، وملتبس، ويتوقف على تقدير حركة الإعراب : فإنْ قدرت الفتحة على آخر أتقى و عيسى يكون المعنى تعجبا ، وإذا قدرت الضمة على آخر أتقى ، والكسرة على آخر عيسى فإن المعنى استفهام عن أي شيء أتقى فيه. وإنْ قدرت الفتحة على آخر أتقى والضمة على آخر عيسى فإنّ المعنى نفي التقى عن عيسى ، أو السؤال عن أي شيء فيه أتقى .

وهو ما يدعو إلى ضرورة التقدير والتأويل فيما لا تظهر عليه الحركات بالنسبة للكلمة المفردة ، وكذلك الأمر في الجملة ، فالجملة في العربية تأتي على صورتين : الأولى كونها تركيب يقصد لذاته من غير تأويل و لا سبك بمفرد ، و هي الجمل التي لا محل لها من الإعراب على تصنيف ابن هشام الأنصاري(761هـ) .

و الثانية : كونها مما يصح تأويله بمفرد ، و هي الجمل التي لها محل من الإعراب على تصنيفه أيضا ، كالجمل الواقعة مفعولا به ، حالا ، نعتا ، خبرا ، مضافا إليه ...

---

[1] ابن يعيش ، شرح المفصل ، 152/1.

[2] عبد السلام المسدي ، العربية والإعراب ، ص :74.

والأصل في الجمل ألا تحل محل مفرد[1]، وقد تخرج عن هذا الأصل بحلولها محل المفرد يقول ابن هشام: " الجمل التي لا محل لها من الإعراب بدأنا بها لأنّها لم تحل محل المفرد ، وذلك هو الأصل في الجمل "[2].

كما تقدر العلامة الإعرابية في المفرد ، وفي الجمل التي تحل محل المفرد ، تقدر في أشباه الجمل (ظروف، جار ومجرور) تكون متعلقة بمحذوف أو مذكور نحو قوله تعالى : ﴿ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ "[3] فشبه الجملة ﴿ أسفل منكم ﴾ المتكونة من الظرف المنصوب أسفل في محل رفع خبر للركب ، متعلق بمحذوف تقديره مستقر أو استقر.[4]

وتقدر أيضا مع المصادر المؤولة (المتكونة من الحرف المصدري وفعله) التي تنوب عن المصادر الصريحة في الكلام نحو : قوله تعالى : ﴿ لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى﴾ [5]فما وفعلها (ما تسعى) في تأويل مصدر هو السعي مجرور بالباء.

---

[1]الجمل التي لا تحل محل المفرد هي الجمل التي لا محل لها من الإعراب وهي : الابتدائية ، المعترضة ، التفسيرية ، المجاب بها القسم ، الواقعة جوابا لشرط غير جازم ، الواقعة صلة لاسم أو حرف ، الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب ، ينظر : ابن هشام ، مغني اللبيب، تح : مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، مراجعة : سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ط:1، 2005، ص : 363 وما بعدها .

[2]نفسه ، ص:363.

[3]الأنفال /42 .

[4]ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى ،تح:إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط:4 ، 2004، ص:116.

[5]طه / 15.

الفصل الثاني

تمهيد: التعريف بالاستراباذي وشرحه للكافية:

1-قبل الولوج فيما يخص " الاستراباذي وشرحه " ننطلق مما هو عام فنعرّف بالشرح عموما كدلالة وكلغة.

ودراسة اللغة الشارحة هي وضع للدراسة في إطارها الابستيمولوجي (المعرفي) ثم نخصص بالتطرق لشرح الاستراباذي (موضوع الدراسة).

1 -1- الشرح كدلالة:

استعمل لفظ الشرح " عند الشُرّاح في مقدمات شروحهم النحوية بأحد المعاني المعجمية الآتية: التفسير أو التوضيح، أو التبيين . [1]فلم يكن يذكر لفظ الشرح إلا و يعنى به هذه المعاني .لكن على مستوى الممارسة اللغوية يتجاوز هذا المعنى، فلا يبقى شرح المغلق وكشف الغريب هو المنحى الأوحد لهذه الممارسات، بل يتعداه إلى التصويب، والتتميم والتثقيف والاعتراض، والدفاع ...

فقد يتحول الشارح في بعض الأحيان إلى معارض، أو مناظر لصاحب المتن أو غيره من النحاة. ونظرا لهذا الاتساع في استعمال لفظ " الشرح " فإن الباحث زكريا أرسلان يرى تسمية هذه المصنفات " شروحا " من باب التغليب ليس إلا. فيقول: " ولما كانت هذه كلها وغيرها مما لا يتسع المجال لذكره، هي جملة مقاصد الشُرّاح وأغراضهم من تصنيفهم كتب الشروح النحوية، لزم أنْ تكون تسميتهم لما صنفوه " شرحا " من باب التغليب ليس إلا " .[2]

1-2- الشرح كلغة:

يتعين قبل الحديث عن الشرح كلغة أو عن اللغة الشارحة كحد أو كمفهوم نعرف بالأصل أو الجنس الذي تنضوي تحته وهو اللغة النحوية:

1- 2-1- اللغة النحوية:

هي لغة علم النحو. ولغات العلوم هي لغات صناعية باعتبارات ثلاثة على ما ذهب إليه الباحث زكريا أرسلان:[3]

---

[1]ابن منظور، لسان العرب، مادة (شرح)، 292/2.

[2]زكريا أرسلان، ابستيمولوجيا اللغة النحوية (بحث في مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل)، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط:1، 2016، ص: 124.

[3]نفسه، ص: 116.

أ- باعتبار طبيعة الوسائل المستخدمة في التعبير عن مفاهيم العلم وتصوراته فكلما كانت هذه الوسائل غير طبيعية أي مصنوعة وصفت اللغة العلمية باللغة الصناعية.

ب-باعتبار انتساب اللغة إلى الصناعة، ومن معاني الصناعة عند القدماء العلم النظري. لذلك وجدنا كثيرا من النحاة يتحدثون عن صناعة النحو، وهو يريدون علم النحو.

ت-باعتبار المفهوم، من حيث أنه دلالة مصنوعة بآليات النظر أو التصور ومع ذلك فاللغة النحوية في الوقت نفسه هي امتداد لنسق اللغة الطبيعية واستمرار له. يقول زكريا أرسلان: " فمصطلحات علم ما كيف ما كانت طبيعتها تستعمل في نصوص مكتوبة باللغة الطبيعية[1] و هو يعتبر أيضا أنّ لغات العلوم هي لغات طبيعية حاملة لمعارف خاصة. وعليه فاللغة النحوية لغة صناعية باعتبارات، ولغة طبيعية باعتبارات أخرى.

كما توصف اللغة النحوية بأنها ميتالغة أو " الكلام على الكلام ". نقل التوحيدي في الإمتاع والمؤانسة، " إنّ الكلام على الكلام صعب. ولذلك شق النحو " .[2]

ويعرّف قاموس اللسانيات لجان ديبوا وآخرين الميتالغة بأنها " لغة صناعية تصلح لوصف لغة طبيعية، ألفاظها هي نفسها ألفاظ اللغة موضوع التحليل وقواعدها التركيبية هي نفسها قواعد اللغة المحللة" .[3]

وعليه، فاللغة النحوية هي ميتا لغة للغة الطبيعية. ولغة المتن بما هي " لغة نحوية معتمدة أداة لدراسة اللغة العربية الطبيعية، دراسة يضبطها قصد مخصوص، وأوضاع لغوية واصطلاحية، وآليات مفهومية استدلالية اتفق النحاة على مناسبتها لأغراض صناعتهم، وملاءمتها لها "[4]هي ميتالغة لهذه اللغة (اللغة الطبيعية). ولغة الشرح (اللغة التي تشرح بها المتون) هي بدورها ميتالغة للغة المتن، وهكذا ...

---

[1] نفسه، ص: 112.

[2] أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، تح: أحمد جاد، دار الغد الجديد للنشر والتوزيع، القاهرة، ط:1، 2009، 181/2.

[3] Jean Dubois et autres, dictionnaire de linguistique, p: 301.

[4] زكريا أرسلان، أبستمولوجيا اللغة النحوية، ص: 120.

(*) – لا نوافق زكريا أرسلان على ما ذهب إليه من تعميم تفوق الشروح النحوية على متونها، ذلك أن متنا مثل الكتاب " لسيبويه لم تستطع الشروح التي توالت عليه أن تستوفي جميع ما جاء فيه كمًّا وكيفا.

1-2 – 2 – لغة الشرح:

1 – 2 – 2 –1– لغة الشرح هي ميتالغة نحوية لأنها متحدثة عن لغة نحوية هي لغة المتن، وهي وإن تأخرت عنها زمنيا، فهي تفوقها منزلة عند بعض الباحثين(*) باعتبار قدرتها على الاعتراض، فهي تدعي لنفسها التصويب، والتتميم، والتدقيق للمتن. والشارح فيها يشعر غيره بأنه الممسك بأبْين السبل الموصلة إلى الحقيقة .[1]

1-2– 2 – 2 – موضوعها: اتخذت لغة الشرح لغة المتن موضوعا مباشرا لها، فتحولت بها لغة المتن من لغة أداة (أداة لوصف العربية مثلا) إلى موضوع، تصف وتحلل مضامينها، محتكمة إلى الأحكام والأصول التي هيمنت على صياغة لغة المتن. يقول زكريا أرسلان: " ومعنى هذا أن لغة الشرح لم تخترع قوانين ومعايير جديدة، كما أنّها لم تبدع آليات استدلالية، وأوضاع اصطلاحية، وشحنات مفهومية لتلك التي استحكمت في بناء لغة المتن " .[2]

وهذا التعميم والإطلاق لا نوافق عليه الباحث، فقد تخرج بعض الشروح عن معايير لغة المتن حتى في الأصول والأحكام، فضلا عن المصطلحات وسبل الاستدلال، فنجد مثلا المرادي في شرح " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد " ينقل رأيا للمتأخرين من النحاة يقولون فيه: " إن الفعل أحق من الاسم في الإعراب " عكس ما كان عليه جمهور النحاة من أنّ أصل الإعراب هو الاسم[3]فهذا خروج عن أصل من الأصول. كما أن سبل الاستدلال عند النحاة المتقدمين غيرها عند النحاة المتأخرين التي تأثرت كثيرا بالمنطق اليوناني.

---

[1] زكريا أرسلان، أبستمولوجيا اللغة النحوية، ص: 125.

[2] نفسه ، ص: 126.

[3] حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص: 83.

2- التعريف بالاستراباذي:

2-1- اسمه ونسبه: " رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، نسبة إلى بلدة استراباذ التي هي مدينة كبيرة بأرض طبرستان واقعة بين الريِّ وخراسان .. وكان قد توطن هذا الشيخ الجليل بأرض النجف"[1]ذكر السيوطي أنه لم يقف على اسمه ولا على شيء من ترجمته، إلا أنه فرغ من تأليفه هذا الشرح سنة ثلاث وثمانين وستمائة " .[2]

كما تطرق صاحب خزانة الأدب إلى ذكر أنه لم يطلّع على ترجمة وافية بالمراد، وأنه قد رأى نسخة قديمة من هذا الشرح (شرح الكافية) نصها كالآتي:

" هو المولى الإمام، العالم العلامة، ملك العلماء صدر الفضلاء، مفتي الطوائف، الفقيه المعظم، نجم الملة والدين، محمد بن الحسن الاستراباذي، وقد أملى هذا الشرح بالحضرة الشريفة الغروية في ربيع الآخر من سنة ثمان وثمانين وستمائة " [3](*).

كما جاء في معجم المؤلفين: " أنه نحوي، صرفي، متكلم، منطقي " .[4]

2- 2 - مؤلفاته:

- شرح الكافية لابن الحاجب في النحو.
- شرح الشافية لابن الحاجب في التصريف.
- حاشية على تجريد العقائد الجديدة والحاشية القديمة.
- حاشية على شرح الجلال الدواني لتهذيب المنطق.

2- 3 - وفاته: ذكر السوطي في " بغية الوعاة " أنه توفي سنة 686 هـ، أو سنة 684هـ[5]وفند صاحب خزانة الأدب ذلك بقوله: " وعلى هذا لا يمكن أن يكون تاريخ وفاته ما ذكره السيوطي، فإنه عاش مدة يحرر شرحه ولهذا تختلف نسخها اختلافا كثيرا، كما نقله السيد الجرجاني في إجازته الآتية:

وشرحه للشافية متأخر عن شرحه للكافية فلا يصح ذلك في التاريخ، وعصره قريب من عصر ابن الحاجب فإن وفاة ابن الحاجب كانت في سنة ست وأربعين وستمائة ".[6]

---

[1] محمد باقر الموسوي، روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، تح: أسد الله إسماعيليان ، طهران، د.ط، 1391هـ، 336/3.

[2] السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط:1، د.ت،567/1.

[3] عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، د.ت،28/1.

(*)- الغروية: نسبة إلى مشهد الغرى، وهو مشهد الإمام علي كرم الله وجهه بالنجف.

[4] عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ط، ص: 183.

[5] السيوطي، بغية الوعاة،568/1.

[6] البغدادي، خزانة الأدب،29/1.

3-التعريف بشرح الكافية:

3-1-مضمون الكتاب:

شرح الكافية كتاب في النحو ألفه رضي الدين الاستراباذي بطلب من تلاميذه وخلصائه، يشرح فيه كافية ابن الحاجب التي لاقت رواجا كبيرا، يقول الرضي في ذلك: " ... فقد طلب إلى بعض من أعتنى بصلاح حاله وأسعفه بما تسعه قدرتي من مقترحات آماله، تعليق ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب عند قراءتها علي.[1]

وقد ذكر الرضي تاريخ إتمامه تأليف شرحه في آخر الكتاب بقوله: " هذا آخر شرح المقدمة والحمد لله على إنعامه وإفضاله، بتوفيق إكماله وصلواته على محمد وكرام آله، وقد تم تمامه، وحم اختتامه في الحضرة المقدسة الغروية على مشرفها صلوات رب العزة وسلامه في شوال سنة ست وثمانين وستمائة "[2].

وهي السنة التي توفي فيها الرضي. فإن كان فراغه من تأليف هذا الشرح في هذه السنة فيكون شرح الكافية هو آخر أعماله، لكنه يشير كثيرا إلى بعض القضايا التي سيتم تناولها في مقدمة التصريف مما يوحي بأن شرحه للشافية جاء تاليا لشرح الكافية. فإما أن يكون تاريخ وفاته ليس بهذا التاريخ أو يكون فراغه من هذا الشرح سنة ثلاث وثمانين وستمائة كما ذكره السيوطي في بغية الوعاة: " ... إلا أنه فرغ من تأليفه هذا الشرح سنة ثلاث وثمانين وستمائة ".[3]

3- 2 – مكانة الكتاب وصاحبه عند العلماء:

كتاب شرح الكافية ذو مكانة عظيمة في بابه لجليل فائدته، ولجمعه الكثير من مسائل النحو، وآراء جمهرة النحاة، ومناقشتها، إضافة إلى ما فيه من آراء جديدة واختيارات خاصة وهذا ما دعا السيوطي لأن يقول:

" الرضي الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب الذي لم يؤلف عليها بل ولا في غالب كتب النحو مثله جمعا وتحقيقا وحسن تعليل وقد أكب الناس عليه وتداولوه، واعتمده شيوخ العصر فمن قبلهم في مصنفاتهم ودروسهم. وله فيه أبحاث كثيرة واختيارات جمة، ومذاهب ينفرد بها " .[4]

كما أثنى على شرح الكافية وصاحبها علماء آخرون نذكر منهم:

---

[1] الاستراباذي، شرح الكافية،تح:إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان،ط:2 ، 2007، 19/1.

[2] نفسه ، 546/4.

[3] السيوطي، بغية الوعاة ، 567/1.

[4] نفسه، 567/1.

الشريف الجرجاني إذ يقول: " وإن شرح الكافية للعالم الكامل نجم الأئمة وفاضل الأمة محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي ... كتاب جليل الخطر محمود الأثر، يحتوي أصول هذا الفن على أمهاتها، ومن فروعه على نكاتها، قد جمع بين الدلائل والمباني وتقريرها، وبين تكثير المسائل والمعاني وتحريرها وبالغ في توضيح المناسبات، وتوجيه المباحثات حتى فاق ببيانه على أقرانه، وجاء كتابه لعقد نظم فيه جواهر الحكم بزواهر الكلم " .[1]

ويقول البغدادي في مقدمته للخزانة: " وهو (يعني شرح الرضي) كتاب عكف عليه نحارير العلماء، ودقق النظر فيه أماثل الفضلاء، وكفاه من الشرف والمجد ما اعترف به السيد والسعد[*] لما فيه من أبحاث أنيقة، وأنظار دقيقة، وتقريرات رائعة، وتوجيهات فائقة، حتى صارت بعده كتب النحو كالشريعة المنسوخة، وكالأمة الممسوخة "[2]

3– 3 – هيكل الكتاب (شرح الكافية):

هو العناصر المؤتلفة لبناء هذا الكتاب من عنوان، مقدمة، ومادة لغوية (في ترتيبها وتوزعها).

3–3–1– العنوان: اتخذ الرضي عنوانا لشرحه " شرح كافية ابن الحاجب" ربما استنانا بمن قبله كابن يعيش في شرحه لمفصل الزمخشري، أو يكون طلبا لشهرة شرحه من خلال شهرة الكافية وصاحبها.

3–3–2– مقدمة الكتاب:

جاءت مقدمة" شرح الكافية " لابن الحاجب مقتضبة، موجزة، بدأها الرضي كما جرت العادة بالحمد والشكر والصلاة والتسليم على النبي الكريم وآله الكرام ، ثم انتقل بعدها إلى بيان سبب وضعه للكتاب، يقول الرضي: " فقد طلب إليَّ بعض ممن أعتني بصلاح حاله وأسعفه بما تسعه قدرتي من مقترحات آماله، تعليق ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب عند قراءتها عليَّ فانتدبت له مع عوز ما يحتاج إليه الغائص في هذا اللجّ والسالك لمثل هذا الفجّ من الفطنة الوقّادة، والبصيرة النفّاذة، بدلا لمسؤوله وتحقيقا لمأموله " .[3]

---

[1] البغدادي، خزانة الأدب،29/1، 30.

[*] – يقصد بالسيد والسعد: السيد هو السيد الجرجاني(816هـ)، والسعد سعد الدين التفتازاني (792هـ).

[2] البغدادي، خزانة الأدب، 29/1، 30.

[3] الاستراباذي، شرح الكافية، 19/1 (المقدمة).

وظاهر هذا القول أن تأليفه لهذا الكتاب كان بناء على طلب أحد تلاميذه، أو خلصائه عند قراءة مقدمة ابن الحاجب عليه.وفي خاتمة مقدمته يشير الرضي إلى المنهج العام الذي ارتضاه في شرحه، وكان ذلك في عبارة مختصرة تتمثل في قوله: " التجاوز عن الأصول إلى الفروع ".[1]

أي أنه لم يكتف بتناول الأصول والقواعد العامة كما فعل ابن الحاجب، وإنما توسع ليتناول الفروع بما تنطوي عليه من تفصيلات عميقة، ومعان دقيقة، فتجاوز كتابه مجرد الشرح الذي يحاور فيه ابن الحاجب وآراءه وأصوله تجاوز كل ذلك إلى استنطاق التراث النحوي برمته، وتوجهه في الآن نفسه إلى أكثر من قارئ على اختلاف كفاءاتهم التأويلية.

3-3-3- تبويب الكتاب:

لم يتطرق الرضي في مقدمة كتابه إلى كيفية تبويبه لمادته اللغوية؛ وإنّما يُكشف عن ذلك من خلال تتبع الكتاب.

قسّم الرضي مادته اللغوية إلى ثلاثة أقسام رئيسية:الأسماء، الأفعال، الحروف، تصدر هذه الأقسام مقدمة لغوية شرح فيها المصطلحات التي تكون الجهاز المفاهيمي لدراسة اللغة وتضم:

الكلمة وتعريفها، الفرق بين الكلم والقول ...

الكلام وتركيبه: حدّه، الفرق بين الكلام والجملة ... الخ.

الاسم وخواصه: تعريفه، خواصه.

المعرب: تعريف المعرب، حكمه، معنى الإعراب في الاسم وعلة وضعه، أنواع الإعراب.

العامل: تعريفه، آراء العلماء فيه.

الإعراب اللفظي والإعراب التقديري.

الممنوع من الصرف.

القسم الأول: الأسماء: تندرج فيه الموضوعات حسب اعتبارات مختلفة:

أ- من حيث الإعراب والبناء: الاسم المعرب، الاسم المبني.

أ- **1- الاسم المعرب:** فيشمل: المرفوعات وتضم الفاعل وأحكامه، مفعول ما لم يسم فاعله، المبتدأ، الخبر، خبر إن وأخواتها، خبر لا النافية للجنس، اسما ما، اسم لا المشبهتين بليس.

[1] الاستراباذي، شرح الكافية، 19/1.

المنصوبات: وتضم المفعول المطلق، المفعول به، المنادى، المنصوب على الاختصاص، المنصوب على شريطة التفسير، التحذير، الإغراء، المفعول فيه، المفعول له، المفعول معه، الحال، التمييز، المستثنى، خبر كان وأخواتها، اسم إن، المنصوب بلا النافية للجنس، خبر لا وما المشبهتين بليس "

المجرورات: تعريفها: الإضافة المعنوية، الإضافة اللفظية ...

التوابع: النعت، عطف النسق، التأكيد، البدل، عطف البيان ...

أ-2- الاسم المبني: يضم: تعريفه، ألقاب البناء، الضمائر، أسماء الإشارة، الأسماء الموصولة، أسماء الأفعال، أسماء الأصوات، أسماء الكناية، الظروف.

ب- من حيث التعريف والتنكير: ويشمل العلم وأحكامه، النكرة، العدد وأحكامه.

ت- من حيث التذكير والتأنيث: ويشمل تعريفها، أوزانهما ...

ث- من حيث العدد ويشمل المثنى والجمع (بأنواعه الثلاثة).

ج- المشتقات وتشمل: المصدر، اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، اسم التفضيل.

القسم الثاني:الأفعال: ويتفرع هذا القسم حسب اعتبارات:

أ- من حيث دلالة الزمن إلى الفعل الماضي: تعريفه، أحكامه، ...

الفعل المضارع: تعريفه، شرط إعرابه، النواصب، الجوازم .

فعل الأمر: تعريفه، حكمه، ... وغيره.

ب-من حيث ذكر فاعله: ويضم فعل ما لم يسم فاعله: تعريفه، صياغته ...

الأفعال اللازمة للبناء للمفعول.

ت-من حيث التعدي واللزوم: ويشمل : تعريفهما، أنواعهما، ... وسواه

أفعال القلوب: تعريفها، أحكامها ... وسواه.

ث-من حيث تمام الحدث ونقصانه: ويشمل: الأفعال الناقصة: تعريفها، أحكامها، أفعال المقاربة: تعريفها، أحكامها.

ج- صيغتا التعجب " ما أفعله " و "أفعل به" وتضم تعريفهما، صياغتهما، أحكامهما ... وسواه.

ح- أفعال المدح والذم: وتشمل تعريفهما، أحكامهما.

القسم الثالث: الحروف وتضم: تعريف الحرف، وذكر أحكامه.

أنواعه: حروف الجر، الحروف المشبهة بالفعل، حروف العطف، حروف التنبيه، حروف النداء، حروف الإيجاب، حروف الزيادة، حروف التفسير، الحروف المصدرية، حروف التحضيض، حروف التوقع، حروف الاستفهام، تاء التأنيث، التنوين، نونا التوكيد.

4- منهج الرضي في شرحه للكافية:

ينتهج الرضي في شرحه ما يأتي بيانه:

- يعمد إلى نص الكافية ثم يبسط فيه القول، ويذكر ما يدور حول هذا الموضوع من خلاف.
- يستقل في كثير من الأحيان بآراء خاصة.
- يؤيد ويعارض مع التعليل والتدليل لما يختاره من آراء أو يرده.
- يورد اعتراضات يتخيلها ثم يجيب عنها بالجواب الذي لا محيص عنه.

وسنقف على كل ما ذكر في الجانب التطبيقيمن هذا العمل.

5-استدراكات الرضي على ابن الحاجب:

* كان الرضي لا يكتفي بشرح ما قاله ابن الحاجب، بل يكمل ويتمم ما يحتاج إلى تكملة: مثل ما ورد في مبحث حذف الخبر[1]، ومبحث ما يضمر فعله وجوبا[2].

*كما استدرك على المصنف استدراكات كثيرة في بابي الاستثناء[3] والنعت[4].

* استدراكه على المصنف بعض أحكام الإضافة التي أخل بها[5].

6-أسلوبه: اتسم عصر الرضي بطغيان الفلسفة، والمنطق في شتى العلوم، وعلم النحو منها خاصة؛ فشرح الرضي لم يكن بدعا في هذا السياق، حيث اكتنفته ألفاظ المناطقة بكثرة من مثل: الحد، الماهية، الجنس، استغراق الجنس ...من ذلك قوله في باب حذف الخبر: " وبيانه مبني على مقدمة وهي أن اسم الجنس أعني الذي يقع على القليل والكثير، بلفظ واحد إذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه؛ فهو في الظاهر لاستغراق الجنس"[6]، كما لوحظ في أسلوبه الاستطراد، كثرة الإحالات، الدقة في التعبير، اختيار اللفظ.

---

[1] الاستراباذي، شرح الكافية، 243/1 وما بعدها.

[2] نفسه ، 172/1 و ما بعدها.

[3] نفسه ، 283/2 و ما بعدها.

[4] نفسه ، 145/2 و ما بعدها.

[5] نفسه ،2 /334 و ما بعدها.

[6] نفسه ، 246/1.

7– مذهبه النحوي: من استقصاء شرح الرضي نجد الرضي غير منتهج منهج البصريين، ولا متمذهب بمذهب الكوفيين، بل نجده عالما محققا مطلعا على آراء الفريقين، وغيرهم، مستوعبا لها، دون إلزام نفسه بإتباع طائفة دون أخرى، يعرض الآراء، فيؤيد، أو يرد، أو يسكت عن بعضها (إشارة إلى القبول بها) وكل ذلك بالاعتماد على الأدلة والبراهين.لكن شوقي ضيف يعتبره من علماء المدرسة البغدادية فيقول: " ... الرضي يعد من علماء المدرسة البغدادية المتأخرين، وهو يمثل الطراز البغدادي فهو في جمهور آرائه يتفق ونحاة البصرة ... وفي بعض الأحيان يأخذ بآراء الكوفيين "[1]

و هو ما لا نوافقه عليه فالرضي صاحب فكر نحوي حرّ لما يعضّده من دلائل يوقف عليها فيما يستقبل من التحليل.

8–شواهد الرضي في شرحه للكافية: تنوعت شواهد شرح الكافية بين شواهد من القرآن الكريم، وأخرى من الحديث الشريف، وشواهد من أشعار العرب، وشواهد من أقوالهم وأمثالهم.

فالرضي على ذلك وظّف كل مصادر الاستشهاد، لكن أكثر شواهده من القرآن الكريم على المسائل النحوية، و التي بلغت إحدى و أربعين و تسعمائة آية .

وكان يستشهد بالقراءات المتواترة والشاذة، ويرد منها ما لا يوافق مذهبه، ومن أمثلة رده للقراءات المتواترة قراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلاَدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ**﴾[2]لفصله بين المتضايفين.

يقول الرضي في ذلك: " إن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ورد على قبحه وقلته، والفصل بغير الظرف في الشعر أقبح من كل مفعولا كان الفاصل أو يمينا أو غيرهما، وقراءة ابن عامر ليس بذلك. ولا نسلم تواتر القراءات السبع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين " . [3]

أما الحديث الشريف " فقد استشهد الرضي بثمانية و أربعين حديثا ، كرر بعضها في أكثر من موضع "اختلفت درجة الأحاديث بين الصحة والضعف ومن الأحاديث الضعيفة: " اطلبوا العلم ولو في الصين "[4]

ويقول البغدادي في استشهاد الرضي بالحديث:" والرضي استشهد بالحديث وزاد على ذلك الاحتجاج بكلام أهل البيت رضي الله عنهم "[1]فاستشهد الرضي بأقوال علي بن أبي طالب (رضي الله

---

[1] شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، دار المعارف ، مصر ، ط:7 ، د.ت ، ص : 282

[2] الأنعام / 137.

[3] الاستراباذي، شرح الكافية، 291/2.

[4] استشهد به الرضي في باب حذف كان . ينظر : الاستراباذي ، شرح الكافية ، 176/2

عنه) في كتابه " نهج البلاغة" الذي شكك في نسبته إليه ابن خلكان في كتابه وفيات الأعيان فقال: " وقد قيل إنه ليس من كلام علي، وإنما جمعه ونسبه إليه هو الذي وضعه والله أعلم "[2].

وهو يقصد الشريف المرتضى المتوفى سنة (436هـ) أو أخاه الشريف الرضي وكان استشهاد الرضي بأقوال علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) في اثني عشر موضعا. ومن أمثلته جواز وقوع صلة "ما المصدرية جملة اسمية كقوله: "بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية "[3].

أما استشهاده بالشعر فكان يستشهد إلى جانب ما اتفق على الاحتجاج به من أشعار الجاهليين والمخضرمين، وجواز الاستشهاد بأشعار الإسلاميين دون المولدين، كان الرضي يستشهد بأشعار المولدين كأبي تمام، والمتنبي وأبي نواس، وأشجع بن عمرو السلمي، ويذكر البغدادي " أن الطبقة الرابعة وهي طبقة المولدين (المحدثين) لايصح الاستشهاد بكلامها مطلقا وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم واختاره الزمخشري وتبعه الشارح المحقق (يقصد الرضي) ".[4]

بلغ عدد الأبيات التي استشهد بها الرضي في شرحه اكثر من ثمانية و ثمانين و سبعمائة بيت في القسم الأول منه ثلاثة وسبعين وثلاثمائة بيت منها تسعة وثلاثين بيتا منسوبة إلى قائليها منهم امرؤ القيس، ذو الرمة، جرير، المتنبي، الفرزدق، أبو ذؤيب، رؤبة، حاتم، الأعشى، أبو تمام ...وأبيات مجهولة القائل بلغت سبعا وأربعين بيتا .

وكان لأمثال العرب وأقوالهم نصيب في هذا الشرح، فقد احتج بقول عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في موضعين : أحدهما: باب التحذير[5] والثاني: باب الاستثناء[6].

وقد بلغ عدد الأمثال والأقوال في القسم الأول ما يربو على ثلاثمائة قول بعضها ورد مرة واحدة فقط، وبعضها ورد أكثر من مرة مما يعكس عناية الرضي بالمسموع عن فصحاء العرب، والاحتجاج به. بل اعتدَّ بالمسموع إذا كان له أكثر من رواية، ولم يجز رد أيها إذا ثبتت جميعا كاستدلال الكوفيين على جواز منع العلم من الصرف لعلة واحدة. يقول الرضي: " والإنصاف أن الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردُّها، وإن ثبت عندك رواية أخرى " . [7]وهذا ما يؤكد احترامه للسماع.

---

[1] البغدادي، خزانة الأدب، 09/1.

[2] ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت، 313/3.

[3] الاستراباذي ، شرح الكافية ، 472/4

[4] البغدادي، خزانة الأدب، 06/1.

[5] الاستراباذي ، شرح الكافية ، 05/2.

[6] نفسه ، 170/2.

[7] نفسه ، 93/1.

الجمل المؤولة بمفرد:

الجمل المؤولة بمفرد كما يذكرها "ابن هشام "في المغني سبع وهي :

الجملة الواقعة خبرا ، الواقعة حالا، الواقعة مفعولا، الواقعة مضافا إليه ، الواقعة بعد الفاء ، أو إذا جوابا بالشرط الجازم ، التابعة لمفرد ، التابعة لجملة لها محل.[1]

وتكتفي هذه الدراسة بمعالجة ما تطرق له "الرضي" في شرحه للكافية : ويتعرض الرضي لمعالجة الجمل التي تحل محل المفرد من خلال قوله : " وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها ، فلتلك الجملة موضع من الإعراب كخبر المبتدأ ،والحال ، والصفة والمضاف إليه ،ولا نقول : إنّ الأصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم ، وأنّ الجملة إنّما كان لها محل لكونها فرع المفرد ؛ لأنّ ذلك دعوى بلا برهان ، بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك كما في المواضع المذكورة ".[2]

ففي قوله ربط بين صحة وقوع المفرد موقع الجملة واستحقاق الجملة لموضع من الإعراب وأعطى أمثلة عليها : خبر المبتدأ ، الحال ، الصفة ، المضاف إليه ...

ورد قول من يقول أنّ المفرد أصل في هذه المواضع ، والجملة فرع عليه[3] لكونها دعوى بلا برهان ، أي لم يأت أصحابها بأدلتهم القاطعة وحججهم القوية المقنعة ، ويرى الرضي أنه يكفي في كون الجملة ذات محل من الإعراب وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد فيه .

أولا : الجملة الواقعة خبرا : منها الواقعة خبرا للمبتدأ

وذهب المصنِّف إلى أن الخبر قد يقع جملة ، فيقول : " والخبر قد يكون جملة نحو : " زيد أبوه قائم " و "زيد قام أبوه " ، فلا بد من عائد ، وقد يحذف ".[4]

ويشرح الرضيّ قوله بما يلي : " أعلم أن خبر المبتدأ قد يكون جملة اسمية ، أو فعلية كما مثل له المصنِّف، وإنما جاز أن يكون جملة لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له ."[5]

وبمقارنة ما عرضه المصنِّف مع قول الرضيّ : نجد أنّ المصنِّف ذكر حكم جواز وقوع الخبر جملة ، لكنه لم يعلل هذا الحكم ؛ أما الرضيّ ، فأقر هذا الحكم ، وعلّله بأنّه جاز كون الخبر جملة لتضمّنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمّن المفرد له .

---

[1] لمزيد الإطلاع : يرجع إلى ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص:388 وما بعدها .

[2] الاستراباذي ، شرح الكافية ، 323/2 ، 324.

[3] من الذين يقولون بأصلية المفرد والجملة فرع عليه ابن يعيش ، ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، 229/1.

[4] الاستراباذي ، شرح الكافية ، 207/1 .

[5] نفسه ، 207/1.

وعليه فعدم تعليل المصنِّف لما أقرّه من حكم ، يعدّ في نظر الرضيّ داعيا ومؤشرا على التأويل ومنه نرصد كفاءات المؤوِّل :

1.الكفاءة اللسانية : هي كفاءة معيارية

أ. **كفاءة نحوية** : سعى المؤوِّل إلى ملاءمة ما عرضه المصنِّف مع المعيار النحوي بذكر تعليل جواز وقوع الخبر جملة ، إذ لكل حكم تعليل بالنظر للمعيار، وعلل الرضيّ وقوع الخبر جملة بتضمّن الجملة للحكم المطلوب من الخبر كما يتضمّنه الخبر المفرد ، وهو يعد أحد شروط تأول الجملة بخبر والحكم المطلوب من الخبر هو ما يجسّده تعريف المصنِّف للخبر " الخبر هو المجرد ، المسند ، المغاير للصفة المذكورة "[1]

فالتجرّد[2]يعني الخلو من العوامل اللفظية (كالنواسخ : كان وأخواتها ، إن وأخواتها...) والإسناد[3] عند الرضيّ هو الحكم والرابطة بين طرفين : مسند ومسند إليه يكونان اسمين في الجملة الاسمية.

المغاير للصفة المذكورة : الصفة المذكورة هي الصفة الواقعة بعد حرف النفي ، وحرف الاستفهام[4]وهذه الصفات التمييزية الثلاث للخبر يستوي فيها الخبر المفرد والخبر الجملة ، ومما يؤكد هذا التوجه هو قول المصنِّف .

في تعريف الخبر : هو المجرد ، فلو خصصه للخبر المفرد لقال الاسم المجرد ، لكنه قال : المجرد ليشمل الخبر المفرد ، والخبر الجملة . أمّا عن الشرط الثاني ، الذي تتأول به الجملة إلى مفرد هو ارتباطها بضمير يعود على المبتدأ يقول الرضيّ : " لا تخلو الجملة الواقعة خبرا من أن تكون هي المبتدأ معنى أولا، فإن كانت لم تحتج إلى الضمير كما في ضمير الشأن نحو " هو زيد قائم " وكما في قولك : " مقولي : زيد قائم " لارتباطها به بلا ضمير لأنّها هو وإنْ لم تكن إيّاه ؛ فلابدّ من ضمير ظاهر أو مقدر ، وقد يقام الظاهر مقام الضمير ، وإنّما احتاجت إلى الضمير؛ لأنّ الجملة في الأصل كلام مستقل فإذا قصدت جعلها جزء الكلام ؛ فلابدّ من رابطة تربطها بالجزء الآخر ، وتلك الرابطة هي الضمير ؛ إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض ..."[5].

---

[1]الاستراباذي ، شرح الكافية ، 208/1.

[2]الاستراباذي ، شرح الكافية ، 196/1،و ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل ، تح : موسى نباي العليلي ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، إحياء التراث الإسلامي ، الجمهورية العراقية ، د.ط ، د.ت ، 180/1.

[3]الاستراباذي ، شرح الكافية ، 32/1، ابن يعيش ، شرح المفصل ، 18/1، 20.

[4]الاستراباذي ، شرح الكافية ، 200/1.

[5]نفسه ، 208/1.

فحسب الرضي لا تحتاج جملة خبر ضمير الشأن ، وجملة خبر المبتدأ نحو : مقولي : زيد قائم إلى ربط لأنها هي المبتدأ في المعنى أما إذا لم تكن في المعنى إياه ، فلابد لها من ضمير ظاهر أو مقدر ويعلّل الرضيّ حاجة الجملة الواقعة خبرا للضمير بأنّها جملة مستقلة ومتى أراد المتكلم جعلها جزءا من الكلام ، وجب عليه ربطها بالمبتدأ بواسطة الضمير الذي هو في نظر الرضي أصل الروابط ، فهو الموضوع لهذا الغرض.

وليؤكّد حاجة الجملة الواقعة خبرا إلى الضمير استعمل " إنّما" فهي إنّ حرف مشبه بالفعل مقترن بما الزائدة (غير كافة) يقول "فاضل صالح السامرائي" : " وإنْ كانت غير كافة كانت مؤكّدة " [1]وأضاف إلى تأكيد إنّ تأكيد " ما " مما يضاعف هذا التأكيد أو التوكيد وعليه فالرضيّ يؤكد على حاجة الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ تأكيدا شديدا في حالة استقلالها وذلك لاستعماله " إنّما ".

ثم ليدل على قطعية تأولها بخبر مفرد في حال ارتباطها بالضمير ، وجعل ذلك شرطا من شروط هذا التأول استعمل " إذا " فقال : " إذا قصدت جعلها جزء من الكلام ؛ فلابدّ من رابطة تربطها بالجزء الآخر ، وتلك الرابطة هي الضمير "[2].

وتدل إذا على القطع والجزم بالوقوع ، وتغلب عليها هذه الدلالة إذا وليها فعل ماض : " قالوا ولما كانت "إذا " تفيد الجزم بالوقوع ، غلب معها لفظ الماضي ، لكونه أدل على الوقوع باعتبار لفظه ، بخلاف إنْ التي تستعمل في المعاني المحتملة والمشكوك فيها فإنه غلب معها الفعل المضارع "[3].

وبناء على ما تقدم: فإنّ المبدأ الذي أقره الرضيّ في تأوّل الجملة بمفرد " يكفي في كون الجملة ذات محل من الإعراب وقوعها موقعا يصحّ وقوع المفرد فيه "[4]يترجمه على مستوى الجملة الواقعة خبرا تضمن الجملة ما يتضمنه المفرد من حكم الخبر ،و هو جانب معنوي و ارتباطها بضمير وهو جانب لفظي ومعنوي في آن ؛ إذ "يؤدي الإخلال بالربط إلى أن تصبح الجملة التي يشترط اشتمالها على رابط يعود على ما تقدّم أن تكون أجنبية عمّا قبلها "[5].

---

[1] فاضل صالح السامرائي ، معاني النحو ، دار الفكر ناشرون وموزعون ، عمان ، الأردن ، ط:3، 2008، 303/1.

[2]الاستراباذي ، شرح الكافية ، 208/1.

[3]الزركشي ، البرهان في علوم القرآن، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، 362/2.

[4]الاستراباذي ، شرح الكافية ، 323/2.

[5]محمد محمد يونس علي ، المعنى وظلال المعنى (أنظمة الدلالة في العربية) ، دار المدار الإسلامي ، بيروت، لبنان ، ط:2، 2007، ص:337.

وعليه بتحقق هذين الشرطين (شرط مضمون الخبر ، ربط الضمير) يصح تأول الجملة بالخبر المفرد وهو ما عملت كفاءة المؤول النحوية على إبرازه وإثباته.

- يعترض الرضي على الذين يمنعون الإخبار بالجملة الطلبية ومنهم ابن الأنباري وبعض الكوفيين ، فيقول :" وقال ابن الأنباري وبعض الكوفيين لا يصح أن تكون طلبية ؛ لأنّ الخبر ما يحتمل الصدق والكذب ، وهو وهم ، وإنّما أتوا من قبل إيهام لفظ خبر المبتدأ ، وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب ، كما أنّ الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا ففي قولك" زيد عندك " يسمون الظرف خبرا مع أنّه لا يحتمل الصدق والكذب ، بل الخبر عندهم ما ذكره المصنِّف ، وهو المجرد ، المسند المغاير للصفة المذكورة ..."[1]

ويذكر الرضيّ تعليلهم لمنع الإخبار بالجملة الطلبية بأنّ الخبر في نظرهم ما يحتمل الصدق والكذب والطلب مقابل له في المعنى فيحصل تناقض ، ولدفع هذا التناقض يمنعون الإخبار بالجملة الطلبية ، لكن من وجهة نظر الرضي فتعريف الخبر على أنه ما يحتمل الصدق والكذب هو تعريف لغوي لا اصطلاحي، وأنّ هذا المنع من ابن الانباري وغيره من النحاة يأتي عندهم من الوهم الذي يسببه التداخل بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي[2] فالأولى باعتباره في النحو هو المعنى الاصطلاحي الذي ذكره المصنِّف " المجرد ، المسند ، المغاير للصفة المذكورة " ومن ثم لا يحدث تناقض بين مفهوم الخبر الاصطلاحي ، ومفهوم الطلب ، وعليه يجوز الإخبار بالجملة الطلبية ، ولا وجه للمنع في ذلك .

ولا يكتفي الرضيّ بهذا الاستدلال بل يأتي بالحجة من القران الكريم ، ومن اتفاق النحاة ، وهما من أدلة أصول النحو[3] فيقول: " ويدل على جواز كونها طلبيه قوله تعالى : ﴿ بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ ﴾ [ص/60] وأيضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم : " أمّا زيد فاضربه "[4]فاستشهاده بالآية من القرآن الكريم شاهد من شواهد السماع، وأما المثال فهو من قواعد التوجيه المتعلقة بآراء النحاة يقول محمود حسن الجاسم : " أما قواعد التوجيه المتعلقة بآراء النحاة فمنها ما نجده في سياق التحليل ،

---

[1] الاستراباذي، شرح الكافية ، 208/1.

[2] يبرر هذا التداخل خالد ميلاد بكونه نتيجة "عدم استقرار الحدود بين مجالي النحو والبلاغة مما أدى إلى تشابك المصطلحات المتعلقة بهما وتداخلها " ينظر: خالد ميلاد ، الإنشاء في اللغة العربية بين التركيب و الدلالة ، ص :61

[3] ابن الأنباري ، لمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، دار دمشق، ط:1، 1957م، ص:81.

[4] الاستراباذي ، شرح الكافية ، 208/1.

وتعدد الأوجه عند التعارض والأخذ والرد، فإجماع النحاة ، أو آراء النحاة الكبار دليل ينبغي أخذه بالحسبان عند التحليل ، ولا سيما إذا قاد الوجه إلى أصل غير مألوف في الدرس النحوي ..."[1]

ومن النحاة الذين يجيزون الإخبار بالجملة الطلبية ابن مالك في شرح التسهيل ، لكنه يختلف مع الرضي في تعليل ذلك والاستدلال عليه ، فيقول :" ...لأن خبر المبتدأ لا خلاف في أن أصله أن يكون مفردا ، والمفرد من حيث هو مفرد لا يحتمل الصدق والكذب فالجملة الواقعة موقعه حقيقة بأن لا يشترط احتمالها للصدق والكذب لأنّها نائبة عمّا يحتملها ..."[2]

ب- **كفاءة دلالية** : تفريقه بين الدلالة اللغوية والاصطلاحية ، لتجنب التداخل بينهما ، والذي يفضي إلى عدم سلامة الحكم النحوي على الظاهرة.

2 . الكفاءة التداولية : كفاءة معرفية

أ. كفاءة سياقية حالية :

عملت كفاءة المؤوّل السياقية على ملاءمة ملفوظ المصنِّف لسياق وروده فالمصنف مرسل، والمخاطب مرسل إليه ، وذكر حكم جواز وقوع الخبر جملة دون تعليله ، يترك المخاطب في حالة ترقب لمعرفة التعليل من المرسل (توق الإنسان إلى معرفة السبب فيما يحدث حوله من ظواهر حاجة ملحة وخاصة في السياق التعليمي) ولأنّ المرسل ، لم يراع هذا السياق المقامي فحصل عدم ملاءمة الملفوظ لمقام التلفّظ[3] وعدم الملاءمة كان مؤشرا للتأويل في هذا المستوى ، مما دعا المؤوّل إلى ملاءمة مقام التلفّظ بذكر تعليل لوقوع الخبر جملة ، وبهذا ساهم المقام الخارجي في بناء المقام الداخلي ، يقول ديكرو: " فثمة قضية جوهرية بالنسبة إلى التداولية تكمن في تحديد العلاقات بين هذين المقامين : الداخلي والخارجي للعبارة ، وفي رؤية كيف أنّ المقام الثاني يتدخّل في بناء المقام الأوّل ، وكيف أنّ الإثنين يتفاعلان في تأويل العبارة [4]. "

– أمّا ما ذهب إليه ابن الأنباري وبعض الكوفيين من منع الإخبار بالجملة الطلبية فاستحضر فيه المؤوّل سياقا تخاطبيا معرفيا بينه وبين هؤلاء النحاة ، يعرض حجتهم في منع الإخبار بالجملة الطلبية ، ثم

---

[1] محمود حسن جاسم ، تأويل النص القرآني وقضايا النحو ، ص :102.

[2] ابن مالك ، شرح التسهيل ، تح : عبد الرحمن السيد ، محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، د.ن، د.ط ، 310/1 .

[3] ينظر عبد السلام إسماعيلي علوي ، في تداوليات التأويل ، ص :109 .

[4] أوزفالددیکرو ، جان ماري سشايفر، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان ، تر : منذر عياشي المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء المغرب، ط:2، 2007، ص :684.

يرد عليها بإبطالها من خلال توضيح مقام الخبر الوظيفي لا اللغوي، إذ بتداخلهما حصل هذا المنع عندهم لشبهة التناقض المتوهمة. ويرفع المؤول هذا الوهم بتدخل المقام التخاطبي المعرفي الذي استحضره ، فيثبت جواز الإخبار بالجملة الطلبية، وبذلك نجد أن المقام الخارجي تدخل في بناء المقام الداخلي، ونجد المؤول قد قدّم الحقائق العلمية من منظور سياقي حالي تداولي .

– والشاهد الذي أتى به الرضي كحجة على جواز الإخبار بالجملة الطلبية يزكّي تدخل المقام التخاطبي (المقام الخارجي) في بناء المقام الداخلي يقول الزمخشري في تفسير هذه الآية :" بل أنتم لا مرحبا بكم "[1]:

" بل أنتم لا مرحبا بكم " والمخاطبون أعني الرؤساء لم يتكلموا بما يكون هذا جوابا لهم ؟ قلت : كأنه قيل : هذا الذي دعا به علينا الخزنة أنتم يا رؤساء أحقّ به منّا لإغوائكم إيّانا وتسبّبكم فيما نحن فيه من العذاب " .[2]

فالمقام التخاطبي هنا مؤلف من متكلمين وهم الأتباع ، ومخاطبين وهم الرؤساء أو المتبوعون تلفُّظ الأتباع بهذه الجملة كان دعاء على رؤسائهم الذين أغووهم وكانوا سببا في عذابهم في الآخرة، فجاءت جملة خبر المبتدأ (أنتم) دعاء، أي جملة طلبية ، بتدخل المقام الخارجي .

– وليؤكّد الرضيّ على ضرورة وجود الرابط (الضمير) في الجملة الواقعة خبرا استحضر المقام التخاطبي بينه وبين منشئ الكلام فقال : " إذا قصدت جعلها جزء من الكلام ، فلابد من رابطة تربطها بالجزء الآخر "[3]فالتاء في " قصدت" تحيل مقاميا على مخاطَب المؤوِّل وهو منشئ الكلام فالمؤوِّل يقول لمن يريد إنشاء كلام تكون الجملة الواقعة خبرا جزء منه عليه بربطها بالجزء الآخر عن طريق رابط وهو الضمير والقصد الذي تكلم عنه الرضي هو مبدأ تخاطبي تداولي.[4]وبناء على تقدم : نجد أن استحضار الرضي لهذه المقامات التخاطبية هو تطبيق لما فهمه حول تأول الجملة بخبر مفرد مما يثبت كفاءته السياقية الحالية .

---

[1] ص/60.

[2] الزمخشري ، الكشاف ، تح : عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد عوض ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط:1، 1998، 277/5.

[3] الاستراباذي ، شرح الكافية ، 1/ 208 .

[4] ينظر : طه عبد الرحمن ، اللسان والميزان، ص : 103، و إدريس مقبول ، الاسس الإبستيمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه ، عالم الكتب الحديث جدارا للكتاب العالمي ، عمان ، الأردن ، ط:1، 2006، ص:356 .

ب– كفاءة موسوعية :

وهي ما راكمته الذاكرة من خبرات وتجارب، ومعارف في شتى المجالات ، ويتم استثماره في تأويل الوجود اللغوي وغير اللغوي من حولنا ،وتسمي "أوركيوني" هذه الكفاءة بالمتاع المعرفي فتقول : " مجموع المعارف، والاعتقادات نسق تمثّلات ،تأويلات ،تقويمات العالم المرجعي الذي نصطلح عليه مسلمات الاعتقاد " المتاع المعرفي "[1].

أما "سبربر" و "ولسون" فيسميانها بالمحيط المعرفي للفرد : " مجموع ما يعرفه الفرد وما يمكن أن يعرفه، ومجموع ما يتوصل إليه ، وما يمكن التوصل إليه في لحظة ما "[2]يرى "سبربر" و "ولسون" أن جزء من المعارف الموسوعية يدخل في بناء المقدمات الاستدلالية [3].

فخطاب المصنِّف الذي دعا المؤوِّل إلى إقامة تأويله : " والخبر قد يكون جملة ...."[4] قد يكون جوابا عن سؤال من قبيل : هل يأتي الخبر جملة ؟ أو ما هي أنواع الخبر ؟

ولموسوعة المؤول تراكم معرفي نحوي ، استطاعت كفاءته أن تحدد النقص فيما تلفّظ به المصنِّف ، وتكمل بيان الحكم ببيان تعليله ، وتضيف ما لم يتطرق له المصنف من مسائل خلافية حول منع الإخبار بالجملة الطلبية ؛ ممّا كان دائرا بين النحاة وهو ما يدخل في الكفاءة الموسوعية المشتركة على تصنيف أوركيوني [5].

كما تبرز كفاءة المؤوّل الموسوعية تمكنه من إدراك أفعال الكلام وارتباطها بالقصد ، فتجده يوجه منشئ الكلام إلى عنصر الربط بين جزئي الكلام ، إذا كان أحدهما جملة واقعة خبرا ؛ إذ ترتبط هذه الكفاءة بالنحو وبغيره من المعارف المجاورة كالبلاغة وأصول الفقه فهي على ذلك كفاءة موسوعية عامة على تقدير أوركيوني[6].

---

[1]أوركيوني وزملاؤها ، في التداولية المعاصرة ة، ص :85.

[2]آن ريبول وجاك موشلر ، التداولية اليوم علم جديد في التواصل ،. تر : سيف الدين دغفوس ، محمد الشيابي ، مراجعة : لطفي زيتوني المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، لبنان ، ط:1، 2003، ص :77 .

[3]ينظر نفسه ، ص:76.

[4]الاستراباذي ، شرح الكافية ، 207/1 .

[5]أوركيوني وزملاؤها ، في التداولية المعاصرة ة، ص :86 .

[6]نفسه ، ص :85.

3- الكفاءة الاستدلالية :

تقوم كفاءة المؤوّل الاستدلالية على الربط بين معارفه اللسانية وما يعرضه المصنِّف وكذا بين المعارف السياقية والموسوعية وما بين خطاب المرسل ليتم الوصول إلى نتيجة تأويلية . وهذا الربط هو نظام يستعمل لتأويل الأقوال يقول جاك "موشلر"، و"آن ريبول" : " يتم التأويل التداولي عنن طريق نظام استنباطي تكون مقدماته مكونة من جهة من الصورة المنطقية للقول ، ومن جهة ثانية من السياق "[1].

وهذا المنوال الاستدلالي : " يربط بين مجموعة منن المقدمات بنتيجة : مقدمة(1) ، مقدمة(2) ، مقدمة(3)...مقدمة (ن)، نتيجة ... وهذا منوال يفسر انطلاقا منن القول ومن معلومات أخرى (السياق)..."[2]وعليه يمكن تصور المسار التأويلي للرضيّ وفق هذه النظرية [3]على النحو الآتي :

مرحلة توضيح الأقوال والتصريح بها :

يقول الرضيّ :" اعلم أن خبر المبتدأ قد يكون جملة اسمية أو فعلية كما مثل لها المصنِّف ، وإنّما جاز أن يكون جملة لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن الخبر له "[4].

الاستدلال1 : م: ترمز للمقدمة ، ن : للنتيجة .

م1: الخبر المفرد يتضمن حكم الخبر (التجرد ، الإسناد ، مغايرة الصفة المذكورة)

م2: حد الخبر وحكمه عند المصنف جاء عاما هو المجرد المسند ...

م3: لو كان خاصا بالمفرد لقال هو الاسم المجرد....

م4: ما دام حكم الخبر عاما وليس خاصا بالمفرد فالجملة تتضمنه كما يتضمنه المفرد.

م5: إذا تضمنت الجملة الحكم المطلوب من الخبر كما يتضمنه المفرد فهي واقعة خبرا (مقرر في قول الرضيّ).

الشواهد : م1، م2، م3،م4،م5 من المعارف الموسوعية تنتج الاستلزام السياقي : تقع الجملة خبرا لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كما يتضمنه المفرد .

ن: الجملة تقع خبرا.

---

[1] جاك موشلر ، آن ريبول ، القاموس الموسوعي للتداولية ، ص : 124.

[2]نفسه ، ص:100.

[3]نظرية المناسبة لسبربر و ولسون

[4]الاستراباذي ، شرح الكافية ، 1/ 207 .

الاستدلال(2) : الاستدلال على جواز الإخبار بالجملة الطلبية :

يقول الرضي : " قال ابن الأنباري وبعض الكوفيين... بل الخبر عندهم ما ذكره المصنف هو المجرد ، المسند ، المغاير للصفة المذكورة ..."[1].

م1: الخبر ما يحتمل الصدق و الكذب وهو معنى لغوي للخبر(قول الرضيّ)

م2: المعنى الاصطلاحي للخبر هو المجرد ، المسند ، المغاير للصفة المذكورة (قول الرضيّ).

م3: الطلب ليس مناقضا للمعنى الاصطلاحي للخبر وإن ناقض معناه اللغوي(قول الرضيّ).

م4: وجه الاعتبار نحويا للمعنى الاصطلاحي(ما يقرره النحاة و منهم الرضيّ)

ن: يجوز الإخبار بالجملة الطلبية .

الشواهد : م1، م2، م3،م4 من المعارف الموسوعية تنتج الاستلزام السياقي :

يجوز الإخبار عن المبتدأ بالجملة الطلبية .

الاستدلال (3) : على لزوم وجود الرابط في جملة الخبر

يقول الرضيّ : " إذا قصدت جعلها جزءا من الكلام ، فلابدّ من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير ، إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض "[2].

م1: الجملة مستقلة بالوضع[3]والاستقلال معناه لا رابط لها بغيرها .

م2: قصد جعلها جزءا من الكلام يقضي حتما بربطها بالجزء الآخر(قول الرضيّ).

م3: الضمير أهم الروابط، وهو الموضوع في الأصل لهذا الغرض(قول الرضيّ).

ن: إذا قصدت جعل الجملة جزء الكلام ؛ فلابد من ربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير.

الشواهد : م1، م2، م3، من المعارف الموسوعية تنتج الاستلزام السياقي :

إذا قصدت جعل الجملة جزء الكلام ، فلابد من ربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير.

واستدلالات الرضيّ الثلاثة تثبت تؤوّل الجملة بخبر مفرد، فالجملة الخبرية تحقق وجوبا شرطي التأول وهما : شرط مضمون الخبر ، وشرط الرابط (الضمير) الذي يربطها بالمبتدأ.

أما الجملة الطلبية ، فيجوز تأولها بمفرد ، لأنها تحقق شرطي التأول السابقين لكن ليست في وجوب الخبرية .

---

[1] الاستراباذي ، شرح الكافية ، 1/207،208.

[2] نفسه ،1/208.

[3] نفسه.

وعليه تكون كفاءة المؤوِّل الاستدلالية كفاءة عملية لأنها أثبتت عمليا صحة حكمه بتأول الجملة الخبرية وجوبا بخبر مفرد ، وصحة حكمه بجواز تأول الجملة الطلبية بخبر مفرد وبذلك يكون تفسيره لهذه الأحكام معرفيا.

أما الكفاءة التأويلية للرضي التي تقوم على تضافر الكفاءات الثلاث (اللسانية ، التداولية ، الاستدلالية) فهي وجهت إلى المعنى المقصود من تأوُّل الجملة بخبر بتحديد الشروط الواجب توفرها في الجملة لحصول هذا التأوُّل ، وطبقت ذلك في سياق حالي تداولي وأثبتت هذا الحكم استدلاليا وعمليا فكانت قائمة على ثلاثية (الفهم ، التفسير ، التطبيق كما نادت بها التأويلية المعاصرة[1]:

1. الفهم : حكم الرضيّ بصحة تأول الجملة بمفرد (خبرية ، طلبية) كان بعد فهمه لهذه الظاهرة .
2. التفسير: بعد عملية الفهم ، يتم التفسير عمليا عن طريق الاستدلال مما ينتج تفسيرا معرفيا للظاهرة.
3. التطبّيق : طبق المؤوِّل ما فهمه حول الظاهرة في سياق مقامي، أي سياق داخلي وخارجي، يتدخل الثاني في بناء الأول ويتفاعلان في تأويل العبارة بما يحقق لمخاطب الرضيّ فهم الظاهرة ، وفهم سياق تأويلها.

ثانيا : الجملة الواقعة حالا

يتطرق الرضيّ للجملة الواقعة حالا في باب الحال من شرح الكافية ، فيستبق شرح كلام المصنِّف الذي لم يتعرض لحكم جواز وقوع الحال جملة ، ويعتبره مؤشرا على التأويل وداعيا إليه ، يقول الرضيّ : "أمّا جواز كون الحال جملة ؛فلأنّ مضمون الحال قيد عاملها ، و يصح أن يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد ".[2]

ومنه نرصد كفاءات المؤوّل :

1. الكفاءة اللسانية :

أ. كفاءة نحوية : حاول الرضيّ ملاءمة ما عرضه المصنِّف الذي تعرض لخبرية جملة الحال دون التعرض لحكم جواز وقوع الحال جملة ، لاءم ذلك مع المعيار النحوي : بذكر حكم جواز وقوع الحال جملة ، وتعليله أولا ثم مناقشة خبرية أو إنشائية جملة الحال ، فعلّل مجيء الحال جملة بكون مضمون الحال قيد لعاملها ويصح أن يكون القيد مضمون الجملة ،كما يكون مضمون المفرد.

---

[1] يرجع في هذه الثلاثية إلى : محمد سالم محمد الأمين الطلبة ، الحجاج في البلاغة المعاصرة ، ص:61. وصلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط:1، 2004م، ص:66.

[2] الاستراباذي ، شرح الكافية ،77/2.

ومَنْ سبق الرضيّ كابن يعيش ومن قبله الزمخشري ذكرا حكم جواز وقوع الحال جملةً : قال الزمخشري في المفصل :" والجملة تقع حالا ، ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية "[1]قال ابن يعيش : " اعلم أنّ الجملة قد تقع في موضع الحال ، ولا تخلو من أن تكون اسمية ، أو فعلية ..." [2]

فالرضي بذكره للحكم سلك سبيل من سبقه لكنه يختلف عنهم بذكر تعليل لهذا الحكم : فلم يتناول الزمخشري، ولا ابن يعيش تعليل حكم وقوع الحال جملة ، وكذلك صنيع ابن مالك في التسهيل فقد تعرض للحكم ولم يعلّله : " قيّدت الجملة الواقعة حالا بخبرية احترازا من الطلبية ، فإنّها لا تقع حالا"[3]

وتعليل الرضي لهذا الحكم ليس لأجل التعليل في ذاته ، وإنّما علل ليبين شرطا من شروط تأول الجملة بالحال وهو تحقق مضمون الحال في الجملة كما يحققه الحال المفرد لذلك قال الرضي:" أما جواز كون الحال جملة فلأنّ مضمون الحال قيد عاملها ،ويصح أن يكون القيد مضمون الجملة ، كما يكون مضمون المفرد" [4]

ولتوضيح ذلك نأتي بالمثال الذي ساقه الرضيّ : جاءني زيد راكبا فمضمون الحال هو الركوب والعامل في الحال هو الفعل جاءني تكون لفظه راكبا حالا إذا كان مضمون الركوب قيد العامل وهو المجيء فلا يكون مجيئا راجلا أو محمولا ، أو حبوا....هذا مضمون الحال المفرد ، والأمر في الجملة كذلك:

فلو قلنا مثلا: جاءني زيد يضحك ، فمضمون الحال هو "الضحك " مفهوم من الجملة يضحك والعامل هو المجيء ، مضمون الحال قيد المجيء بالضحك لا غيره.

أما الشرط الثاني من شروط تؤول الجملة بالحال هو الرابط وآثرت الدراسة تقديمه كما في الجملة الواقعة خبرا لتكتمل دائرة شروط التأول بالمفرد.ثم نعرض لوجوب خبرية جملة الحال وعدم إنشائيّتها ، وإن كان متعلقا بقضية مضمون الحال .

يتعرض الرضي إلى ما يربط جملة لحال بصاحبها ، فيقول: " قوله " الهاء عائدة على المصنّف "فالاسمية بالواو والضمير إنّما ربطوا الجملة الحالية بالواو، دون الجملة التي هي خبر المبتدأ، فإنّه اكتفي فيها بالضمير؛ لأنّ الحال يجيء فضلة بعد تمام الكلام، فاحتيج في الأكثر الى فضل ربط، فصدّرت

---

[1]الزمخشري ، المفصّل في صنعة الإعراب ، تح : الشريبني شريدة ، دار الحديث ، القاهرة ، مصر ، د. ط، 2013، ص:61.

[2]ابن يعيش ، شرح المفصل ، 23/2.

[3]ابن مالك ، شرح التسهيل ، 359/2.

[4]الاستراباذي ، شرح الكافية ، 77/2.

الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط ، أعني الواو والتي أصلها الجمع ، لتؤذن من أول الأمر بأن الجملة لم تبق على الاستقلال .[1]

يذكر الرضي رابط جملة الحال الاسمية بصاحب الحال ويتمثل في الواو والضمير ، ويعقد مناسبة طريفة بين كون الحال فضلة في الكلام[2]وبين رابطه بصاحبه مقارنا في ذلك بينه وبين الخبر على النحو الآتي: الرابط في جملة خبر المبتدأ هو الضمير فقط لأنه يناسب تماما الكلام (المبتدأ والخبر كلام تام مسند ومسند إليه)فالكلام التام لا يحتاج إلى الكثير.بينما الحال فضلة في الكلام يحتاج إلى فضل ربط فكان رابطه الواو والضمير. فاحتيج في الأكثر إلى فضل ربط.

كما ناسب بين الواو كرابط وصدارتها للجملة الحالية لتكون علامة على عدم بقاء الجملة على حالة الاستقلال: وضع الواو كرابط يتناسب مع أصلها (الجمع) والجمع والربط يتلاءمان ويتناغمان وتصدير الجملة بالواو يتناسب مع أصل وضعها كرابط موضوع للحال ؛ فلا يجوز تصديرها بالضمير لأنه ليس موضوعا للربط في الجملة الحالية، بل هو في مرتبة متأخرة عن الواو .

و وضع الواو في صدر الجملة مرة أخرى يناسب إعلان عدم استقلال الجملة وارتباطها بصاحب الحال . فكل هذه المناسبات التي تصورها الرضي للرابط في جملة الحال الاسمية ليؤكد بحق بأن كفاءته كفاءة ملائمة ومناسبة.

أما الرابط في الجملة الفعلية : ومنها الجملة الفعلية المصدّرة بالمضارع المثبت يكون فيها الضمير وحده هو الرابط فيقول : " وذلك لأنّ المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى ف" جاءني زيد يركب " بمعنى جاءني زيد راكبا ، ولا سيما وهو يصلح للحال وضعا ، وبين الحالتين تناسب وان كانا في الحقيقة مختلفين...ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما...لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة أي المصدّرة بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر ، وان لم يكن التناقض هاهنا حقيقيا.[3]

يرى الرضي أن الرابط في الجملة الحالية الفعلية المصدرة بمضارع مثبت (غير منفي) هو الضمير وحده لأن المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا ، ويقدر به معنى ف " جاءني زيد يركب " بمعنى جاءني زيد راكبا " والمضارع بالوضع يدل على الحال كما هو اسم الفاعل .

---

[1] الاستراباذي ، شرح الكافية ، 77/2.

[2] العمدة و الفضلة حكم ناتج عن الحالات الإعرابية التي توحي بالرتبة و المحل و الوظيفة ، وهو ما يفهم من كلام الرضي ، ينظر: نفسه ، 56/1.

[3] نفسه ، 81/2.

وبين الحالين تناسب يفسر بأن المضارع واسم الفاعل متماثلان في الشكل والمعنى ، فجملة الحال المصدرة بمضارع مثبت تحتاج إلى رابط يربطها بصاحب الحال يكون ضميرا وحده ؛ لأنّ اسم الفاعل الواقع حالا يربطه بصاحب الحال الضمير المستكن فيه لكونه مشتقا[1]وهو ما يعكس التناسب بينهما.وهكذا نجد الرضيّ يسعى إلى إيجاد مناسبة أو تناسب بين الظواهر اللغوية مما يسم كفاءته التأويلية النحوية بكفاءة الملاءمة والمناسبة مرة أخرى .ثم يشترط الرضيّ في المضارع الواقع حالا خلوه من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما لأن النحاة (يحيل عليهم الضمير واو الجماعة في التزموا) التزموا تجريد صدر الجملة الواقعة حالا من هذه الحروف للتناقض الحاصل بين الحال و الاستقبال في الظاهر ، لكن الرضي يرى أن هذا التناقض ليس حقيقيا لأن الحال في معناها الوظيفي تبين هيئة عاملها لا بمعنى الحال أي الوقت الحاضر ، فيتناقض مع دلالة الاستقبال في تلك الحروف .

وتعليق الرضي بقوله " وهذا التناقض ليس حقيقيا " يلفت به إلى أن النحاة وقعوا في وهم التداخل بين المعنى اللغوي والوظيفي لمصطلح الحال ، وهي لفتات يندر وجودها عند غيره ، بما يسم كفاءته بكفاءة التدقيق والتمحيص التي تغوص لاستجلاء الحقائق الكامنة ، ورفع ما يوهم بالتباسها مع غيرها ، وإخراجها في صورتها الناصعة الجلية للعيان .

وبناءا على ما تقدم : يتضح سر اهتمام الرضي بتضمن الجملة مضمون الحال كما يتضمنه المفرد ووجوب ارتباطها برابط (الواو مع الضمير أو الضمير وحده) لأنّهما شرطا تؤول الجملة بحال مفرد.

يناقش الرضي مسألة وجوب كون جملة الحال خبرية لتعلقها بالشرط الأول لتأول الجملة بحال مفرد ، فيقول " وأما وجوب كونها خبرية ؛ فلأنّ مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال ، فمعنى قولك " جاءني زيد راكبا " أن المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت الركوب الذي هو مضمون الحال ، ومن ثم قيل " إن الحال يشبه الظرف في المعنى... "[2]

بعد حكمه بوجوب كون جملة الحال خبرية ، علّل الرضي هذا الحكم بأن المقصود من الإتيان بالحال هو تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال.

وأوضح ذلك بمثال: " جاءني زيد راكبا " فالقصد من الإتيان بالحال راكبا هو تخصيص وقوع المجيء (مضمون العامل) بوقت وقوع مضمون الحال " الركوب " وهو ما يتوافق مع مضمون الجملة الخبرية ، إذ

---

[1] يقول الرضي :" وأمّا المشتق فهو محتمل للضمير اتفاقا إن لم يرفع الظاهر خبرا كان أو نعتا أو حالا ، فيستكن فيه إن جرى على ما هو له نحو: زيد قائم ". ينظر: الاستراباذي ، شرح الكافية ، 227/1.

[2] نفسه ، 2/ 77

خبرية الجملة تعني وقوع مضمونها في أحد الأزمنة [1]، فتكون الجملة الخبرية حالا بوقوع مضمون عاملها وقت وقوع مضمون الحال، وسنرى أنه لا ينطبق مفهوم الحال وقت الإتيان به إلا مع هذه الجملة (الخبرية) عند مقارنتها بالجملة الإيقاعية والطلبية على ما بينه الرضي.

يقول الرضي " والإنشائية إما طلبية أو إيقاعية بالاستقراء ، وأنت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها ، فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون ؟ وأما الإيقاعية نحو " بعت " و " طلقت " فإنّ المتكلم بها لا ينظر أيضا الى وقت يحصل فيه مضمونها ، بل مقصوده إيقاع مضمونها ، وهو مناف لقصد وقت الوقوع ، بلى يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ ، أن وقت التلفظ بلفظ الإيقاع : وقت وقوع مضمونه " .[2]

بداية الإنشائية مقابلة للخبرية[3]وليؤكد الرضي خبرية جملة الحال قارنها بضدها ، ولأن الطلبية معروف مضمونها " الطلب " فلجأ الى توضيح الإيقاعية بالتمثيل عليها : بعت ، طلقت .... وما الى ذلك من صيغ العقود[4] .

ويعرف الرضي الكلام الإيقاعي في موضع آخر فيقول: " والإيقاعي هو ما قصد المتكلم إيقاع مضمونه بالتلفّظ وقت التلفّظ " .[5]

ويستبعد الرضي أن تكون جملة الحال طلبية (أمر ، نهي ، استفهام ، دعاء...) ويعلّل ذلك بأنّك في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص العامل بوقت حصول ذلك المضمون ؟ ولتوضيح ذلك نأتي بمثال :" جاءني زيد هل هو راكب ؟ فجملة هل هو راكب مضمون الحال مشكوك في حصوله ، لست على يقين منه ، فلا يمكن أن تخصص مضمون العامل (المجيء) بوقت حصول ذلك المضمون المشكوك في حصوله (الركوب) وهذا مما يتابع فيه الرضي المتقدمين من النحاة كسيبويه

---

[1] مستخلص من تعريفات الرضي للكلام الخبري ينظر : شرح الرضي على الكافية ، تح : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي ، ليبيا ، ط:2 1996، 149/3، 117/4

[2] الاستراباذي ، شرح الكافية ، 77/2 .

[3] هذه المقابلة عند النحاة ،وغيرهم من أصحاب العلوم المجاورة للنحو ، انقسام الإنشائية إلى طلبية وإيقاعية باستقراء كلام العرب على ما قرره الرضي.

[4] يسبق الرضي بهذا المفهوم (مفهوم الأفعال الإيقاعية) أوستين بقرون فيما ينظّر لهذا القسم من الأفعال اللغوية ينظر : أوستين نظرية أفعال الكلام العامة ، تر : عبد القادر قينيني ، ص :17.

[5] شرح الرضي على الكافية ، تح : يوسف حسن عمر ، 40/2.

والسيرافي الذي فسّر غير الواجب عند سيبويه بقوله :" لأنك تستفهم عن أمر يجوز أن يكون موجودا ، ويجوز أن يكون معدوما "[1].

أما الإيقاعية فتتعلق بالمتكلم وقصده إيقاع مضمونها ، ولا ينظر إلى وقت حصول هذا المضمون وهو في نظر الرضي مناف لقصد الوقوع فالذي يعتزم البيع ، أو الطلاق أو الزواج أو غيره من صيغ العقود ، لا يهمه وقت حصول المضمون، لكن ما يهمه ويقصده هو إيقاع هذا المضمون. ووقت التلفظ بلفظ الإيقاع (بعت ، طلقت ...) يعرف بالعقل ، لا من دلالة اللفظ بأنه وقت وقوع مضمونه[2]، والرضي بهذا التحليل الدقيق يسبق عصره ، ويستشرف عصرا تزدهر فيه هذه المفاهيم.

وبهذا نجد الرضي يؤكد وجوب خبرية جملة الحال ، ويستبعد إنشائيتها (طلبية ، إيقاعية) لتنافي مضمون كل منهما مع قصد الإتيان بالحال .

2. الكفاءة التداولية :

أ. كفاءة سياقية حالية :

استحضر الرضي في تدليله على جواز كون الحال جملة مقاما تخاطبيا من خلال المثال الذي ساقه لذلك الغرض وهو " جاءني زيد راكبا".

فالمتكلم بهذه العبارة يقصد من إتيانه بالحال تقييد العامل (المجيء) بمضمون الحال (الركوب) ولو قال : جاءني زيد يركب لكان مضمون العامل (المجيء) مقيدا بمضمون الجملة الحالية (يركب) . فقصد المتكلم إلى ذلك هو الذي أفرز البنية التركيبية "جاءني زيد راكبا" . أو "جاءني زيد يركب" وقصد المتكلم من عناصر المقام الخارجي لا صورة له في اللفظ[3] وبذلك تدخّل المقام الخارجي في بناء المقام الداخلي بما يعكس تطبيق فهم الرضي في السياق ، فيبرز كفاءته السياقية الحالية.

– كما استحضر في وجوب ربط جملة الحال برابط (الواو، والضمير أو الضمير وحده) مقاما تخاطبيا بينه (الرضي) وبين مخاطبه [4] يكشف له من خلاله على الملاءمة الحاصلة بين الرابط وجملة الحال بتصور مقامي الرابط ، و وظيفة الحال مقارنة بالرابط والخبر في الجملة المؤوّلة بالخبر .

---

[1] السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ، تح : أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط:1، 2008، 158/3.

[2] وهو ما تضمّنته نظرية أفعال الكلام لأوستين ، ينظر : أوستين نظرية أفعال الكلام العامة تر : عبد القادر قينيني ، ص :17-19.

[3] ينظر :محمد محمد يونس علي ، تحليل الخطاب وتجاوز المعنى ، ص ، 93.

[4] مخاطب الرضيّ قد يكون من صنف النحاة أو ما دون ذلك يقول حسن المودن : "على المتكلم أن يأخذ بعين الاعتبار أن المخاطَب طبقات: عامة وخاصة " حسن المودن ، بلاغة الخطاب الإقناعي نحو تصوّر نسقي لبلاغة الخطاب ، دار كنوز المعرفة ، الأردن ، ط:1 ، 2014 ص:347.

كما كشف له الملاءمة الحاصلة بين الجملة الواقعة حالا مصدّرة بفعل مضارع مثبت واسم الفاعل (المفرد) الواقع حالا فكما أنّ اسم الفاعل يحتاج في ربطه بصاحب الحال إلى الضمير فقط، فالجملة الحالية الفعلية المصدرة بفعل مضارع مثبت تحتاج إلى رابط يكون الضمير وحده.

وهذه المناسبات التي كشف عنها الرضي هي من اعتقادات المتكلم (الرضي) والاعتقادات هي من المقام الخارجي يقول جاك موشلر و آن ريبول :" واستعملنا مصطلح المقام أي الملابسات غير اللغوية (من خارج اللغة) التي يتحقق فيها التلفظ (الإطار المكاني والزماني والظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها التي تحف بالأقوال فضلا عن القائلين والمخاطبين ، وما يحدد هويتهم ورؤيتهم للعالم ، وما حصل لديهم من معارف لغوية وغيرها وتجارب ما سبق القول من أقوال وأحداث"[1].

ورؤية المتكلم للعالم التي يشير إليها ريبول و موشلر هي اعتقادات هذا المتكلم عن العالم وبذلك تندرج هذه المناسبات التي يعقدها الرضي المذكورة أعلاه ضمن رؤية العالم المندرجة بالأساس في المقام الخارجي للقول.

وهكذا نجد الرضي بعقده لهذه المناسبات يلائم بين الملفوظ ومقام التلفظ (المقام التخاطبي الذي استحضره).

– وكذلك الشأن في إثبات وجوب خبرية الجملة الحالية ، استحضر الرضي المقام الخارجي من خلال قصد المتكلم فلا يكون قصد المتكلم[2] إلى الكلام إلا في وجود مخاطب وإلا فهو صامت . وهو من يقصد أن يأتي بالحال مفردا أو جملة (جاءني زيد راكبا ، جاءني زيد يركب...، جاءني زيد وهو راكب...)، ويقصد أن يأتي بالحال بتخصيص مضمون عاملها بوقت وقوع مضمون الحال ، فالمقام الخارجي (المتكلم وقصده إلى كل ذلك) هو الذي أفرز الهيئة التركيبية للحال مفردا أو جملة مما يعني أن المقام الخارجي تدخل في بناء المقام الداخلي على تلك الصورة التي استحضرها الرضي ، والتي عكست تطبيق فهمه في السياق ، بما يؤكد كفاءته السياقية الحالية.

أما دفع الرضي لاحتمال إنشائية الجملة الحالية (طلبية كانت أو إيقاعية) فقد استحضر فيه أيضا المقام

الخارجي (المقام التخاطبي ، مقام التلفّظ) : باستحضار متكلم بالجملة الطلبية حالا كقولك : جاءني زيد هل هو راكب مثلا وكل متكلم له مخاطب هذا المتكلم بالجملة الطلبية حالا يكون قد تناقض

[1] آن ريبول ، جاك موشلر ، التداولية اليوم علم جديد ، ص:265.

[2] طه عبد الرحمن ، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام ، ص : 45.

مع مضمون الحال الذي يبني على اليقين[1] فقصد المتكلم من الإتيان بالحال تخصيص مضمون العامل بوقت وقوع مضمون الحال على سبيل اليقين ، ومضمون الجملة الطلبية مشكوك في حصوله[2] فكيف ينسجم عند المتكلم مضمون متيقن منه مع مضمون مشكوك في حصوله ؟ وكيف يفيد المخاطب فائدة يحسن السكوت عليها بإيقاعه في التناقض والحيرة والالتباس ؟ وبهذا يتدخل المقام الخارجي في بناء المقام الداخلي الذي يمنع وقوع الجملة الحالية طلبية وكذلك الأمر في الإيقاعية فالمتكلم بها يقصد إلى إيقاع مضمونها لا يهمه وقت حصول هذا المضمون[3] (مضمون البيع والطلاق والزواج في بعت ، طلقت، زوجت يقع بمجرد التلفظ به لا يهم وقت حصوله) وهو ما يتنافى مع قصد الوقوع الذي يقصد المتكلم من الإتيان بالحال لأجله ، وبذلك يبطل وقوعها حالا، بتدخل المقام الخارجي ، وهذا التطبيق لفهم المؤوّل في السياق هو من قبيل الكفاءة السياقية الحالية.

ب. الكفاءة الموسوعية :

- تصنف كفاءة المؤوّل الموسوعية في باب تأول الجملة بالحال إلى : كفاءة موسوعية مشتركة بينه وبين النحاة تمثلت في الحكم بجواز وقوع الحال جملة فمن سبقه كالزمخشري وابن يعيش ، ومن عاصره كابن مالك يذكرون هذا الحكم، وكذلك قضية ربط الجملة .
- ويعد تعليله لهذا الحكم من الكفاءة الموسوعية الخاصة[4] فلم تقف هذه الدراسة على تعليل لهذا الحكم عند غيره من النحاة على الأقل النحاة المذكورين.
- مناقشته لخبرية وإنشائية جملة الحال تعد من الكفاءة الموسوعية العامة[5] كعدم اختصاصها بالنحو وحده ، بل يشاركه في ذلك علوم مجاورة كالبلاغة ، وعلم أصول الفقه...
- مناقشته للضمير الرابط بين الحال الجملة وصاحبها تعدّ من قبيل الكفاءة الموسوعية المتعلقة بالعالم[6] لكونها تتعلق باعتقادات الرضي حول العالم (عقده للمناسبات بين الرابط و الحال كفضلة...)
- عملت كفاءة المؤوّل الموسوعية على اختلافها في توجيه التأويل نحو تأوّل الجملة بالحال وفق شروط (شرط مضموني و شرط مبنوي).

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح ، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية ، ايناج ، الجزائر ، د.ط ، ص:194.

[2] نفسه ، ص:194.

[3] نفسه ، ص:193.

[4] أوركيوني وزملاؤها ، في التداولية المعاصرة ة، ص :85 .

[5] نفسه ، ص:85.

[6] نفسه ، ص:85.

3. الكفاءة الاستدلالية:

ينطلق الرضيّ في مساره التأويلي من توضيح الأقوال والتصريح بها : فيقول :" أما جواز كون الحال جملة ، فلأنّ مضمون الحال قيد لعاملها ، ويصح أن يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد".[1]

الاستدلال (1):

م1: مضمون الحال المفرد قيد لعامل الحال (معرفة موسوعية نحوية مشتركة)

م2: يجوز أن تحل الجملة محل المفرد (ثبت من تأويلات سابقة للرضيّ)

ن: مضمون الحال الجملة قيد لعامل الحال. وهو يعني جواز وقوع الحال جملة.

الشاهدان : م1، م2 من المعارف الموسوعية ينتجان الاستلزام السياقي : مضمون الحال الجملة قيد لعامل الحال بما يعني جواز وقوع الحال جملة .

الاستدلال (2):استدلال الرضي على وجوب خبرية الحال الجملة

يقول الرضي :" وأما وجوب كونها خبرية ...إن الحال يشبه الظرف في المعنى "[2]

م1: قصد الإتيان بالحال هو تخصيص مضمون عامله بوقت حصول مضمون الحال (مقدمة ظاهرة من المعارف الموسوعية للرضي)[3]

م2: خبرية الجملة تعني وقوع مضمونها في أحد الأزمنة (من تعريفات الرضي للكلام الخبري)[4]

م3: وقوع الجملة الخبرية حالا يقتضي وقوع مضمونها في وقت حصول مضمون الحال (من المقدمة الأولى الظاهرة للرضيّ)

م4: وقوع مضمون الجملة الخبرية في وقت حصول مضمون الحال: بما هو أحد أزمنة وقوعها (استنادا للمقدمةالثانية).

ن: الجملة الواقعة حالا تكون خبرية وجوبا ، أو الجملة الخبرية تقع حالا وجوبا.

الشواهد : م1، م2 ، م3،م4 من المعارف الموسوعية تنتج الاستلزام السياقي: وجوب خبرية جملة الحال.

استدلال الرضي على شروط تأول الجملة بالحال (شرط المضمون، شرط الربط):

---

[1] الاستراباذي ، شرح الكافية ، 77/2.

[2] نفسه ، 77/2 .

[3] نفسه ، 77/2 .

[4] سبقت الإحالة عليه.

- شرط الربط لم يستدل عليه الرضي بحكم وضوحه من خلال استدلاله عليه في الجملة المؤولة بخبر مفرد، فالجملة بدون رابط يربطها بالجزء الآخر من الكلام يجعلها أجنبية ولا يحق لها التأول بمفرد.

وعليه فكفاءة الرضي التأويلية في باب تأول الجملة بالحال قائمة على ثلاثية : الفهم، التفسير ، التطبيق :

1. **الفهم** : على مستوى إصدار الحكم بجواز وقوع الحال جملة إذ لا حكم بدون فهم .
2. **أما التفسير** : فكان تفسيرا معرفيا (لا استقرائيا ، ولا ما يفرضه الغرض التعليمي) فتفرد به الرضي عن غيره ممن كان تفسيره استقرائيا ، أو تعليميا، أو لم يكن له تعليل لهذه الظاهرة من أساسه وتم للرضي هذا النمط من التفسير من خلال استدلالاته الاستنتاجية العملية التي تربط المقدمات بالنتائج.
3. **التطبيق** : طبق الرضي فهمه لظاهرة تأول الجملة بحال مفرد في سياق حالي تداولي ، حتى يتسنى لمخاطبه فهم الظاهرة وفهم سياق تأويلها .

ثالثا : الجملة الواقعة صفة :

تعرّض الرضيّ للجملة الواقعة صفة في معرض حديثه عن وصف النكرة بالجملة الخبرية رادا قول المصنِّف :" وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير "[1].

الذي يعني أن الجملة نكرة فيقول الرضيّ :" اعلم أنّ الجملة ليست نكرة ولا معرفة ؛ لأنّ التعريف والتنكير من عوارض الذات؛ إذ التعريف جعل الذات مشارا بها إلى خارج إشارة وضعية ، والتنكير ألا يشار بها إلى خارج في الوضع ..وإذ لم تكن الجملة ذاتا ، فكيف يعرض لها التعريف والتنكير ؟ فيخصص قولهم :" النعت يوافق المنعوت في التعريف والتنكير بالنعت المفرد "[2]

فيقرر الرضي أن الجملة ليست ذاتا حتى يعرض لها التعريف والتنكير ، فلا يصح عدها نكرة وأن ذلك يخص النعت المفرد ويعتبر ما ذهب إليه المصنِّف داعيا إلى التأويل ومؤشرا عليه.

ومنه نرصد كفاءة المؤول :

---

[1] الاستراباذي ، شرح الكافية ، 323./2

[2] نفسه ، 323/2.

1. الكفاءة اللسانية :

عملت كفاءة المؤوّل على ملاءمة ما عرضه المصنف مع المعيار فلا توصف الجملة بالنكرة أو المعرفة لأنّها ليست ذاتا . وما يؤيد رأي الرضي ما جاء به العكبري في قوله : " الجملة ليست نكرة باعتبار نفسها ، بل تقدر باسم نكرة " [1]

ثم يطرح الرضي إشكالا مفاده[2] : إذا كانت الجملة لا معرفة ولا نكرة ، فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة؟ ويجيب عنه بقوله :" قلت : لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما تقول : في " قام رجل ذهب أبوه ، أو أبوه ذاهب" " قام رجل ذاهب أبوه " ...وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الإعراب كخبر المبتدأ ، والحال ، والصفة ، والمضاف إليه"[3]

ويرجع الرضيّ نعت الجملة للنكرة دون المعرفة ؛ لأنّ الجملة التي تنعت المعرفة كالجملة التي تصف معرفا باللام في قول الشاعر: "و لقد أمرُّ على اللئيم يسبّني[4].فالرضيّ يرى أنّ هذا التعريف لفظي و لا معنى تحته (التعريف غير مقصود) ؛ و عليه يجوز إعراب جملة "يسبّني" نعتا للئيم ، على اعتبار المعنى ، وحالا على اعتبار اللفظ [5].

ثم ينتقل الرضيّ لوجوب خبرية الجملة التي هي صفة فيقول :" وإنّما وجب في الجملة التي هي صفة ، أو صلة كونهاخبرية ؛ لأنّك إنّما تجيء بالصفة والصلة[6] لتعرف المخاطب بالموصوف والموصول المبهمين ، بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة ، فلا يجوز إذن إلا أن تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم عند المخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الخبرية"[7].

---

[1] العكبري ، اللباب في علم البناء والإعراب ، تح : غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان ، دار الفكر، دمشق، سوريا ، ط:1، 1995، 117/2.

[2] طرح الإشكال والإجابة عنه من قبيل " الفهم الجدلي " عند غادامير ، ينظر : محمد سالم محمد الأمين الطلبة ، الحجاج في البلاغة المعاصرة ، ص :75-77.

[3] الاستراباذي ، شرح الكافية ، 2/ 323 .

[4] هذا البيت لرجل من بني سلول ، ينظر : البغدادي ، خزانة الأدب ، 358/1

[5] ينظر : الاستراباذي ، شرح الكافية ، 325/2، 209/1، و البغدادي ، خزانة الأدب 357/1

[6] ينظر : مفهوم الصلة لدى علي أبو المكارم ، مقومات الجملة العربية ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع . القاهرة ، ط:1، 2007، ص : 181،182.

[7] الاستراباذي ، شرح الكافية ، 323/2 .

لإثبات خبرية جملة الصفة انطلق من القصد الذي من أجله يؤتى بالصفة وهو تعريف المخاطب بالموصوف المبهم بما كان يعرفه قبل ذكرك الموصوف ، أي بما هو ثابت في علمه من اتّصاف الموصوف بالصفة . نوضح ذلك بمثال : "جاءني رجل يضحك". فاتصاف الرجل بالضحك معلوم عند المخاطب قبل أن يتلقى الجملة والإتيان بالصفة كان للتبيين ورفع اللبس كما يذهب إليه الجرجاني في الدلائل فيقول:" فإذا كان الغرض من ذكر الصفة إزالة اللبس والتبيين كان محالا أن تكون الصفة غير معلومة عند المخاطب وغير ثابتة لأنّه إلى أن تروم تبيين الشيء للمخاطب بوصف هو لا يعلمه في ذلك الشيء ، وذلك ما لا غاية وراءه من الفساد ".[1]

وعليه ، فالجملة إذا تضمنت الحكم المعلوم عند المخاطب حصوله قبل ذكرها فهي خبرية ، وتتأول بمفرد نكرة ، فهو الشرط الأول من شروط تأولها بمفرد ثم ينفي الرضي عن الجملة الواقعة صفة أن تكون إنشائية فيقول :" لأن غير الخبرية أما إنشائية نحو" بعت " ، " طلقت " ، " وأنت حر" ونحوها ، وإما طلبية : كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ، ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما إلا بعد ذكرهما... ويتبين بهذا وجوب كون الجملة إذا كانت صفة أوصلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول" .[2]

هنا يؤكد الرضيّ خبرية جملة الصفة من خلال مقابلتها بالجملتين الإنشائية[3] والطلبية اللتين لا يعرف المخاطب مضمونهما إلا بعد ذكرهما ممّا يتنافى ومضمون جملة الصفة الذي يقضي بأن يكون معلوما لدى المخاطب قبل ذكر الصفة . ممّا يعني عدم صلاحية الجملة الإنشائية والطلبية للتأول بالمفرد النكرة لفقد الشرط الأول من شروط تأولها . ويقارن ابن يعيش الجملة الواقعة صفة بالجملة الطلبية ليثبت خبرية الجملة الواقعة صفة فيقول :" ...لأن الغرض من الصفة الإيضاح والبيان بذكر حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطب له ، ليست لمشاركة في اسمه والأمر والنهي والاستفهام ليست بأحوال ثابتة للمذكور يختص بها ؛ إنّما هو طلب واستعلام لا اختصاص له بشخص دون شخص"[4]والبيّن أنّه لم يتعرّض لمقارنة الجملة الواقعة صفة بالجملة الإيقاعية ، وحتى في مقارنته لها بالطلبية ، لم يتعرّض لعدم علم المخاطب بمضمونها إلا بعد ذكرها كما فعل الرضيّ .

---

[1] عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص :289.

[2] الاستراباذي ، شرح الكافية ، 324/2 .

[3] في الجملة الواقعة حالا : جعل الإنشائية : إيقاعية وطلبية ، لكنه في الجملة الواقعة صفة جعل الإنشائية هي الإيقاعية دون أن يبرر تغير المصطلح .

[4] ابن يعيش ، شرح المفصل ، 242/2.

ثم ينتهي الرضيّ إلى الحكم بوجوب خبرية الجملة الواقعة صفة فيقول : " ... ويتبيّن بهذا وجوب كون الجملة إذا كانت صفة أو صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول [1].

هذا الشرط الأول من شروط تأول الجملة بمفرد نكرة ؛ أما الشرط الثاني فهو ارتباطها بالموصوف عن طريق الضمير يقول الرضي :" إنما الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصوف وصفته ، والموصول وصلته، فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصفة والصلة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص أو تعرف، فلو قلت :" مررت برجل قام عمرو " لم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو بوجه ، فلا يتخصص به ، فإذا قلت :" قام عمرو في داره "صار الرجل متصفا بقيام عمر في داره"[2] يؤتى بالضمير في الجملة الواقعة صفة ليربط الموصوف بصفته ، ويحقق الربط :

اتصاف الموصوف بمضمون الصفة، ومن ثم يحصل بذلك الاتصاف تخصص أو تعرّف [3]ووضح الرضي قصده بمثال : " مررت برجل قام عمرو؛ فجملة قام عمرو ليست صفة لرجل لعدم ربطها بالموصوف فلم يحصل للموصوف تخصص.

لكن عند ربط جملة الصفة بالموصوف عن طريق الضمير " مررت برجل قام عمرو في داره" حصل التخصص للموصوف ، وكانت الجملة واقعة صفة له .

يقول ابن يعيش :" ولولا هذا الذكر (الضمير العائد على الموصوف) لما جاز أن تكون هذه الجملة صفة "[4]

ويظهر بذلك أهمية الضمير الرابط في الجملة ليتحقق تأولها بمفرد ؛ وبناء عليه : فالجملة المحققة لمضمون الصفة الذي يعلمه المخاطب ، والمرتبطة بالموصوف عن طريق ضمير ، يحق لها التأول بوصف مفرد.

والجملة التي تفقد شرطا من هذين الشرطين ، أو كليهما لا يحق تأولها بوصف مفرد كالجملة الإنشائية والطلبية .

---

[1] الاستراباذي ، شرح الكافية ،324/2.

[2] نفسه ، 325/2.

[3] يقول بذلك أيضا بهاء الدين السبكي في : عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ، تح : عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية ،بيروت ، لبنان ، ط:1، 2003، 218/1.

[4] ابن يعيش ، شرح المفصل ، 241/2.

2- الكفاءة التداولية :

أ-كفاءة سياقية حالية :

استحضر الرضيّ مقاما تخاطبيا بينه وبين مخاطَبِه بقوله " اِعلم " لتنبيهه الى أمر مهم فهي " توظف على عادة القوم تنبيها للسامع على أن ما بعده يجب حفظه وضبطه"[1] والأمر المهم الواجب على المخاطب حفظه وضبطه مما يقصد إليه الرضيّ هو معرفة أن الجملة ليست ذاتا حتى يعرض لها التعريف والتنكير.

ثم نجد الرضيّ يطرح إشكالا كأنّ المخاطب طرحه ، ثم يجيبه عنه ، و الذي يعكس مقاما للمحاورة يفترضه الرضيّ بينه وبين مخاطبه وهو ما يسميه السكاكي مقام المقاولة[2]، الذي يعدّ مقاما خارجيا تدخّل في بناء المقام الداخلي ، وهو تعليل وصف الجملة للنكرة دون المعرفة ، كما أن هذا التعليل يعد من المقام الخارجي أيضا ؛ إذ المناسبة التي بين الجملة والنكرة هي من قبيل معتقدات المؤوِّل التي تنتمي الى المقام الخارج عن اللغة كما سبقت الاشارة إليه.

وليثبت الرضي خبرية جملة الصفة استحضر أيضا مقاما تخاطبيا يدل عليه الضمير المتصل بأنّ (لأنّك) فالكاف تحيل مقاميا على مخاطب مقصود بالكلام فيوجّه له الرضي خطابه بأنّك عند إتيانك بالصفة فإنّما تأتي بها لتعرف المخاطب بالموصوف المبهم . هذا المخاطب يعلم اتصاف الموصوف بالصفة الثابتة فيه قبل فعل المتكلم ، "هي ثابتة قائمة في نفس المخاطب قيامها في نفس المتكلم" .[3]

وكذلك يفسر منع أن تكون جملة الصفة طلبية وإنشائية من خلال تصور مقام تخاطب بين متكلم يتلفظ بجملة طلبية وجملة إنشائية ومخاطب لا يعلم مضمون هاتين الجملتين ؛ لأنّ العلم بهذا المضمون يكون بعد التلفّظ بهما وهو ما يتنافى ومضمون جملة الصفة ، ومن ثمة يظهر عدم صلاحية هاتين الجملتين للوقوع صفة ، وكان ذلك بتدخل المقام الخارجي.

كما نلمس سعي الرضيّ لتطبيق فهمه لهذه الظواهر في السياق أيضا من خلال استحضار مقام تخاطبي بينه وبين مخاطبه " فلو قلت مررت برجل قام عمرو...." [4]فالتاء في ملفوظ المؤوِّل تحيل مقاميا على مخاطبه ، وجعل من وجود الضمير في الجملة الواقعة صفة سببا في تخصص أو تعرف الموصوف وهو

---

[1] إدريس مقبول ، الأسس الإبستيمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه ، ص :84.

[2] السكاكي ، مفتاح العلوم ، ضبط وشرح نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، ط:1، 1983 ، ص:266.

[3] محمد الشاوش ، الابتداء بالنكرة نظرة في تراقب المعاني والمباني ، ضمن كتاب لسانيات النص وتحليل الخطاب ، المؤتمر الدولي الأول بحوث محكمة في لسانيات النص وتحليل الخطاب جامعة ابن زهر ، أغادير ، المملكة المغربية ، 444/1.

[4] الاستراباذي ، شرح الكافية ،325/2.

القصد من الإتيان بالصفة ، فربط وجود الضمير بالقصد من الإتيان بالصفة ، والقصد على ما رأينا هو من المقام الخارجي ، وبذلك تدخل المقام الخارجي (التخاطب بينه وبين مخاطبه ومعنى القصد) في بناء المقام الداخلي للظاهرة اللغوية.

ب– الكفاءة الموسوعية :

كفاءات الرضيّ الموسوعية منها ما هو مصرح به ، ومنها ما هو مضمن يدخل في بناء المقدمات الاستدلالية .

فعلى تصنيف أوركيوني : تكون كفاءات الرضي الموسوعية : منها ما هو مشترك[1] مع غيره من النحاة كالمعارف الموسوعية الآتية : الجملة ليست معرفة ولا نكرة لأنها ليست ذاتا ليعوض لها ذلك : فقد وجدنا أن غيره يشاركه في ذلك كالعكبري . وكذلك المعرفة الموسوعية وجوب خبرية الجملة الواقعة صفة ، وامتناع أن تكون طلبية أو إنشائية وجوب ارتباط الجملة بموصوفها بواسطة الضمير ، أما تفسيراته المعرفية لهذه الظواهر ، فهي من قبيل الكفاءة الموسوعية الخاصة بالرضي لم نصادفها عند غيره من النحاة .

أما معارفه حول طبيعة الجمل : خبرية ، إنشائية ، طلبية ، فهي معارف عامة لا يختص بها علم النحو وحده، بل هي عامة يشترك فيها علم النحو وغيره من العلوم المجاورة كالبلاغة ، علم أصول الفقه...

وهناك معارف موسوعية تتعلق باعتقادات المؤول حول العالم هي من قبيل الكفاءة الموسوعية المتعلقة بالعالم (عقده للمناسبات بين الجملة والنكرة ، مناسبة الرابط للقصد من الإتيان بالصفة) .

– عملت كفاءات المؤوّل الموسوعية على توجيه التأويل نحو تأول الجملة بصفة يكون وفق شرطين:شرط مضمون الصفة و شرط الرابط . تحقق الجملة الخبرية وجوبا شروط التأوّل ، بينما يمتنع تحققها في الجملتين الطلبية و الإيقاعية لفقد شرط المضمون .

3– الكفاءة الاستدلالية :

ينطلق المسار التأويلي للرضيّ من توضيح الأقوال والتصريح بها :

يقول الرضيّ :" فإنْ قيل : فإذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة قلت : لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة ...."[2]

الاستدلال(1) : تعليل وصف الجملة للنكرة

---

[1] ينظر: هذا المفهوم لدى باتريك شارودو ، دومنيك ما نغنو، معجم تحليل الخطاب ، تر : عبد القادر مهيري ، حمادي صمود ، مراجعة : صلاح الدين الشريف ، دار سيناترا ، المركز الوطني للترجمة تونس ، 2008، ص :123.

[2] الاستراباذي ، شرح الكافية ،323/2 .

م1: الجملة ليست نكرة ولا معرفة (استدلال سابق في قول المؤوِّل)

م2: الجملة يصحّ تأويلها بالمفرد (نكرة كان أو معرفة) (من تأويلات سابقة) .

م3: إذا صحّ تأويل الجملة بالمفرد النكرة ، فهي مناسبة للنكرة.[1]\

م4: الجملة تنعت النكرة دون المعرفة (ما يقرره الإشكال المطروح) [2]

ن: الجملة تنعت النكرة لمناسبتها للنكرة.

ومنه الشواهد : م1، م2، م3، م4 من المعارف الموسوعية تنتج الاستلزام السياقي : الجملة تنعت النكرة لمناسبتها للنكرة.

- الاستدلال على وجوب خبرية الجملة الواقعة صفة

يقول الرضي :" وإنما وجب في الجملة التي هي صفة، أو صلة كونها خبرية ..."[3]

الاستدلال (2) :

م1: إذا كان الغرض من ذكر الصفة إزالة الإبهام عن الموصوف فلابد أن تكون الصفة معلومة عند المخاطب (مفهوم من قول الرضي)[4].

م2: الصفة التي يؤتى بها لهذا الغرض تكون مفردة أو جملة (مقرر عند الرضي)[5]

م3: الجملة إذا تضمنت الحكم المعلوم عند المخاطب فهي خبرية [6.]

م4: الجملة تتضمن الحكم المعلوم عند المخاطب لتأولها بالمفرد النكرة (من الاستدلال السابق)

ن : الجملة الواقعة صفة خبرية وجوبا

الشواهد : م1، م2، م3، م4 من المعارف الموسوعية تنتج الاستلزام السياقي : الجملة الواقعة صفة تكون خبرية وجوبا .

الاستدلال (3) : لزوم الضمير في الجملة الواقعة صفة لربطها بموصوفها

يقول الرضي :" إنما الضمير في الصفة والصلة ليحصل به الربط ..."[7]

م1: يؤتى بالضمير للربط بين الجملة الواقعة صفة وموصوفها (ما يقرره الرضي)

---

[1] الاستراباذي ، شرح الكافية ،323/2.

[2] نفسه .

[3] نفسه .

[4] نفسه ،324/2 .

[5] نفسه ،2/ 323 .

[6] نفسه ،324/2 .

[7] نفسه ،325/2.

م2: يحصل بالربط اتصاف الموصوف بالصفة (مقرر في قول الرضي)

م3: اتصاف الموصوف بالصفة يحصل به التخصص والتعرف (مقرر في قول الرضي)

م4: الإتيان بالصفة هو تخصيص الموصوف أو تعريفه (مقرر في قول الرضي)

ن: الضمير يحصل به القصد من الإتيان بالصفة .

الشواهد : م1، م2، م3، م4 من المعارف الموسوعية تنتج الاستلزام السياقي : وجود الضمير في الجملة يحصل به القصد من الإتيان بالصفة .

وهكذا نجد أنه ثبت بالاستدلال تحقق شرطي تأول الجملة بالصفة النكرة وهما شرطا المضمون والرابط ، وكان تحققهما واجبا ولازما في الجملة الخبرية ، أما غيرها (الطلبية والإنشائية) لفقده شرط المضمون ، فلا يتأول بوَصْفٍ نكرة .

وبتضافر الكفاءات الثلاث للمؤوِّل اللسانية ، التداولية ، الاستدلالية تقوم الكفاءة التأويلية للرضيّ بإيصال مقصود المؤوّل وهو لا يتحقق تأول للجملة بوصف نكرة إلا إذا حققت الجملة شرطي المضمون والربط معتمدة في ذلك ثلاثية : الفهم ، التفسير والتطبيق :

1- الفهم : الحكم بعدم تنكير الجملة ، والحكم بصحة تأول الجملة الخبرية بوصف نكرة ، يكون بعد فهم هذه الظواهر.

2- التفسير : بعد فهم الظواهر والحكم عليها ، لجأ المؤوّل إلى التفسير عن طريق الاستدلال الاستنتاجي العملي ، فثبت له صحة ما ذهب إليه من أحكام.

3- التطبيق : كان تطبيق المؤول لما فهمه في السياق باستحضار مقام تخاطبي حالي تداولي يساعد على فهم مخاطبه للأحكام وسياق تأويلها.

خاتمة الفصل الثاني:

بعد مدارسة تحليلات الرضيّ للجمل المؤوَّلة بمفرد خرجت الدراسة بالنتائج الآتية :

1- وصل الرضيّ في تحليله العلمي لظاهرة تأول الجمل بمفرد إلى قانون تأويلي مفاده : كلّما حققت الجملة شرطي التأول وهما شرط المضمون الذي تتضمنه المفرد، وشرط الرابط الذي يربطها بما يجب أن ترتبط به : فإنها تتأول بمفرد وهو أشبه بالقانون العلمي في ميدان العلوم التجريبية : كلّما توفرت شروط الظاهرة يتنبأ بجدوثها وهذا القانون الذي خرج به الرضيّ يصلح مع :

أ- الخبر : فالجملة التي تحقق شرط مضمون الخبر ، وتحوي رابطا يربطها بالمبتدأ تتأول بخبر(تكون في محل رفع خبر المبتدأ) أو غيره (خبر ناسخ...)

فوجد الرضي أن قانون التأول بخبر تحققه الجملة الخبرية وجوبا ، ويجوز أن تحققه الجملة الطلبية .

ب- الحال : فالجملة التي تحقق شرط مضمون الحال، وتحوي رابطا يربطها بصاحب الحال (الواو أوالضمير ، أو هما معا) تتأول بحال (تكون في محل نصب حال)

ووجد الرضي أن قانون التأول هذا يتحقق مع الجملة الخبرية وجوبا ، ولا يمكنه أن يتحقق مع الجملتين الطلبية والإيقاعية (لفقد شرط المضمون) ، وما وجد منه في الاستعمال فهو شاذ خارج عن هذا القانون .

ج- الصفة : فالجملة التي تحقق شرط مضمون الصفة ، وتحوي رابطا(الضمير) يربطها بالموصوف تتأول بصفة (تكون في محل رفع ، نصب ، جر صفة حسب موقع الموصوف) ووجد الرضيّ أن قانون التأول هذا يتحقق مع الجملة الخبرية وجوبا ، ولا يمكنه أن يتحقق مع الجملتين الطلبية والإيقاعية (لفقد شرط المضمون) ، وما وجد منه في الإستعمال فهو شاذ خارج عن هذا القانون .

2- تأويل الرضي لهذه الجمل بمفرد كان تأويلا تداوليا لأنه طبق فيه كفاءاته الثلاث اللسانية ، التداولية، الاستدلالية على ما تقرره أوركيوني.

3- كفاءته التأويلية (اللسانية ، التداولية و الاستدلالية) منبنية على ثلاثية الفهم ، التفسير ، التطبيق ، وهو ما تنادي به التأويلية المعاصرة في الغرب خاصة لدى غادامير .

4- قيام تأويلات الرضي على أبعاد تواصلية ومعرفية :

أ- أبعاد تواصلية : لاهتمامه بالمتكلم والمخاطب ، القصد الذي يتعلق بالمتكلم ، والإفادة التي تتعلق بالمخاطب ...

ب- أبعاد معرفية : لأنّ تأويلاته في هذا الباب قائمة على استدلالات أفضت إلى استنتاجات تنضاف الى مجموع المعارف الموسوعية مما يجعلها تعدّ من قبيل النتائج المعرفية الممكنة على ما تقرره نظرية المناسبة لسبربر وولسون.

5- تأويلات الرضي في باب الجمل المؤوّلة بمفرد أولت المعنى قسطا كبيرا من الاهتمام حيث جعلته شرطا من شروط التأول (شرط المضمون) وحتى الشرط الثاني شرط الرابط ، وإن كان لفظيا فإنه يترك أثرا معنويا عند الربط ، مما يبطل مزاعم بعض المشتغلين بالنحو من المحدثين الذين يرمون النحاة القدامى بالاهتمام بالشكل على حساب المضمون من خلال اهتمامهم بالعامل والأثر الذي يتركه على آخر الكلمة من علامة إعرابية.

الفصل الثالث

القسم الأول: أشباه الجمل المتعلقة (بمحذوف ، بمذكور)

تتألف شبه الجملة من الظرف أو الجار والمجرور الأصلي، وسميت بذلك لأنها مركبة كالجمل، فهي تتركب من كلمتين أو أكثر لفظا أو تقديرا. وهي تدل في الغالب عن الزمان والمكان وفي تعلقها بكون محذوف يقدر فيها ضمير مستكن[1] فشابهت الجمل في تركيبها. ويرى فخر الدين قباوة " أنها تغني أحيانا عن ذكر الجملة وتقوم مقامها "[2]

و يشترط النحاة في شبه الجملة تعلقها بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما هو بمعناه ؛ فيقول ابن هشام في المغني: " لابدّ من تعلقهما بالفعل، أو ما يشبهه ، أو ما أوّل بما يشبهه ، أو ما يشير إلى معناه ؛ فإنْ لم يكن بشيء من هذه الأربعة موجود قُدّر " .[3]

والتعلّق كما يعرفه فخر الدين قباوة هو " الارتباط المعنوي لشبه الجملة بالحدث و تمسّكها به كأنها جزء منه لا يظهر معناها إلا به، و لا يكتمل معناه إلا بها."[4] والمتعلق بالفعل نحو: سرت في الطريق، وشبه الفعل نحو: أنا سائر في الطريق (متعلق باسم الفاعل سائر وهو شبيه بالفعل)، ونحو: هو مهاب عند عشيرته (عند...متعلق باسم المفعول مهاب وهو شبيه بالفعل). أمّا ما هو بمعنى الفعل فنحو: هو فرعون على قومه أي ظالم.

فإذا لم يكن متعلق الظرف أو الجار والمجرور مذكورا، قُدّر على ما ذهب إليه ابن هشام وغيره من النحاة.

أمّا تناول الرضيّ لهذه المسألة (تعلق الظرف و الجار و المجرور) ؛ فكان ضمن عنوان "تقدير الخبر الظرف" في شرحه للكافية: فيرى الرضيّ أنّ الظرف والجار والمجرور يتعلقان بالمحذوف والمذكور: فيتعلقان بالمحذوف في مواضع أربعة: الخبر، الصلة، الصفة، الحال. يقول الرضيّ: " و فيما عدا المواضع الأربعة (المذكورة أعلاه) لا يتعلق الظرف و الجار و المجرور إلا بملفوظ موجود ".[5] و يعني ذلك أن الظرف والجار و المجرور يتعلقان في غير المواضع الأربعة المذكورة بمتعلق مذكور موجود (غير مقدر).

---

[1] ابن مالك، شرح التسهيل،121/1

[2] فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل. دار القلم العربي: حلب، سوريا، ط: 5، 1989، ص: 271.

[3] ابن هشام، المغني، ص: 409، السيوطي، الأشباه و النظائر في النحو، 503/1.

[4] فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص: 273.

[5] الاستراباذي، شرح الكافية ،215/1.

أولا: المتعلق بمحذوف:

يتعلق الظرف والجار والمجرور بمحذوف في المواضع الأربعة المذكورة، نعالج منها موضع الخبر.

- موضع الخبر:

يذهب المصنّف إلى أن الخبر الواقع ظرفا فالأكثر تقديره جملة:

فيقول: "وما وقع ظرفا فالأكثر أنه مقدر بجملة ".[1]

يقسِّم الرضيّ قول المصنِّف إلى مبحثين: مبحث وقوع الخبر ظرفا، ومبحث تقديره بالجملة أو بغيرها. واعتبر ما أشار إليه المصنف يحتاج إلى بسط، وما أجمله يحتاج إلى تفصيل. فكان ذلك داعيا إلى إقامة تأويله ومؤشرا عليه. ومنه نرصد كفاءات المؤول:

1- الكفاءة اللسانية:

أ- الكفاءة النحوية:

عملت كفاءة المؤول على ملاءمة قول المصنف للمعيار: بأن بسطت من المعارف ما يحتاج إلى بسط. فناقش أولا مسألة وقوع الخبر ظرفا [2] فقال :" و انتصاب الظرف خبرا للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف يعنون أن الخبر لمّا كان هو المبتدأ في نحو: " زيد قائم " أو كأنه هو في ﴿**أَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ**﴾ (**الأحزاب:6**) ارتفع ارتفاعه ، و لما كان مخالفا بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ فلا يقال في نحو " زيد عندك": " إنّ زيدا " عنده " خالفه في الإعراب، فيكون العامل عندهم معنويا و هو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر، ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر" [3] ثم يعرض رأي البصريين في المسألة، فيقول:" و أما البصريون فقالوا: لابدّ للظرف من محذوف يتعلق به لفظيا؛ إذ مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه، و قال بعض النحاة العامل فيه المبتدأ. وقال البصريون: الظرف منصوب على أنه مفعول فيه ... وينبغي أن يكون ذلك العامل من الأفعال العامة، أي مما لا يخلو منه فعل نحو " كائن " و " حاصل " ليكون الظرف دالا عليه، ولو كان خاصا " كآكل " و" شارب " و" ضارب "، و" ناصر " لم يجز لعدم الدليل عليه ".[4]

---

[1] الاستراباذي، شرح الكافية ،1/214.

[2] يقول الفاكهي:" وحيث أطلق (الظرف أو المجرور) فالمراد به اصطلاحا: ما يشمل الآخر ".

الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط:2، 1993، 1/66.

[3] الاستراباذي، شرح الكافية، 1/214.

[4] نفسه، 1/215.

يقابل الرضيّ آراء المدرسين[1] في متعلق الظرف: الكوفية تقول بعدم الحاجة إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر الظرف لأن نصب الظرف كان العامل فيه معنويا و هو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر.

وأمَّا البصرية فتقول: بوجوب تقدير محذوف يتعلق به الظرف؛ لأن مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه، وعدَّت الظرف منصوبا على أنه مفعول فيه، والعامل فيه من الأفعال العامة (كون عام مطلق) نحو " كائن " و" حاصل " يقول فخر الدين قباوة: " والكون العام المطلق حيثما حذف، فإنه يقدر باسم مشتق إلا في موضعين: صلة الموصول الذي لم يذكر فيها المسند، ... وأن الموضع الثاني: أن تكون صفة ..." [2]

وقد يسأل سائل أين الكفاءة في العرض، إذا العرض أمر هين متاح؟

ولماذا لم يكن للرضيّ رأي خاص في المسألة؟ والجواب على هذه التساؤلات كالآتي:

أمّا ما يخصّ العرض فهو ليس هينا متاحا، إذ يتطلب فهما عميقا للآراء، وكذا فهم البناء الإشكالي لهذه الآراء، وتدقيق مضمون المسائل، إقامة جدلية حوارية، الاهتمام بالأسلوب المناسب للعرض. وأما رأي الرضيّ في المسألة فقد سبق عرض هذه الآراء. ألم يقرر أن المتعلق المحذوف يكون في أربعة مواضع منها الخبر، ويكون مذكور فيما عداها. فلم يحْتَج الرضيّ لإعادة التصريح بهذا الرأي احتراما لذاكرة القارئ.

ينتقل الرضيّ الآن إلى مناقشة المبحث الثاني في قول المصنف وهو تقدير المتعلق المحذوف هل هو مفرد أم هو جملة؟ فيقول: " و أكثرهم على أن المحذوف المتعلق به فعل لأنّا نحتاج إلى ذلك المحذوف للتعلق، و إنّما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو: " أنا مارٌ بزيد " لمشابهته للفعل، فإذا احتجنا إلى المتعلق به، فالأصل أولى..."[3]

وهو رأي من يقول بالمتعلق المحذوف جملة (فعل). أمّا من يقول بأنه مفرد: فيقول الرضيّ في ذلك: " وذهب ابن السراج، وأبو الفتح إلى أنه اسم لكونه مفردا، والأصل في خبر المبتدأ أن يكون مفردا. " [4]

ويعرض الرضيّ أدلة القائلين بالمتعلق المحذوف مفردا، ما يعارضها في مناقشة طويلة تعرض لمثلها ابن الأنباري في الإنصاف[5] والعكبري في التبيين.[6]

---

[1] ناقش ابن الأنباري هذه المسألة في الإنصاف: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، د.ط، 2005، 1/213، 214.

[2] فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص :301، 302.

[3] الاستراباذي، شرح الكافية ، 1/ 215 .

[4] نفسه، 1/215 .

[5] ابن الأنباري ، الإنصاف ، 1/213 ، 214 .

[6] العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص:250.

2- الكفاءة التداولية:

أ- كفاءة سياقية حالية:

استحضر الرضيّ مقاما تخاطبيا يكون فيه صوت الكوفيين متكلما عارضا، وصوت البصريين مخاطَبا معترضا في ظروف زمانية ومكانية لم يصرح بها الرضيّ لعلم المتلقي بها لكونها تشكل تاريخا محفوظا في الذاكرة وكتب النحو. فالمتكلم صرح بعدم الحاجة إلى تقدير متعلق محذوف لأن الداعي إلى هذا التقدير انتفى وهو وجود عامل نصب الظرف المتمثل في معنى المخالفة المتصف بها الخبر، ورد المخاطب المعترض بكون المخالفة لا توجب نصب الظرف. وعليه يجب تقدير متعلق محذوف يحقق للظرف التعلق، ويحقق للمتعلق المحذوف الدليل على حذفه وهو الظرف. ويقدر المتعلق المحذوف بفعل من الأفعال العامة (كائن، حاصل...).

من خلال هذا المقام التخاطبي المعرفي بين جهتي العرض والاعتراض مرر المؤول لمخاطَبه رؤيتين علميتين متعارضين ليتركه يختار بينهما، أيهما الأكثر صوابا وإقناعا بما يعرضانه من أدلة وحجج. وبذلك يقدم الحقائق العلمية من منظور سياقي حالي ومعرفي.

أما بحثه لمسألة تقدير المتعلق المحذوف مفردا أم جملة؟ فقد استحضر فيه أيضا مقاما تخاطبيا معرفيا بين جهتي العرض والاعتراض: جهة تقدر المتعلق المحذوف جملة (فعلا)، وجهة تقدر المتعلق المحذوف مفردا.

عرض الرضيّ أولا وجهة نظر المتكلم العارض الذي يقول بتقدير المتعلق المحذوف جملة دون أن يعلق أو يعترض عليها، ثم عرض وجهة نظر المعترض القائل بتقدير المتعلق المحذوف مفردا، وعرض أدلتهم وناقشها ومارس تصحيحها. لكن لم يكن رأيه صريحا تركه لاستنتاج مخاطبه المتلفظ المشارك، كما تدعوه أوركيوني[1] ليحل هذا الإشكال [2] بنفسه في ضوء ما وفره له من سياق معرفي يمكنه به الاستنتاج فعبارة الرضيّ : " واعلم أن صيرورة الجملة ذات محل من الإعراب بعد أن لم تكن، لا يدل على كونها بتقدير مفرد ، بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد ."[3] هذه العبارة جاءت في سياق تعقب أدلة القائلين بالمتعلق المحذوف مفردا وهي قرينة تدل مخالفته لهذا الرأي . وكذلك عرضه لرأي القائلين بالمتعلق

---

[1] دومينيك مانغنو ، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب ، نر :محمد يحياتن ، منشورات الاختلاف ، الجزائر ، ط : 1 ، 2005 ، ص:16 .

[2] جيني توماس ، المعنى في لغة الحوار ن مدخل إلى البراجماتية (التداولية) ، تر : نازك إبراهيم عبد الفتاح ، دار الزهراء ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط : 1 ، 2010 ، ص : 171 .

[3] الاستراباذي، شرح الكافية ، 1/ 216 .

المحذوف جملة صرح بأنه رأي أكثرية النحاة، ثم لم يعلق ولم يعترض، أمّا القرينة الثالثةّ؛ فهي مضمنة [1] في العبارة السابقة للرضيّ.

إنّ صيرورة الجملة ذات محل من الإعراب، لا يعني تقديرها بمفرد، بل يكفي في ذلك وقوعها موقع المفرد؛ ممَّا يفهم منه أنَّ تقدير المتعلق المحذوف مفردا لا يعني أن الظرف صار له محل الخبر الإعرابي؛ إذ يجب أن يقع الظرف موقع الخبر ليكون له محله الإعرابي. والخبر المفرد في الأصل هو المبتدأ في المعنى، لكن الظرف ليس كذلك، فلا يصح تقديره به [2]، لكن إذا قُدّر المتعلق المحذوف جملة فيتحقق التعلق بالفعل، ويتحقق المحل الإعرابي للظرف بانتقال معنى الخبر الجملة وضميره إلى الظرف (الظرف المستقرّ).[3]

لذلك قال الرضيّ: " واعلم أن صيرورة الجملة ذات محل من الإعراب بعد أن لم تكن، لا يدل على كونها بتقدير المفرد "[4] فالموضع هنا تأوّل بمفرد وليس تقدير محذوف وعليه فالسياق التخاطبي الذي وضع فيه الرضيّ عبارته المضمنة لرأيه بما اشتمل عليه من قرائن قد يفضي إلى المعنى الذي قصده، والرأي الذي يرتضيه على أن هذا الاستنتاج يبقى ظنيا غير قطعي.

وبناء على ما تقدم: المؤول باستحضاره لكل تلك المقامات التخاطبية يكون قد طبق فهمه في السياق التداولي المبني على المحاورة والمخاطبة، وقدم من خلال ذلك السياق حقائق علمية مقررة عند النحاة في أسلوب جدلي إشكالي وهو ما يؤكد كفاءته السياقية الحالية.

ب- كفاءة موسوعية:

تصنف كفاءات الرضيّ الموسوعية الواردة في أقواله إلى صريحة ومضمنة. فالصريح منها: يصنف إلى كفاءات موسوعية مشتركة بينة وبين المخاطب[5] فيما يخص المتعلق المحذوف له تقدير كما هو عند البصريين، أو لا حاجة إلى تقديره كما يذهب إليه الكوفيون. وكذا تقديره فعلا أو تقديره اسما (مفرداً).

تقرير الرضيّ أن المتعلق المحذوف يكون في أربعة مواضع هي: الخبر، الصفة، الصلة، الحال دليل على

---

[1] يرجع في مفهوم المضمنات إلى: أوركيوني: المضمر، تر: ريتا خاطر، مراجعة: جوزيف شريم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط: 1، 2008، ص: 74.

[2] العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب،140/1.

[3] ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية،216/1، وعباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط:6، 446/2.

[4] الاستراباذي ، شرح الكافية ، 216/1 .

[5] مخاطب الرضيّ قد يكون من صنف النحاة أو ما دون ذلك . و مثل هذه المعارف الموسومة بالطابع الجدلي تكون بينه و بين غيره من النحاة ، أو تكون موجهة لمتلفظ مشارك مثالي على تصنيف أمبرتوإيكو . ينظر : دومينيك مانغنو ، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب ، ص : 16 .

تبنيه لرأي من يقول بتقدير متعلق محذوف، وهو ما يؤكد كفاءته الموسوعية المشتركة. لكنه يختص بتحديده لهذه المواضع فتعدله كفاءة موسوعية خاصة.

- الكفاءات الموسوعية الواردة لدى الرضيّ تختص بالنحو، فهي على ذلك كفاءات موسوعية نحوية مختصة على ظاهرها، ولا توجد قرائن تبين علاقتها بالعلوم المجاورة للنحو.
- رأيه الخاص في تقدير المتعلق المحذوف جملة أم مفردا ضمني تركه لاستنتاج مخاطبة و قد يفهم من السياق الذي وضع فيه عبارته أنه يميل إلى رأي القائلين بتقدير المتعلق المحذوف جملة من جهة أنه يحقق التعلق والمحل الإعرابي للظرف والجار والمجرور.
- عرض الآراء المتعارضة و الإشكالية في سياق تخاطبي جدلي هو من الكفاءة الموسوعية المختصة لاندراجها في النحو التخصّصي من جهة، ومن جهة ثانية كونها سمة مميزة لكفاءة الرضيّ، وإن سَبق إلى هذا (ابن الأنباري، العكبري، ...) لكن عند الرضيّ لها طابع خاص يتعلق بكفاءته التأويلية المبنية على ثلاثية الفهم والتفسير والتطبيق
- عملت الكفاءة الموسوعية على اختلافها في توجيه التأويل بتقدير متعلق محذوف جملة يتحقق فيه التعلق والمحل الإعرابي للظرف والجار والمجرور.

3- الكفاءة الاستدلالية:

ينطلق المسار التأويلي للرضيّ من توضيح الأقوال والتصريح بها:

يقول الرضيّ:"وانتصاب الظرف خبرا للمبتدأ عند الكوفيين..ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر".[1]

الاستدلال (1) استدلال الكوفيين على مخالفة الخبر الواقع ظرفا للمبتدأ في المعنى.

م1: لما كان الخبر هو المبتدأ نحو " زيد قائم " ارتفع ارتفاعه (القول السابق).

م2: الخبر الظرف لا يساوي المبتدأ في المعنى (القول السابق).

م3: المخالفة في المعنى تقتضي المخالفة في الاعراب (القول السابق).

ن: خالف الخبر المبتدأ في الإعراب فكان منصوبا.

الشواهد: م1، م2، م3 من المعارف الموسوعية أنتجت الاستلزام السياقي: خالف الخبر المبتدأ في الإعراب فكان منصوبا.

الاستدلال (02): استدلال الكوفيين على عدم الحاجة إلى تقدير متعلق محذوف.

[1] الاستراباذي، شرح الكافية، 1/214.

يقول الرضيّ: " فيكون العامل عندهم معنويا، وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر، ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر". [1]

م1: الظرف هو الخبر ولا محذوف في الجملة (انتصاب الظرف خبرا للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف).

م2: ناصِب الظرف هو العامل المعنوي " المخالفة " (الاستدلال السابق).

م3: المحوج إلى تقدير متعلق محذوف هو عدم وجود عامل نصب الظرف.

ن: لا حاجة إلى تقدير متعلق محذوف يتعلق به الظرف ويكون عاملا في نصبه.

الشواهد: م1، م2، م3، تنتج الاستلزام السياقي: لا حاجة إلى تقدير متعلق محذوف يتعلق به الظرف ويكون عاملا في نصبه.

الاستدلال (3): استدلال البصريين: وجوب تقدير متعلق محذوف للظرف:

يقول الرضيّ: " أما البصريون فقالوا لابد للظرف من محذوف يتعلق به لفظي ... وينبغي أن تكون العامل من الأفعال العامة.[2]

م1: المخالفة ليست عاملا للظرف، ولا توجب نصبه (القول السابق).

م2: لكل ظرف متعلق يتعلق به (ظاهرا أو مقدراً)، ولكل معمول عاملا (ظاهر أو مقدرا) (ما تقرره أصول الصناعة النحوية).

م3: الظرف لا عامل له، ولا متعلق به ظاهرا.

ن: لابد للظرف من عامل ينصبه، ومتعلق يتعلق به يقدر تقديرا.

الشواهد: م1، م2، م3 من المعارف الموسوعية أنتجت الاستلزام السياقي: لابدّ للظرف من متعلق محذوف مقدّر يكون عاملا في نصبه.

الاستدلال (4): استدلال أصحاب أصلية المفرد في الخبر:

يقول الرضيّ: " وذهب ابن السرّاج، وأبو الفتح إلى أنه اسم لكونه مفردا، والأصل في الخبر ان يكون مفرداّ."[3]

م1: لابد للظرف من متعلق محذوف يكون خبرا للمبتدأ (من الاستدلال الثالث).

م2: الأصل في الخبر أن يكون مفردا (ما تقرره أصول النحو).

---

[1] الاستراباذي، شرح الكافية، 1/214.

[2] نفسه، 1 /214.

[3] الاستراباذي ، شرح الكافية ، 1/215 .

ن: متعلق الظرف المحذوف يكون مفردا.

الشاهدان: م1، م2 من المعارف الموسوعية أنتجا الاستلزام السياقي: متعلق الظرف المحذوف يكون مفردا.

الاستدلال (5): استدلال أصحاب أصلية الفعل في العامل:

يقول الرضيّ:" وأكثرهم على أن المحذوف المتعلق به فعل ...".[1]

م1: لابد للظرف من متعلق محذوف يكون عاملا في نصبه (الاستدلال الثالث).

م2: الفعل أصل في العوامل (ما تقرره أصول النحو).

ن: متعلق الظرف المحذوف يكون جملة.

الشاهدان: م1، م2 من المعارف الموسوعية أنتجا الاستلزام السياقي: متعلق الظرف المحذوف يكون جملة.

بهذه الاستدلالات ينتهي الرضيّ إلى تفسير كل حكم من الأحكام السابقة.

- حكم الكوفيين بعدم الحاجة إلى تقدير متعلق محذوف.
- حكم البصريين بالحاجة إلى تقدير متعلق محذوف للظرف يكون له عاملا في نصبه ويكون الظرف دالا على حذفه.
- حكم القائلين بتقدير متعلق محذوف " مفردا " استنادا إلى أصلية الإفراد في الخبر.
- حكم القائلين بتقدير متعلق محذوف " جملة " استنادا إلى أصلية الفعل في العامل وبهذه التفسيرات العملية تكون كفاءته التأويلية المنبنية على ثلاثية الفهم، التفسير التطبيق قد أقامت التأويل:

1- الفهم: عرض الأحكام المتعلقة بكل فريق، بعد التعمق في فهمها، وإيجاد الإطار الجدلي الذي تعرض فيه .

2- التطبيق: تطبيق فهم المؤوِّل في سياق تخاطبي علمي تخصصي، يقوم على الجدل وإبراز الإشكالات للمتلقي من خلال عرض الرأي والرأي المضاد ومساعدته على اختيار الأمثل والأنسب.

3- التفسير: فهم الأحكام، ووضعها في سياق تفهم فيه، يحتاج إلى دعم. والدعم يكون عن طريق التفسير العملي باستدلالات استنتاجية نظرية. وهكذا اكتملت دائرة الكفاءة التأويلية للرضي، وانتهت إلى إثبات تقدير المتعلق المحذوف جملة لكونه يحقق مزيتين:

-مزية التعلق بما هو أصل للتعلق وهو الفعل.

[1] الاستراباذي ، شرح الكافية ، 1/ 215 .

– ومزية ثانية أنه يحقق المحل الإعرابي للظرف والجار والمجرور (خبرا للمبتدأ).

ثانيا: المتعلق المذكور:

والمتعلق بمذكور عند الرضيّ يكون في غير المواضع الأربعة التي ذكرها للمتعلق المحذوف وهي: الخبر، الصلة، الصفة والحال، فيقول: " وفيما عدا المواضع الأربعة لا يتعلق الظرف والجار والمجرور إلا بملفوظ موجود." [1] أي يكون في مواضع مثل: المفعول به، نائب الفاعل، المفعول فيه، المفعول له، التمييز ...

- **موضع المفعول به:**

يأتي حديث الرضيّ عن المتعلق المذكور ضمن باب المفعول به فيما فسره المصنف من وقوع الفعل الذي ورد عند الزمخشري فقال: " وفسر المصنف وقوع الفعل (على المفعول به) بتعلقه بما لا يعقل إلا به، فعلى تفسيره ينبغي أن تكون المجرورات في مررت بزيد " و " قربت من عمرو " و " بعدت من بكر " و"سرت من البصرة إلى الكوفة " مفعولا بها ولا شك أنه يقال إنها مفعول بها لكن بواسطة حرف الجر. ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الأشياء في اصطلاحهم، وكلامنا في المطلق ".[2]

تفسير المصنف لوقوع الفعل بالتعلق هو ما لم يستسغه الرضيّ لكونه يشمل المفعول به المباشر الذي يتعدى إليه الفعل مباشرة، والمفعول غير المباشر (بالواسطة) الذي يتعدى إليه الفعل بواسطة حرف الجر. ففي حد المفهوم النحوي ينطلق من المطلق والعام ثم يخصص، ولا يكون التعريف شاملا على هذا النحو، مما يعد داعيا للتأويل ومؤشرا عليه. ومنه نرصد كفاءات المؤول:

1– الكفاءة اللسانية:

أ– **كفاءة نحوية:** عملت كفاءة المؤول النحوية على ملاءمة ما عرضه المصنف مع المعيار فتفسير وقوع الفعل بالتعلق بما يعقل إلا به[3] يدخل فيه نوعا المفعول به (المباشر وغير المباشر) وهو ما يتعارض مع المعيار الاصطلاحي النحوي عند النحاة، إذ يأخذ النحاة في حدّ المفعول به بمطلق لفظ المفعول به، وما ذكره المصنف لا يقع على مثل هذه الأشياء. [4]

مع اعتراف المؤوِّل بكون ما يتعلق بالفعل من جار ومجرور هو في موضع نصب على المفعول به بواسطة حرف الجر. وما يؤكد هذا الموقع للجار والمجرور صلاحية نيابتهما عن المفعول به في حال فقده

---

[1] الاستراباذي، شرح الكافية، 1/ 215.

[2] نفسه، 300/1.

[3] ينظر: التعلق لدى: ابن الحاجب الايضاح في شرح المفصل، 244/1.

ابن هشام، شرح شذور الذهب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د.ط، ص: 241.

[4] يقدم الرضيّ حدا للمفعول به يراه مناسبا، ينظر الاستراباذي، شرح الكافية. 301/1 .

عند نيابته عن الفاعل يقول الرضيّ: " والأكثرون على أنه إذا فقد المفعول به تساوت البواقي في النيابة، ولم يفضل بعضها على بعض، ورجح بعضهم الجار والمجرور منها؛ لأنه مفعول به لكن بواسطة حرف ".[1]

واستعمال الرضيّ للمؤكدات في قوليه السابقين: " ولا شك أنه يقال إنها مفعول به ". " لأنه مفعول به لكن بواسطة حرف " مما يزيد في تأكيد أن الجار والمجرور المتعلقين بالفعل في موضع نصب على المفعول به.

و الحكم الذي أصدره الرضيّ بصلاحية الجار والمجرور لأن يكونا في موضع المفعول به كان منه عن فهم لطبيعة التعلق بالفعل و وقوع الجار و المجرور موقع المفعول به مما جعلهما يتأوّلان به .

ب- **كفاءة دلالية:** تدخلت كفاءة المؤول الدلالية في تدقيق المصطلح الذي فسر به المصنف وقوع الفعل و هو التعلق، فكان مصطلحا لا يعبر عن المطلقية المصطلحية المطلوبة في الحدود، والتي يتبناها النحاة في وضع حدودهم على ما عبر عنه الرضيّ " وكلامنا في المطلق ".[2]

2- الكفاءة التداولية:

أ- كفاءة سياقية حالية:

استحضر الرضيّ مقاما تخاطبيا بينه وبين مخاطَبِه[3] يعترض فيه على المصنِّف لتفسيره وقوع الفعل على المفعول به بالتعلق لكونه مشتركا يشمل المفعول به المباشر وغير المباشر. والحدود توضع للّفظ المطلق. واستعماله لضمير جمع المتكلمِين الذي هو مشير مقامي (كلامنا في المطلق) يشير للجهة التي يمثلها الرضيّ، وهي جهة النحاة المدققين للمصطلح، الواقفين على خصائصه، وصفاته التمييزية، والتي تجعله جامعا مانعا. فكان أولى بالمصنف في نظره: أن يضع حدا للمفعول به يقوم على المطلق من اللفظ .

و أكّد المؤول لمخاطبه في ذات المقام صحة وقوع الجار والمجرور المتعلقين بالفعل المذكور موقع المفعول به ، أي صحة تأوّلهما به . هذا الفهم طبقه المؤول في السياق " بحثا منه عمّا يجسد ملاءمة الملفوظ للسياق المعهود ".[4] وبذلك تظهر كفاءة المؤول السياقية الحالية.

ب-كفاءة موسوعية:

تصنف كفاءات المؤول الواردة في أقواله إلى:

---

[1] الاستراباذي، شرح الكافية، 195/1.

[2] نفسه، 300/1 .

[3] الحوارية وإن لم تكن صريحة، فهي مضمّنة يتضمنها كل خطاب على ما تقرره فرانسوازأرمينكو. ينظر: فرانسوازأرمينكو، المقارنة التداولية، ص:85.

[4] عبد السلام إسماعيلي علوي ، في نداوليات التأويل ، ص: 116 .

– **كفاءة موسوعية مشتركة:** حد المفعول به بالمطلق من لفظه، الجار والمجرور في موقع المفعول به ولكن بواسطة حرف الجر. وتعبر عن هذه الكفاءة استعماله للألفاظ و العبارات الآتية : يقال (حذف فاعل يقال للعلم به فَهُم النحاة) في اصطلاحهم (هم تشير للنحاة) ، كلامنا في المطلق : الناء تشير لجماعة النحاة و التي يكون الرضيّ واحدا منها:

– وهو ما يعبر عن اشتراكه مع غيره من النحاة في هذه المفاهيم وهو أيضا يسمى بالمحيط المعرفي المتبادل.[1]

– عملت هذه الكفاءة في توجيه التأويل نحو وضع الجار والمجرور موضع المفعول به.

3– الكفاءة الاستدلالية:

ينطلق المسار التأويلي للرضيّ من توضيح الأقوال والتصريح بها: يقول الرضيّ: " وفسر المصنف وقوع الفعل، بتعلقه بما لا يعقل إلا به ...".[2]

- الاستدلال على كون مصطلح التعلق الذي فسر به المصنف الوقوع ليس المصطلح المناسب لتعريف المفعول به:

م1: يبني الحد في النحو على المطلق (قول الرضيّ: كلامنا في المطلق).

م2: تفسير الوقوع بالتعلق، ممّا لا يدخل في مطلق لفظ المفعول به في اصطلاح النحاة (من قول الرضيّ).

ن: تفسير الوقوع بالتعلق في حد المفعول به ما لا يتناسب مع وضع الحدود.

الشاهدان: م1، م2 من المعارف الموسوعية ينتجان الاستلزام السياقي: تفسير الوقوع بالتعلق في حد المفعول به ما لا يتناسب مع وضع الحدود.

- الاستدلال على أن المجرورات المتعلقة بالفعل في محل نصب على المفعول به. يقول الرضيّ:" فعلى تفسيره ينبغي أن تكون المجرورات في مررت بزيد، ... مفعولا بها ".[3]

م1: تتعلق المجرورات بالفعل في الكلام (يقرره الاستعمال، وتواضع النحاة ومنهم الرضيّ).

م2: يتعدى الفعل إلى المفعول به بواسطة حرف الجر (يقرره الاستعمال، وتواضع النحاة ومنهم الرضيّ).

م3: المفعول به منصوب لفظا أو تقديرا (ما تقرره أصول النحو).

ن: المجرورات المتعلقة بالفعل والتي يتعدى إليها الفعل تكون في محل نصب على المفعول به.

---

[1] باتريك شارودو، دومينيك مانغنو، معجم تحليل الخطاب، ص: 123.

[2] الاستراباذي، شرح الكافية، 300/1.

[3] نفسه، 300/1 .

الشواهد: م1 وم2 وم3 من المعارف الموسوعية تنتج الاستلزام السياقي: المجرورات المتعلقة بالفعل و التي يتعدى إليها الفعل تكون في محل نصب على المفعول به و بذلك يكون هذا الاستدلال تفسيرا عمليا للحكم على تلك المجرورات بصحة وقوعها موقع المفعول به بعد الفهم، و تطبيق هذا الفهم في السياق لتكتمل الدائرة الهيرمونطيقية للكفاءة التأويلية للرضيّ المنبنية على هذه الثلاثية: الفهم ، التطبيق ، و التفسير .

- **موضع نائب الفاعل :**

يتعرض الرضي للجار والمجرور الواقعان نائبا للفاعل في باب مفعول ما لم يسم فاعلة ، في شرحه لقول المصنف : " و إذا وجد المفعول به تعين له " [1]

فيقول: " قوله (الهاء عائدة على المصنف) : و إذا وجد المفعول به تعين له أي للقيام مقام الفاعل، وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشد منه لسائر المنصوبات، هذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون ، ووافقهم بعض المتأخرين ، فذهبوا إلى أن قيام المفعول به المجرور مقام الفاعل أولى ،لا أنه واجب ،استدلالا بالقراءة الشاذة :**﴿لَوْلاَ نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ﴾[الفرقان:32]**بالنصب، وبقول الشاعر :

ولولا ولدت فقيرة جرو كلب *** لسب بذلك الجرو الكلابا" [2]

يوجب المصنف قيام المفعول مقام الفاعل إذا وجد ، دون أن يذكر تعليلا لهذا الحكم، مما يدعو المؤول إلى التأويل ، و يكون إغفال التعليل من المصنف مؤشرا عليه .

و منه نرصد كفاءات المؤول :

1- الكفاءة اللسانية :

أ- **كفاءة نحوية** :عملت كفاءة المؤول النحوية على ملاءمة خطاب المصنف مع المعيار، بإيجاد تعليل للحكم الذي أطلقه المصنف بشأن قيام المفعول مقام الفاعل في حالة وجوده . و يتمثل في طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشد من طلبه لسائر المنصوبات ، وهو مذهب البصريين ، أما الكوفيون ومن وافقهم من المتأخرين ، فذهبوا إلى أن قيام المفعول به المجرور مقام الفاعل أولى لا لكونه واجبا .

ويستدلون على ذلك بالقراءة الشاذة على رأي الرضي "**لَوْلاَ نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ** " بالنصب ، و بيت شعري يشرحه البغدادي في : خزانة الأدب بقوله : " على أن الكوفيين و بعض المتأخرين أجازوا نيابة

---

[1] الاستراباذي ، شرح الكافية ، 189/1 .

[2] نفسه ، 192/1 .

الجار و المجرور عن الفاعل مع وجود المفعول الصريح"[1] و هذا البيت لجرير يهجو فيه الفرزدق و معنى البيت : " قفيرة أم الفرزدق"" ذم الشاعر قفيرة بأنها لو ولدت جروا لسبت جميع الكلاب بسبب ذلك الجر و لسوء خُلُقِهِ و خَلقِهِ " [2]

فالرضي يقول: على شاهد الكوفيين من القرآن قراءة شاذة ، و ابن جني يرى أن نيابة الجار والمجرور عن الفاعل في وجود المفعول الصريح أقبح الضرورة فيقول في الخصائص : " هذا من أقبح الضرورة، ومثله لا يعتد به أصلا، بل لا يثبت إلا محتقرا شاذا " [3].

وعليه فلا نيابة للجار و المجرور عن الفاعل في وجود المفعول به الصريح ، أما في حال غياب المفعول به ، فيقول الرضي : " و الأكثرون على أنه إذا فقد المفعول به ، تساوت البواقي في النيابة ، و لم يفضل بعضها بعضا ، و رجح بعضهم الجار و المجرور منها لأنه مفعول به لكن بواسطة حرف و رجح بعضهم الظرفين و المصدر لأنها مفاعيل بلا واسطة ، و بعضهم المفعول المطلق لأن دلالة الفعل عليه أكثر "[4]

ثم بين الرضي الأفضل و الأولى عنده فقال : " والأولى أن يقال كل ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره و تخصيص الفعل به ، فهو أولى بالنيابة ، و ذلك إذن اختياره "[5]

في حالة فقد المفعول به اختلفت آراء النحاة فيما ينوب عن الفاعل:

فهناك من يرى بالتسوية بين الجار و المجرور ، الظروف ، المصدر ، المفعول المطلق في النيابة عن الفاعل.

وهناك من يرى ترجيح الجار و المجرور لكونه مفعولا به (بالواسطة) و رجح آخرون الظرفين (ظرف المكان ، و ظرف الزمان) ، و المصدر لأنها مفاعيل بلا واسطة .

و رجح غيرهم المفعول المطلق لدلالة الفعل عليه أكثر .

أما رأي الرضي في هذه المسألة ، فأرجع النيابة عن الفاعل إلى عناية و اهتمام المتكلم و ما يريد تخصيص الفعل به . فذلك أولى في نظره بالنيابة عن الفاعل ، و هو إذن اختياره .

و يعني ذلك أن الرضي يجعل قصد المتكلم هو الفيصل في تقرير أولوية النيابة عن الفاعل ، فمتى يكون الجار و المجرور هو الاختيار الأمثل في نظر الرضي للنيابة عن الفاعل ؟

---

[1] البغدادي ، خزانة الأدب ، 337/1 -338.

[2] نفسه ، 337/1 .

[3] ابن جني ، الخصائص ،490/1.

[4] الاستراباذي ، شرح الكافية ،195/1 .

[5] نفسه ،195/1 .

و يوضح فاضل صالح السامرائي ذلك فيقول : " و الحق أن يقال أنه ينوب عن الفاعل ما كان أهم وأدخل في عناية المتكلم ، فإذا كان المجرور هو المهم أنيب ... و إذا كان الظرف هو المهم أنيب . فيقول مثلا : جُلس في الدار ، و اقتتل يوم الخميس "[1]

فالفعل جلس أراد المتكلم تخصيصه بالدار فأناب الجار و المجرور عن الفاعل . و كذلك الفعل اقتتل أراد المتكلم تخصيصه بيوم مخصوص هو يوم الخميس فأناب الظرف عن الفاعل .

فربط النيابة عن الفاعل بقصد المتكلم هو بعد تواصلي للظاهرة يتجاوز بعدها اللساني و هو ما سيتم التركيز عليه في الكفاءة السياقية الحالية.

أما ما يبرز كفاءته المعيارية النحوية ، فهو فهمه لآراء و ترجيحات النحاة فيما يخص ما ينوب عن الفاعل في وجود المفعول به و في حالة فقده ، و حسن عرضه و مناقشته لتلك الآراء و الترجيحات وإيجاد تعليلات مقنعة لها .

2- الكفاءة التداولية :

أ- كفاءة سياقية حالية :

عمل عدم تعليل المصنف للحكم الذي أطلقه بوجوب قيام المفعول به مقام الفاعل في حالة وجوده عمل كمؤشر سياقي دعا المؤول إلى إقامة تأويله ، و ذلك لأن السياق التعليمي الذي ورد فيه ملفوظ المصنف يفرض إيراد السبب و التعليل ، فخلو ملفوظ المصنف من هذا التعليل جعل ملفوظه شارد الورود ، غير ملائم لمقام التلفظ [2] ورد المؤول عدم الملاءمة إلى الملاءمة بإيراد تعليل لهذا الحكم .

كما أن المؤول سعى إلى تمرير معارفة لمخاطبه من خلال مقام تخاطبي معرفي تفرضه الحوارية الضمنية في كل كلام . فعرض رأي البصريين الذي علل له و عرض الرأي المقابل له و هو رأي الكوفيين الذين يجيزون نيابة المفعول به المجرور في وجود المفعول به الصريح .

كما توجه إلى مخاطبه بإطلاعه على ما ينوب عن الفاعل في حالة فقد المفعول به بأن عرض آراء وترجيحات النحاة و كل ذلك في مقام تخاطبي معرفي . و سياق حالي تداولي يقرر فيه الحقائق العلمية الثابتة .

ثم في ذات المقام و السياق، يقدم اختياره، و ما يفضله في هذه المسألة بأن يرجع النيابة عن الفاعل في حال فقد المفعول به إلى قصد المتكلم ، فما يريد المتكلم تخصيص الفعل به هو الأولى في النيابة.

---

[1] فاضل صالح السامرائي، معاني النحو ،71/2 .

[2] ينظر عبد السلام إسماعيلي ، في تداوليات التأويل ، ص 109 .

فيجعل المقام الخارجي (قصد المتكلم من عناصر المقام الخارجي على ما سبقت الإشارة إليه) يدخل في بناء المقام الداخلي (الملفوظ الذي يحتوى نائبا عن الفاعل في حال فقد المفعول به) و هكذا تبرز كفاءة المؤول السياقية الحالية من خلال تطبيقه لفهومه في السياق [1] بما يوضح الظاهرة اللغوية للمخاطب، وسياق تأويلها .

ب- كفاءة موسوعية :

تصنف كفاءات المؤول الموسوعية إلى :

- كفاءة موسوعية مشتركة : آراء البصريين و الكوفيين فيما ينوب عن الفاعل في حالة وجود المفعول به الصريح .

آراء النحاة فيما ينوب عن الفاعل في حالة فقد المفعول به .

- كفاءة موسوعية خاصة : تتعلق بالرضي و تتمثل في اختياره فيما ينوب عن الفاعل في حال فقد المفعول به إرجاع النيابة إلى قصد المتكلم و عنايته و اهتمامه) .
- عملت كفاءة المؤول الموسوعية على تنوعها في توجيه التأويل نحو : النيابة عن الفاعل في حال فقد المفعول يرجحها اختيار المتكلم و قصده .

– فإذا كان الجار و المجرور هو الأهم عند المتكلم ، فيكون هو النائب عن الفاعل .

– و إذا كان الظرف هو الأهم عنده كان الأولى بالنيابة عند الفاعل و هكذا في سائر ما ينوب عن الفاعل .

3- الكفاءة الاستدلالية :

ينطلق الرضي في مساره التأويلي من توضيح الأقوال المصرح بها :

يقول الرضي : " قوله (الهاء عائدة على المصنف) : و إذا وجد المفعول به تعين له أي للقيام مقام الفاعل ، و ذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشد منه لسائر المنصوبات " [2]

الاستدلال (1) : المفعول به في حال وجوده أحق بالنيابة عن الفاعل .

م1- الفعل المعتدي يطلب فاعلا و مفعولا به (معرفة نحوية مقررة)

م2- في حال غياب الفاعل ينوب عنه غيره (معرفة نحوية مقررة)

---

[1] ينظر : صلاح فضل بلاغة الخطاب و علم النص ، ص:66 .

[2] الاستراباذي ، شرح الكافية ، 192/1 .

م3- إذا وجد المفعول به تعين له أي للقيام مقام الفاعل فالفعل يطلبه أشد من سائر المنصوبات (مقدمة ظاهرة في قول الرضي)

م4- المفعول به الصريح موجود (يقرره قول الرضي).

الشواهد : م1 ، م2، م3،م4، من المعارف الموسوعية أنتجت الاستلزام السياقي : ينوب المفعول به الموجود عن الفاعل لطلب الفعل له أشد من غيره من المنصوبات .

- استدلال الرضي على اختياره النحوي في النيابة عن الفاعل في حال فقد المفعول به : يقول الرضي : " والأولى أن يقال : كل ما كان أدخل في عناية المتكلم و اهتمامه بذكره و تخصيص الفعل به، فهو أولى بالنيابة ، و ذلك إذن اختياره "[1]
- الاستدلال (2) : النيابة عن الفاعل ترجع لعناية المتكلم و اهتمامه (قصده في الكلام) .

م1: في حال فقد المفعول به ينوب عن الفاعل غيره (مقرر في قول الرضي)

م2: ما ينوب عن الفاعل في حال فقد المفعول به أنواع (جار ،و مجرور، ظرف، مصدر ، مفعول مطلق...) (يقرره قول سابق للرضي ....)[2]

م3: ليس المهم الأولى بالترجيح من هذه الأنواع (مجسدة في قول الرضي: و الأولى أن يقال).

م4: كل ما كان أدخل في عناية المتكلم و اهتمامه بذكره و تخصيصه الفعل له فهو أولى بالنيابة ...

م5: تختلف مقاصد و اهتمامات المتكلم من قول لآخر (يقرره الواقع)

الشواهد م1،م2،م2،م4،م5 من المعارف الموسوعية أنتجت الاستلزام السياقي: الأولى بالنيابة عن الفاعل في حال فقد المفعول به ما كان أدخل في عناية المتكلم و اهتماماته . وهكذا نجد الرضي يستدل على أحقية المفعول به في حال وجوده في القيام مقام الفاعل و النيابة عنه ، ثم استدلاله على اختياره النحوي فيما ينوب عن الفاعل في حال فقد المفعول به، يستدل في كل ذلك باستدلالات استنتاجية عملية تفسر ما يعالجه من ظواهر لغوية؛ و بذلك تكتمل الدائرة الهيرمونطقية عنده ابتداء بالفهم على مستوى اللساني، ثم التطبيق على المستوى السياقي، و أخيرا التفسير على المستوى الاستدلالي.

---

[1] نفسه ، 195/1 .

[2] نفسه.

خاتمة القسم الأول:

بعد مدارسة تعلق شبه الجملة في الكلام عند الرضي خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- تتعلق شبه الجملة بالمحذوف والمذكور: يكون تعلقها بالمحذوف في أربعة مواضع هي: الخبر، الصفة، الصلة، الحال. ويكون تعلقها بالمذكور فيما عدا هذه المواضع.

2- ما يمكن ضبطه بالنسبة للمتعلق المحذوف كون الرضيّ حصره في أربعة مواضع، لم يتطرق إلى ضبطها قبله أو كانت متناثرة وجمعها الرضيّ في هذه الأربعة، زاد عليها ابن هشام بعده أربعة مواضع أخرى، بما يحدد للمشتغل بالنحو والإعراب على الخصوص مجال التأويل فلا يقدّر متعلقا محذوفا في غير هذه المواضع مما ييسر له الإعراب، وإنشاء الكلام.

3- متعلق الظرف الواقع خبرا عند الكوفيين لا حاجة إلى تقديره، أما عند البصريين؛ فلا بد من تقديره لحاجة المعمول (الظرف) إلى عامل ينصبه ويقدّر عندهم بالأفعال العامة نحو: كائن، حاصل ...

4- تقدير المتعلق المحذوف عند القائلين بأصلية الخبر في الإفراد هو المفرد، وتقدير المتعلق المحذوف عند القائلين بأصلية الفعل في العامل هو الجملة.

5- رأي الرضيّ في هذه المسألة غير صريح، يفهم من السياق، وقد فُهم على أنه يميل إلى رأي القائلين بأصلية الفعل الذين يقدرون المتعلق المحذوف جملة؛ لأن تقدير الجملة يحقق من جهة التعلق، ويحقق المحل الإعرابي للظروف والجار والمجرور من جهة ثانية.

6- أمّا المتعلق المذكور، فيتعلق به الظرف والجار والمجرور، ويكون فعلا أو شبيها بالفعل (من المشتقات)، أو في معنى الفعل . وقد يقع الجار والمجرور المتعلقان بالفعل أو ما يشبهه مفعولا به بواسطة حرف الجر أو نائب الفاعل...

7- طبّق المؤول في تأويله للمتعلق المحذوف والمذكور كفاءاته الثلاث: اللسانية، التداولية والاستدلالية بما يسم تأويله بالتأويل التداولي على ما تقرره أوركيوني.

القسم الثاني: المصادر المؤولة.

المصدر المؤول هو من المركبات غير الإسنادية، وهو غير إسنادي لكونه لا يعد جملة يقول حسام أحمد قاسم: " وغير الإسنادي يتركب من كلمتين أو أكثر ولا يكون جملة ".[1]

يتألف المصدر المؤول من حرف مصدري أو موصول حرفي كما يصطلح عليه بعض النحاة ويعرفه صاحب كتاب الحدود في النحو: " هو ما أوِّل مع صلته بالمصدر، ولم يحتج إلى عائد ".[2]

والحروف المصدرية هي: أنْ، أنّ، ما، كي، لو.

وتكون صلاتها جملة اسمية أو فعلية نحو قوله تعالى: ﴿ **وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ** ﴾.[3] وقوله أيضا:﴿**وَاعْلَمُواْ أَنَّكُم مُّلاَقُوهُ** ﴾.[4] فالمصدر المؤوَّل في الآية الأولى " أنْ تصوموا " أنْ: حرف مصدري، وصلته جملة فعلية (تصوموا) وفي الآية الثانية: المصدر المؤول " أنّكم ملاقوه " أنّ: حرف مصدري وصلته جملة أسمية (اسم أنّ وخبرها) والمصدر المؤوَّل سمي كذلك لأنه ذو أصل مقدر يؤول به ويردّ إليه وهو المصدر الصريح. ويكون مفردا عند النحاة، ومن ثم يصح وقوع المصدر المؤوَّل في كل المواقع التي يقع فيها المصدر الصريح: مبتدأ، خبر، فاعل، مفعول به، ... ويقرر فاضل صالح السامرائي أهمية المصدرين الصريح والمؤول وعدم إمكانية الاستغناء عن أي منها فيقول:" إنّ أحد المصدرين لا يغني عن الآخر، ولا يسدّ مسدّه بل لكل منها خصائصه وغرضه ".[5] أما تعرض الرضيّ لموضوع المصادر المؤولة كان في حديثه عن الحروف المصدرية أثناء شرحه لقول المصنف:"حروف المصدر " ما "، " أنْ "، و " أنّ " فالأولان للفعلية، وأنّ للاسمية".[6]

أولا: المصادر المؤوَّلة من "ما" وصلتها، "أنْ" وصلتها، "أنّ" وصلتها:

1- المصدر المؤول من "ما" وصلتها:

يقول الرضيّ شرحا لقول المصنف أعلاه " أمّا "ما" فتوصل بالفعل المتصرف، إذ الذي لا يتصرف لا مصدر له، حتى يؤوَّل الفعل مع الحرف به، و لا توصل بالأمر؛ لأنه ينبغي أن يفيد المصدر المؤول به "

---

[1] حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنحو العربي، ص: 286.

[2] الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، ص: 156.

[3] البقرة / 184.

[4] البقرة / 223.

[5] فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، 132/3.

[6] الاستراباذي ، شرح الكافية ، 471/4 .

"ما " مع الفعل، ما أفاده" ما " مع ذلك الفعل، و إلا فليس مؤولين به، ألا ترى أنّ معنى﴿**بِمَا رَحُبَتْ**﴾ (**التوبة:118**). و " برحبها " شيء واحد"[1] و يعتبر الرضيّ ما تعرض له المصنف بشأن " ما " وصلتها شديد الاقتضاب ، و يحتاج إلى بسط وتفصيل، فكان ذلك داعيه للتأويل ومؤشرا عليه. ومنه نرصد كفاءات المؤوِّل:

1- **الكفاءة اللسانية:**

– **كفاءة نحوية:** عملت كفاءة المؤول على ملاءمة قول المصنف للمعيار بأن بسطت ما يحتاج إلى بسط مما تعلق بالحرف المصدري "ما" وصلته، فحدد شروطا لتأوّل "ما" وصلتها بمصدر صريح مفرد وهي:

- أن توصل ما بالفعل المتصرف[2] ، إذ الذي لا يتصرف لا مصدر له ، حتى يؤوَّل الفعل مع الحرف به .
- لا توصل بالأمر أي لا يكون فعل صلتها أمرا.

وعلل ذلك بأنه ينبغي أن يفيد المصدر، المؤول به " ما "مع الفعل ما أفاده "ما " مع ذلك الفعل. أي أن يفيد المصدر الصريح إفادة "ما" وصلتها. ويستشهد على ذلك بأن معنى " بما رحبت " و " برحبها " شيء واحد.

أما في حالة كون صلة "ما" فعل أمر فلا تستقيم حتى في اللغة، كأن نقول " ما قمْ " فضلا عن أن نقول هل أفادت إفادة " قيام " أم لا.

يقول المرادي: " واعلم أن ما " المصدرية توصل بالفعل الماضي والمضارع ولا توصل بالأمر " [3].

ثم يعرض الرضيّ لنوع جملة صلة " ما " فعلية أم اسمية فيقول: " وصلتها في الغالب فعل ماضي اللفظ مثبت كما ذكرنا أو منفي بلم نحو: " تهددني ما لم تلقني " و معناهما الاستقبال كما مر في باب الماضي، و يقل كونها فعلا مضارعا، و صلة ما لا تكون عند سيبويه إلا فعلية، و جوز غيره أن تكون اسمية أيضا و هو الحق، و إن كان ذلك قليلا، كما في نهج البلاغة " بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية"، وقال الشاعر:

أعلاقة أم الوليِّد بعدما *** أفنان رأسك كالثغام المخلس "[1]

---

[1] الاستراباذي ، شرح الكافية ، 471/4 .

[2] الفعل المتصرف ، ما كان منه ماض ، و مضارع و أمر ، أو كما عبر عنه الشلوبين : " اختلاف الأبنية للأزمنة " ينظر : الشلوبين ، شرح المقدمة الجزولية الكبير ، تح : تركي بن سهو بن نزال العتيبي : مكتبة الرشد ، الرياض ، ط:1 ، 1993 ، 285/1 .

[3] المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص : 331 ، 332 .

يقرر الرضيّ أن الغالب في صلة " ما " ورودها فعلية فعلها ماض مثبت أو منفي، ومعناهما للاستقبال ، و يقل ورودها فعلا مضارعا . وهو تحكيم من المؤول لأصول معيارية قررتها أصول النحو المتعارف عليها بين النحاة لاشتمال كلامه على مصطلحات هذا العلم : الغالب ، إن كان ذلك قليلا ... و صلة " ما" عند سيبويه لا تكون إلا فعلية . و لأجل ذلك يحكم بمصدرية " ما ".[2]

أما عند غيره فقد تكون اسمية أيضا . فيقبل الرضيّ ذلك و يقول " و هو حق " و إن كان قليلا ثم يستشهد بقول من نهج البلاغة " بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية و ببيت من الشعر:

أعلاقة أم الوليد بعدما *** أفنان رأسك كالثغام المخلس .

يشرحه البغدادي في الخزانة وينسبه إلى المرار الفقعسي، فيقول: "على أنّ "ما" فيه مصدرية على قول بعضهم خلافا لسيبويه فإنه جعل "ما" كافّة لبَعد عن الإضافة "[3]و انتهى إلى معنى البيت بقوله: "أتعلق أم الوليد بعد الكبر...و تصغير الوليدّ للتحبيب " .[4]وإذا كان سيبويه لم يقل بمصدرية " ما " في هذا البيت لكفها بعد عن الإضافة[5] فإن العكبري فيما نقله عنه : البغدادي ينفي ذلك بقوله: " وليست "ما" في البيت بكافة لبعد عن الإضافة، بل مهيِّئة للإضافة إلى الجملة".[6]

و يقول الجزولي في نوع جملة الصلة " ما ": " و أكثر ما توصل "ما" بالجملة الفعلية "[7] و عليه أضاف المؤول إلى ما قرره المصنف من فعلية صلة " ما " إمكانية ورودها اسمية عند بعض النحاة، إثراء للرصيد التأويلي للقارئ بتواضعات للنحاة معتبرة و إن كانت قليلة ، و إتاحة لإنشاء الكلام بإمكانيات تعبيرية متنوعة بين الفعلية الدالة على الحدوث و التجدد و الاسمية الدالة على الثبات و الدوام مما يعدد المعنى ، و ييسر الاستعمال.هذا الفهم من المؤول المراعي للوضع و الاستعمال جعله يحكم بإمكانية ورود صلة " ما " اسمية و إن كانت في الغالب فعلية . وهو ما يعكس كفاءته المعيارية.

---

[1]الاستراباذي ، شرح الكافية ، 472/4 .

[2]ينظر: سيبويه ، الكتاب ، 156/3 .

[3]البغدادي ، خزانة الأدب ، 11/ 233 .

[4]نفسه ، 233/11 .

[5]ينظر: سيبويه ، الكتاب ، 138/2 ، 139 .

[6]البغدادي ، خزانة الأدب ، 11/ 233 .

[7]الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو، تح: شعبان عبد الوهاب محمد، د.ن، د. ط، ص: 52.

2- الكفاءة التداولية:

أ- كفاءة سياقة حالية :

يسعى المؤوِّل إلى نقل معارفه التي يريد إيصالها لمخاطبه عن طريق استحضار مقام تخاطبي معرفي بينه و بين هذا المخاطب. و من القرائن الدالة على ذلك هي عبارات من قبيل : " ألا ترى أنّ ما رحبت و برحبها شيء واحد " فالضمير المستتر في الفعل ترى و الذي تقديره أنت يشير مقاميا إلى المخاطب ، الذي يعمل المؤول على تعريفه بالشروط الواجب توفرها في الحرف المصدري و صلته ليتأوّلا بمصدر بأن يكون فعل الصلة ماضيا في الغالب ، أو مضارعا على قلته ولا يكون أمرا و ذلك لتحقيق إفادة المصدر الصريح إفادة " ما " و صلتها و بغير هذه الشروط لا يتم التأوّل , و بتطبيق هذه الفهوم في السياق المقامي تمكن المؤول من إيصال فكرته لمخاطبه يقول في ذلك محمد سالم محمد الأمين الطلبة :" رجحان الفكرة الهدف على ما سواها إنما ينبع من حسن استغلال المبدع للإمكانات المتاحة نصية كانت هذه الإمكانيات أو مقامية".[1]

ب- كفاءة موسوعية :

تصنف الكفاءات الموسوعية الواردة في أقوال الرضيّ إلى :

- **كفاءة موسوعية مشتركة** [2] : مصدرية " ما " ، و أنْ تكون صلتها فعلية فعلها متصرف ، ماض أو مضارع ولا يكون أمرا باتّفاق النحاة يقول الرضيّ : " ولو جاز كون صلة الحرف أمرا ، لجاز ذلك في صلة أن المشددة و " ما " و " كي " و " لو " ولا يجوز ذلك اتفاقا " [3] ، و يشترك مع بعض النحاة في القبول باسمية صلة " ما " .
- **كفاءة موسوعية خاصة:** يختص بها الرضيّ، فالشروط التي وضعها لتأوّل الحرف المصدري " ما " مع صلته لم تصادف عند غيره، و إن صودفت لا يذكرونها شروطا للتأوّل بل على سبيل مواصفات صلة الحرف المصدري " ما " كما أن تفسيره لمنع ان تكون صلة " ما " أمرا ، لم يصادف عند غيره ، إذ ربط

---

[1] محمد سالم محمد الأمين الطلبة، مفهوم الحجاج عند بيرلمان و تطوره في البلاغة المعاصرة، ضمن كتاب الحجاج مفهومة و مجالاته، إشراف: حافظ إسماعيلي علوي ، 523/1 .

[2] هذه المعارف مشتركة بينه و بين مخاطبه من صنف النحاة، لكن هناك معارف مشتركة بينه و بين مخاطبه من المشتغلين بالنحو من هم دون النحاة، فتكون معارف نحوية معروفة و مقررة .

[3] الاستراباذي، شرح الكافية ، 471/4 .

وصل الحرف المصدري " ما " بفعل الأمر بعدم تحقق إفادة المصدر الصريح إفادة ما وصلتها الأمرية . بما يؤكد للمؤول كفاءة موسوعية متميزة.

عملت كفاءة المؤوِّل الموسوعية على توجيه التأويل نحو تأويل "ما" وصلتها بمصدر صريح وفق شرطين: شرط مبنوي يتعلق بصلة "ما"، وشرط مضموني يتعلق بإفادة المصدر الصريح إفادة "ما" وصلتها.

3- الكفاءة الاستدلالية:

ينطلق المسار التأويلي للرضيّ من توضيح الأقوال المصرح بها :يقول الرضيّ: " أما " ما " فتوصل بالفعل المتصرف، إذ الذي لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول الفعل مع الحرف به " [1]

الاستدلال (1) : م1 : إذا وصلت " ما " بفعل متصرف تؤلف مع صلتها مصدرا مؤوَّلا (يقرره قول الرضيّ أعلاه)

م2 : الفعل الذي وصلت به " ما " غير متصرف (يقرره قول الرضيّ) .

ن : لا تؤلف " ما " مع صلتها ذات الفعل غير المتصرف مصدرا مؤولا .

الشاهدان : م1 ، م2 من المعارف الموسوعية ينتجان الاستلزام السياقي : يشترط في صلة " ما " أن يكون فعلها متصرف حتى تؤول هي و صلتها بمصدر .

- استدلال الرضيّ على منعه أن توصل " ما " بفعل الأمر:

يقول الرضيّ: " ولا توصل بالأمر لأنه ينبغي أن يفيد المصدر المؤول به " ما " مع الفعل ما أفاده " ما " مع ذلك الفعل وإلا فليس مؤولين به ..." [2]

الاستدلال (2) : م1 : توصل " ما " بالفعل المتصرف و تؤوَّل بمصدر (الاستدلال السابق) .

م2 : الفعل المتصرف هو ما كان منه الماضي والمضارع و الأمر (معرفة موسوعية مقررة في النحو) .

م3 : وصل " ما " بفعل الأمر لا يقرره الوضع و لا الاستعمال ، ولا تواضع النحاة . [3]

ن : توصل " ما " بالفعل الماضي و المضارع ، و لا توصل بفعل الأمر .

الشواهد : م1 ، م2 ، م3 من المعارف الموسوعية تنتج الاستلزام السياقي : لا توصل "ما" بالأمر .

---

[1] الاستراباذي ، شرح الكافية ، 1/ 471 .

[2] نفسه، 1/ 471 .

[3] يقول الرضيّ : و لو جاز كون صلة الحرف أمرا لجاز ذلك في صلة أن المشددة و " ما " ، و " كي " و " لو " ، و لا يجوز ذلك اتفاقا " ينظر : نفسه ، 471/1 .

و عليه فـ" ما " كحرف مصدري و فعل الأمر لا يؤلفان مصدرا مؤولا لعدم إمكانية وصلها ب " ما " على ما قرره الوضع و الاستعمال و تواضع النحاة و استدلالات الرضيّ السابقة تفسر عمليا الشرط الواجب توفره في الصلة حتى تتأوّل مع الحرف المصدري بمصدر مفرد و كان ذلك بعد الفهم لهذه الأحكام و التطبيق عليها في السياق بما يتمم دائرة الكفاءة التأويلية للرضيّ.

2- المصدر المؤوَّل من " أنْ " وصلتها:

يعالج الرضيّ شروط صلة " أنْ " للتأوّل بمصدر، فيقول: " و أما "أنْ" المصدرية، فلا تدخل إلا على الفعل المتصرف، و هو إما ماض كقوله تعالى: **{ لَوْلاَ أَن مَّنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا}[القصص:82]** ، أو مضارع، ولها فيه خاصة تأثيران آخران: نصبه و تخصيصه بالاستقبال، أو أمر، أو نهي على مذهب سيبويه ..."[1]

ثم يقول : " و المصدر المؤوَّل به " أنْ " مع الأمر لا يفيد معنى الأمر فقولك كتبت إليه "أنْ" قم " ليس بمعنى القيام ، لأن قولك " بالقيام " ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك : " أنْ قمْ " ، ويتبين بهذا أنَّ صلة " أنْ " لا تكون أمرا ولا نهيا خلافا لما ذهب إليه سيبويه ، وأبو علي ، و لو جاز كون صلة الحرف أمرا، لجاز ذلك في صلة أن المشددة ، و" ما " و "كي " و " لو " ، و لا يجوز ذلك اتفاقا " [2]

بسط الرضيّ القول في الحرف المصدري " أنْ " وصلته بعد أنْ أوجز فيه المصنف كثيرا بأن اكتفى بتسميته و تحديد نوع صلته (فعلية) مما دعا المؤول إلى إقامة تأويله و اعتبار ذلك مؤشرا عليه .

و منه نرصد كفاءات المؤوِّل:

1- الكفاءة اللسانية :

عملت كفاءة المؤوِّل المعيارية على ملاءمة قول المصنف للمعيار بأن بسطت ما يحتاج إلى بسط وتفصيل ، فوضع للحرف المصدري " أنْ " شروطا ليصح تأوّله بمصدر مفرد مع صلته، و هذه الشروط هي نفسها شروط " ما " و صلتها مع تخصيص بسيط كون " أنْ " لها وظيفة خاصة إضافة إلى مصدريتها و هي أن تنصب الفعل المضارع و تخصصه بالاستقبال .

ونذكر هذه الشروط مجددا لنبرز مناسبتها للحرف المصدري " أنْ " :

أ- ألاَّ يكون فعل صلة " أنْ " إلاَّ متصرفا ماضيا ، أو مضارعا ، و قد يكون أمرا أو نهيا على ما ذهب إليه سيبويه [3] وأبو علي[1].

---

[1] الاستراباذي ، شرح الكافية ، 472/4 .

[2] نفسه ، 471/4 .

[3] ينظر : سيبويه ، الكتاب ، 162/3 .

ب- لا يكون فعل صلة " أنْ " عند الرضيّ أمرا[2] ، وعلَّل منعه ذلك لأنه لا يحقق إفادة المصدر الصريح إفادة " أنْ " وصلتها، ووضّح الرضيّ ذلك من خلال مثال سيبويه الذي استدل به على أمرية فعل صلة " أنْ " و هو : " كتبت إليه أنْ قمْ " فالمصدر الصريح من الفعل قم هو القيام ، والمصدر المؤلف من " أنْ " وصلتها (أنْ قمْ) لا يستويان في المعنى، فالأول دال على حدث القيام، أما الثاني: ففيه معنى الأمر (طلب حصول الحدث: أنْ قمْ فيه معنى طلب القيام) أي القيام ليس فيه معنى طلب القيام .

وكذلك النهي: كأنْ نقول كتبت إليه ألاَّ تقم، فالقيام ليس بمعنى طلب الكف عن القيام وعليه فصلة "أنْ" لا يكون فعلها أمرا ولا نهيا. ثم عزز استدلاله بإجماع النحاة حول عدم جواز وقوع فعل صلة " أنْ " أمرا مع الحروف المصدرية: أنّ المشددة، " ما "، " كي "، " لو " فعدم جواز ذلك مع هذه الحروف يجوِّز عدم جواز هذا الوقوع مع " أنْ " فهي حرف مصدري بالأصالة.

وفي حالة فقد أحد شرطي التأوّل السابقين لا تتأوّل أن وصلتها بمصدر:

1- فإذا فقد شرط التصرف بأن كان الفعل جامدا يقول في ذلك ابن مالك: " و عُلِم بذكر التصرف قيدا لما توصل به " أنْ "، أنها لا توصل بما لا تصرف له من مضارع كينبغي، ولا ماض كعسى، ولا أمر كهلمَّ في لغة بني تميم " [3]

و يقول عبد القاهر الجرجاني في "أنْ" التي صلتها ليس: **﴿وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى﴾** (**النجم:39**) جاز أن يقع ليس، و هو فعل بعد أنْ و هي مخففة من الثقيلة ... أنّ ليس فعل جامد لا تصرف له " [4]

بما يعني أنَّ " أنْ " التي يقع بعدها فعل جامد كليس هي "أنْ" المخففة من أن الثقيلة وليست "أنْ" الناصبة للفعل المضارع (المفتوحة الساكنة النون) .

فذِكْر الرضيّ لشرط التصرف نابع من وعيه بوظيفة الحرف المصدري " أنْ " كحرف مصدري يتأوّل مع صلته بمصدر [5] وفق شروط، و من وعيه بوظيفة هذا الحرف الخاصة وهي نصبه للفعل المضارع. وإذا

---

[1] ينظر : عبد القاهر الجرجاني ، المقتصد في شرح الايضاح ، تح : كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة و الإعلام ، الجمهورية العراقية ، 1982 ، 488/1 .

[2] يخالف سيبويه في هذا إضافة إلى الرضيّ أبو حيان و يعد موضع " أن " موضعا لأن تكون فيه " أن " تفسيرية . ينقل ذلك ابن هشام في المعنى مع موافقته لرأي سيبويه . ينظر : ابن هشام ، المغني ، ص : 34 ، 35 .و الكفوي ، الكليات ، تح : عدنان درويش و محمد المصري ، مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط: 2 ، 1998 ، ص : 193 .

[3] ابن مالك ، شرح التسهيل ، 223/1 ، الاستراباذي ، شرح الكافية ، 29/4 .

[4] عبد القاهر الجرجاني ، المقتصد في شرح الإيضاح ، 485/1 .

[5] يتحدث فاضل صالح السامرائي عن هذه الوظيفة للحرف المصدري .ينظر فاضل صالح السامرائي ، معاني النحو ، 274/1

خرجت صلة "أنْ" عن قيد التصرف صار حرفا مصدريا آخر غير موضوع الحديث. فذلك الشرط ممَّا استلزمه فهمه واستيعابه لهذه الظواهر.

2- وأما إذا فقد شرط عدم أمرية الصلة: فإن إفادة المصدر الصريح إفادة " أنْ " مع صلتها لا تتحقق، و بذلك لا يمكن تأوّلهما بمصدر صريح في نظر الرضيّ و بناء على تقدم:

تظهر بما لا يدع مجالا للشك كفاءة المؤوّل في فهم ظاهرة تأوّل الحرف المصدري " أن " وصلته بمصدر؛ فجعله يضع لها شروطا لتحققها. مما يعكس كفاءته المعيارية .

2. الكفاءة التداولية :

أ- كفاءة سياقية حالية :بما أنّ الحوارية إما صريحة في الكلام أو ضمنية؛ فإنَّ خطاب الرضيّ يحتوي هذه الحوارية إن لم يكن في شكلها الأول، ففي شكلها الثاني:

فالرضيّ يخاطب ضمنيا محَاورا أو مخَاطبا يعمد إلى تزويده ببعض المعارف حول " أنْ " وصلتها وشروط تأوّلهما بمصدر صريح في مقام تخاطبي معرفي و استشهد على ما ذهب إليه بآية من القرآن الكريم، فطبق هذه المعرفة في سياق حيّ واقعي للغة الطبيعية : يتخاطب فيه اثنان . يقول أحدهما للآخر، لوْلا أنْ منَّ الله علينا لخُسف بنا مثل ما خُسف بقارون ، وحالهم حال تندم على ما تمنوا بالأمس أن يؤتوا مثل ما أوتي قارون [1]فكانت صلة " أنْ " فعلا متصرفا ماضيا محققا لشروط تأوّله مع " أنْ " بمصدر هو "امتنان" .

والرضيّ في منعه أن تكون صلة " أنْ " أمرا يُوجِدُ مقاما تخاطبيا بينه وبين مخَاطَبه، تقف كاف الخطاب في لفظة "قولك " مشيرا مقاميا عليه .فينقل له من خلال هذا المقام التخاطبي المعرفي عِلَلَ منعه أن تكون صلة " أن " أمرا، و يدعم تعليله بما استحضره من معرفة مشتركة بينه وبين النحاة في عدم تجويز أن تكون صلة الحروف المصدرية على اختلافها أمرا والمعرفة المشتركة أحد عناصر السياق المقامي على ما يذهب إليه طه عبد الرحمن فيما ينقله عنه إدريس مقبول: " من عناصر السياق في التداوليات الحديثة، العنصر الذواتي، ويشمل المعرفة المشتركة، وهي معرفة معقدة التركيب .[2]

[1] الزمخشري ، الكشاف ، 527/4 .

[2] إدريس مقبول ، الأسس الابستمولوجية و التداولية للنظر النحوي عند سيبويه ،ص: 305 .

ب – كفاءة موسوعية:

تصنف كفاءات المؤوّل الموسوعية إلى:

كفاءة موسوعية مشتركة : كون صلة " أنْ " فعلية و فعلها متصرف، ماض، أو مضارع .و كذا منعه أنْ تكون صلتها أمرا، وهو ما يشترك فيه مع غيره من النحاة .

1- **كفاءة موسوعية خاصة** : كونه يضع شروطا يجب تحققها لتأوّل الحرف المصدري "أنْ" مع صلته،و هما شرط الصلة ، و شرط إفادة أنْ وصلتها إفادة المصدر الصريح الذي يتحقق بعدم أمرية صلة أنْ.

وعملت الكفاءة الموسوعية للرضيّ على توجيه التأويل نحو تأوّل "أنْ" وصلتها بمصدر صريح وفق شرطين:

شرط مضموني، وشرط مبنوي.

2– الكفاءة الاستدلالية :

ينطلق المسار التأويلي للرضيّ من توضيح الأقوال المصرح بها :

يقول الرضيّ : " و أما " أنْ " المصدرية ، فلا تدخل إلا على الفعل المتصرف ، و هو إمَّا ماض أومضارع..."[1]

- استدلال الرضيّ على كون فعل صلة "أنْ" لا يكون إلا متصرفا.

الاستدلال (1): م1: الفعل قد يكون جامدا أو متصرفا (معرفة موسوعية ضمنية استحضرها الرضيّ).

م2: أنْ المصدرية الناصبة إما أنْ تدخل على الفعل الجامد أو المتصرف.

م3: أنْ المصدرية الناصبة للفعل المضارع لا تدخل على الفعل الجامد (معرفة موسوعية مقررة في النحو).

ن : أنْ المصدرية الناصبة للفعل المضارع لا تدخل إلا على الفعل المتصرف .

الشواهد: م1 ، م2 ، م3 من المعارف الموسوعية تنتج الاستلزام السياقي : "أنْ" المصدرية الناصبة للفعل المضارع لا تدخل إلا على الفعل المتصرف .

- استدلال الرضيّ على امتناع أن تكون صلة " أنْ " أمرا .

[1] الاستراباذي ، شرح الكافية ، 472/4 .

يقول الرضيّ : " و المصدر المؤول به " أنْ " مع الأمر لا يفيد معنى الأمر فقولك " كتبت إليه أنْ قمْ " ليس بمعنى القيام ، لأن قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك (أن قم) و يتبين بهذا أن صلة " أنْ " لا تكون أمرا و لا نهيا ..."[1]

- الاستدلال (2): م1 : فعل الأمر قم كما مثل الرضيّ معناه طلب القيام .

م2 : المصدر الصريح منه القيام .

م3 : هل أفاد القيام إفادة طلب القيام في " أنْ قمْ " ؟

الجواب : لم يفد ذلك .

م4 : عدم تحقق هذه الإفادة يعني عدم تأوّل "أنْ" و الأمر بالمصدر[2]

م5 : لكن "أنْ" كحرف مصدري وظيفته التأوّل بمصدر مع صلته (معرفة موسوعية مضمنة في قول الرضيّ يتضمنها اسمه حرف مصدري) [3]

ن : "أنْ" حرف مصدري لا يوصل بالأمر .

الشواهد: م1 ، م2 ، م3 ، م4 ، م5 من المعارف الموسوعية تنتج الاستلزام السياقي: لا تكون صلة " أنْ " أمرا. وبهذه الاستدلالات العملية يثبت الرضيّ الشروط الواجب توفرها في الصلة حتى تتأوّل والحرف المصدري بمصدر صريح مفرد .

3. المصدر المؤول من أنّ وصلتها:

و كذلك الشأن في "أنّ" المشددة وصلتها، يبين نوع الصلة ، وشروطها في العمل ، و عدم العمل، فيقول: " وأما أنّ المشددة، فتوصل بمعموليها إذا كانت عاملة، وإذا كفّت، فبالجملة الاسمية أو الفعلية"[4].

والمصنف عند تعرضه للحرف المصدري أنّ المشددة ذكر صلته على أنها اسمية و لم يتعرض إلى ذكر إمكانية أن تكون فعلية أيضا (حالة عدم عمل أنّ المشددة) مما دعا المؤوِّل إلى الإضافة و التكميل، واعتبار ما عرضه المصنف داعيا إلى التأويل و مؤشرا عليه .

ومنه نرصد كفاءات المؤول:

---

[1] ابن مالك، شرح التسهيل، 471/4 .

[2] الاستراباذي ، شرح الكافية ، ، 471/4 .

[3] سبقت الإشارة إلى تأكيد فاضل صالح السامرائي على هذه الوظيفة .

[4] الاستراباذي ، شرح الكافية ، 473/4 .

1- الكفاءة اللسانية :

عملت كفاءة المؤول النحوية المعيارية على ملاءمة ما عرضه المصنف مع المعيار.فالمصنف تعرض لأنّ المشددة كحرف مصدري، صلته جملة اسمية لكن المؤوّل أضاف ما رآه مناسبا لتوضيح هذا الحرف المصدري ، و إبراز وظيفته و الكشف عن التناسب بينه و بين الحرفين المصدرين " أنْ " و " ما " ؛ ممَّا جعل أحكام هذه الثلاثة تتشابه (شروط التأوّل ، وظيفة التأوّل مع الصلة بمصدر صريح مفرد ، اشتراكها في امتناع أنْ تكون صلتها أمرا) .

ومن باب هذا الشبه بين هذه الثلاثة لم يذكر الرضيّ شروط تأوّل أنّ المشددة مع صلتها لسابق ذكرها مع " أنْ " و " ما ".

كما لم يتعرض لامتناع وصلها بفعل الأمر لسابق التطرق إليه أيضا مع " أنْ ". و هذا التشابه القوي بين الأحرف المصدرية الثلاثة دعا " برجشتراسر " إلى ادّعاء التطابق بينها فقال: " وإذا تساءلنا عن الفرق بين " أنْ " و" أنّ " وبين " ما " مع صرف النظر عن الحالات التي تفي فيها " أنْ " بوظيفة خاصة بها فتعمل في نصب الفعل ، وجدنا أن التطابق بينها كثير ... و قد تُمِيز العربية بين " أنْ " و " أنّ "و بين " ما " في المعنى " [1].

كما نجد ذكر الرضيّ لوصل أن المشددة في حالة عدم عملها بالجملة الفعلية أو الاسمية ليس فضل كلام ؛و إنما ليدفع به وهم أن يُظنّ أن تأوّل الحرف المصدري "أنَّ" مع صلته يكون في حالة العمل؛ أمَّا في حالة عدم عملها فلا تؤوَّل ، فوظيفة أنّ كحرف مصدري مستقلة عن كونها حرفا مشبها بالفعل، وهي لفتة من الرضيّ يندر وجودها عند غيره. ممَّا يؤكد كفاءته النحوية المعيارية المنبنية على فهم الظواهر اللغوية المرتبط بتفسيرها " فالفهم يبدأ و ينتهي بالتفسيرات "[2].

2. الكفاءة التداولية :

أ- كفاءة سياقية حالية :

يتجه المؤوِّل إلى مخاطَبه في حوارية ضمنية في خطابه ممررا له معارف حول أنّ المشددة في تأوّلها مع صلتها بمصدر مفرد في حالتي العمل و عدمه، فتكون صلتها في حال العمل اسمية، وفي حال عدم العمل

---

[1] برجشتراسر ، التطور النحوي ، تر : رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط: 4 ، 2003 ، ص : 189 ، 190 .

[2] سعيد توفيق ، في ماهية اللغة و فلسفة التأويل ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط: 1 ، 2002 ، ص:100 .

اسمية أو فعلية. وذلك في مقام تخاطبي معرفي لمساعدة مخاطَبه على فهم هذه الظواهر من خلال تطبيق الفهم في السياق، وهو ما يعد كفاءة سياقية حالية للمؤول .

ب–كفاءة موسوعية :

تصنف كفاءات المؤول الموسوعية إلى:

- كفاءة موسوعية مشتركة: حول الحرف المصدري أنّ المشددة وصلته جملة اسمية، وحول امتناع أنْ تكون صلته أمرا، فهي من المعارف المشتركة بينه وبين النحاة.
- كفاءة موسوعية خاصة: كونه لفت الانتباه إلى مصدرية أنّ المشددة في حال عدم عملها، وكون صلتها اسمية أو فعلية .
- عملت كفاءة المؤوّل الموسوعية على توجيه التأويل نحو تأوّل أنّ المشددة وصلتها بمصدر صريح، وفق شروط في حالتي العمل وعدم العمل.

3. الكفاءة الاستدلالية :

ينطلق المسار التأويلي للرضيّ من توضيح الأقوال و التصريح بها .

يقول الرضيّ: "وأما أن المشددة، فتوصل بمعموليها إذا كانت عاملة، وإذا كفّت، فبالجملة الاسمية أوالفعلية."[1]

الاستدلال (1): على أن صلة أن المشددة جملة اسمية في حال العمل:

م1 : الحرف المصدري تكون صلته إمَّا جملة اسمية أو فعلية (ما يقرره الرضيّ في أقواله) .

م2 : تدخل أنّ المشددة على الجملة الاسمية لا الفعلية في حال العمل (معرفة نحوية مقررة) .

م3 : الحرف المصدري صلته تليه مباشرة (لا تتقدم عليه و لا تفصل عنه) [2]

ن : صلة أنّ المشددة جملة اسمية في حال العمل .

الشواهد : م1 ، م2 ، م3 تنتج الاستلزام السياقي : صلة أنّ المشددة جملة اسمية في حال العمل .

- استدلال الرضيّ على كون صلة أنّ المشددة في حال عدم العمل اسمية أو فعلية يقول الرضيّ: "...وإذا كفت، فبالجملة الاسمية أو فعلية " [3]

الاستدلال (2): م1: إذا كانت أنّ المشددة عاملة فصلتها جملة اسمية (من الاستدلال السابق).

---

[1] الاستراباذي ، شرح الكافية ، 473/4 .

[2] معرفة موسوعية ، يتواضع عليها النحاة و منهم الرضيّ . نفسه ، 30/4 .

[3] نفسه، 473/4 .

م2: أنّ المشددة غير عاملة، لكن لها صلة (وضعا و استعمالا)

م3: الصلة قد تكون جملة اسمية أو فعلية (ما يقرره الرضيّ وغيره من النحاة).

ن: أنّ المشددة غير العاملة صلتها جملة اسمية أو فعلية.

الشواهد: م1، م2، م3 من المعارف الموسوعية تنتج الاستلزام السياقي:

إذا كفّت أنّ المشددة عن العمل فصلتها جملة اسمية أو فعلية .

وبهذه الاستدلالات ينتهي الرضيّ إلى تفسير نوع صلة أنّ المشددة في حالتي العمل وعدم العمل. وبذلك تكتمل دائرة كفاءته التأويلية المنبنية على الفهم، والتطبيق، والتفسير.

ثانيا: المصادر المؤولة من "كي" و "لو" وصلة كل منهما:

"كي" و "لو" كحرفين مصدريين لم يتعرض لهما المصنف، لكن الرضيّ عدهما من الحروف المصدرية بشروط، ويتضح ذلك من خلال قوله: " ومن الحروف المصدرية "كي" إذا دخلتها لام التعليل نحو " لكي تخرج "، وهي بمعنى "أنْ"، وتختص بالمضارع، وقد ذكرنا الخلاف فيها في نواصب الفعل المضارع، فمن حتَّم كونها حرف جر، لم يجعلها في مثالنا مصدرية، بل قدر " أنْ " بعدها " [1]

ويقول في " لو ": " ومنها " لو " إذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني نحو قوله تعالى:﴿**وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ** ﴾ (**القلم:9**) واستشهد أيضا بقول الشاعر:

تجاوزت أحراسا إليها ومعشرا *** عليَّ حراصا، لو يسرون مقتلي.

وصلتها كصلة " ما " إلاَّ أنَّها لا تنوب عن ظرف الزمان " [2]

إضافة الرضيّ لـ "كي" و "لو" إلى الحروف المصدرية تكميلا منه لما أغفله المصنف مما دعاه إلى إقامة تأويله. وكان هذا الإغفال مؤشرا عليه.

و منه نرصد كفاءات المؤول :

1- الكفاءة اللسانية :

عملت كفاءة المؤول النحوية المعيارية على ملاءمة ما أغفله المصنف للمعيار بتكميله بإدراج "كي" و" لو" ضمن الحروف المصدرية و لكن بشروط:

أ- شروط انضمام كي للحروف المصدرية :

- إذا دخلت لام التعليل على كي نحو " لكي تخرج "

---

[1] الاستراباذي ، شرح الكافية ، 473/4 .

[2] نفسه ، 473/4 ، 474 .

– أن تكون بمعنى أنْ و تختص بالمضارع .

و ذكَر أنّ من حتم كونها حرف جر، فهي ليست مصدرية و تقدر " أنْ " بعدها .

ب– شروط انضمام " لو "إلى الحروف المصدرية :

- إذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني مثل ودّ، يودّ.
- أن تكون صلتها كصلة "ما".

و إذا حققت كل منهما شروط الانضمام للحروف المصدرية كان لها نفس شروط الحروف المصدرية السابقة في التأوّل بمصدر صريح مفرد مع صلاتها؛ ولأن " لو " أُختلف كثيرا حول مصدريتها دعم الرضيّ حكمه بشواهد مسموعة من القرآن الكريم : " ودوا لو تدهن "، و من الشعر : بيت لأمرئ القيس يشرحه البغدادي في خزانة الأدب بقوله : " عليَّ حراصا لو يسرون مقتلي هو عجز من بيت لأمرئ القيس و هو :

تجاوزت أحراسا إليها ومعشرا *** علي حراصا لو يسرون مقتلي.

على أن " لو " فيه مصدرية ... [إلى أن قال في معنى البيت]: يقول تجاوزت في زيارتي إليها أهوالا كثيرة، وقوما يحرسونها حراصا على قتلي جهارا ".[1]وبين أول شرحه للبيت وآخره مناقشة حول مصدرية "لو" أو عدمها.

وعليه فتأوّل "كي" و "لو" كُلٌّ مع صلته بمصدر رهين بانضمامهما إلى الحروف المصدرية بتحقيق شروط هذا الانضمام وشروط التأوّل. فهذا الفهم الدقيق لهاتين الظاهرتين اللغويتين يؤكد كفاءة المؤول التأويلية المعيارية.

2. الكفاءة التداولية:

أ–كفاءة سياقية حالية:

يستدعي الرضيّ في نقله للمعارف المتعلقة بـ "كي" و "لو" كحرفين مصدريين، والشروط الواجب توفرها فيهما لينضما إلى هذه المجموعة، ويصيران إلى التأوّل بمصدر مفرد يستدعي مقاما تخاطبيا معرفيا بينه وبين مخاطَبه في حوارية ضمنية يتضمنها خطابه، وسعيا منه لاستيعاب مخاطبه لهذه المعارف طبَّق فهمه في السياق المقامي باستدعاء هذا المقام التخاطبي بينه وبين المخاطَب. ودعم فهمه المطبق في السياق بتطبيق هذه المعرفة في سياق حي واقعي تضمنته الآية الكريمة من قوله تعالى: "ودوا لو تدهن"

[1]البغدادي، خزانة الأدب، 239/11.

فالله عزَّ وجل يخاطب نبيه الكريم بأن المكذبين لك تمنوا لو تلين وتصانع، فيفعلون ذلك. يقول الزمخشري: "على معنى: ودوا لوتدهن فهم يدهنون حينئذ. أو ودّوا إدهانك فهم الآن يدهنون؛ لطمعهم في إدهانك ".[1] فالمقام التخاطبي في الآية ساهم في بناء المقال على تلك الصورة، صورة الحرف المصدري " لو " مسبوقا بفعل يفيد معنى التمني، يتأوّل مع صلته " تدهن " وهي جملة فعلية فعلها مضارع بمصدر صريح هو " إدهان " على ما فسره الزمخشري. وهذا التطبيق في السياق الذي عمد إليه الرضيّ يؤكد كفاءته السياقية الحالية.

ب–كفاءة موسوعية:

تصنف كفاءات الرضيّ الموسوعية إلى:

1- كفاءة موسوعية مشتركة:

اعتبار " كي " حرفا مصدريا عند اقترانها بلام التعليل، وتضمنها معنى أن واختصاصها بالمضارع، يشاركه في هذه المعرفة غيره من النحاة يقول المرادي: " كي: أن تكون حرفا مصدريا بمعنى أن. ويلزم اقترانها باللام لفظا أو تقديرا ".[2]

اشتراكه مع بعض النحاة في اعتبار " لو " مصدرية، يقول ابن هشام: " و أكثرهم لم يثبت ورود " لو " مصدرية، و الذي أثبته الفرّاء، وأبو علي، وأبو البقاء، والتبريزي، و ابن مالك " [3] ولم يذكر بين هؤلاء المثبتين الرضيّ على الرغم من صراحة نصه على مصدريتها إذا حققت شروط ذلك و قوله شاهد على اعتبار مصدريتها والقرينة قوله "ومنها لو " فالهاء تعود على الحروف المصدرية.

- اشتراكه مع غيره من النحاة في وضع شروط لالتحاق كي، ولو بالحروف المصدرية. التحاق "كي" بالحروف المصدرية يقف شاهدا عليه قول المرادي أعلاه، أما الاشتراك في وضع شروط لالتحاق لو بالحروف المصدرية فيقف شاهدا عليه أقوال ابن مالك في شرح التسهيل:

" ومنها "لو" التالية غالبا مُفْهِم تمنّ وصِلتُها كصلة " ما " في غير نيابة، وتغني عن التمني، فينتصب بعدها الفعل مقرونا بالفاء "[4].

---

[1] الزمخشري ، الكشاف ،181/6 .

[2] المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص: 263.

[3] ابن هشام، المغني،ص:259.

[4] ابن مالك، شرح التسهيل، 1/ 223.

وقوله أيضا: " وأما "لو" المصدرية فعلامتها أن تصلح في موضعها " أنْ " وأكثر وقوعها بعد ما يدل على تمنّ كقوله تعالى: ﴿ **يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ** ﴾(**البقرة:96**)، وقد تكون غير مسبوقة بتمنّ... "[1]

وعملت الكفاءة الموسوعية على توجيه التأويل نحو تأوّل "كي" و "لو" كلّ مع صلته بمصدر صريح مفرد بتحقق شروط الانضمام والتأوّل.

3. الكفاءة الاستدلالية:

ينطلق المسار التأويلي للرضيّ من توضيح الأقوال المصرح بها:

يقول : " و من الحروف المصدرية "كي" إذا دخلتها لام التعليل ...." [2]

الاستدلال (1): استدلال الرضيّ على كون "كي" من الحروف المصدرية.

م1 : "كي" حرف نصب ، يجوز اقترانه بلام التعليل[3] و هي بمعنى "أنْ" لكون "أنْ" أصل في النصب .

م2 : إذا اقترنت "كي" بلام التعليل و تضمنت معنى "أنْ"، و كانت ناصبة للفعل المضارع فهي حرف مصدري (ما تقرّره المقدمة الظاهرة للرضيّ) .

ن: بما هي "كي "كذلك فهي حرف مصدري.

الشاهدان: م1، م2 من المعارف الموسوعية ينتجان الاستلزام السياقي: "كي" حرف مصدري لاقترانه بلام التعليل.

– استدلال الرضيّ " على مصدرية " لو ".

يقول الرضيّ: " ومنها "لو" إذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني ... " [4].

الاستدلال (2): م1: يكثر مجيء " لو " بعد فعل يفهم منه معنى التمني [5] (سماعا و يقرره الرضيّ وغيره كابن مالك)

م2: إذا جاءت لو بعد فعل يفهم منه معنى التمني فهي حرف مصدري (مقدمة الرضيّ الظاهر في قوله).

---

[1] ابن مالك، شرح التسهيل، 228/1 .

[2] الاستراباذي ، شرح الكافية ، 473/4 .

[3] نفسه ، 51/4 .

[4] نفسه ، 4/ 473 .

[5] نفسه 489/4، وابن مالك، شرح التسهيل، 228/1.

ن: بما هي " لو "كذلك فهي حرف مصدري.

الشاهدان، م1، م2 من المعارف الموسوعية ينتجان الاستلزام السياقي: "لو" حرف مصدري لمجيئه بعد فعل يفهم منه معنى التمني و بهذه الاستدلالات العملية يفسر الرضيّ ظاهرة كون "كي" و "لو" حرفين مصدريين لتحقق شروط التحاقهما بالحروف المصدرية وعليه تكتمل الدائرة التأويلية للكفاءة التأويلية للرضيّ المنبنية على ثلاثية: الفهم، التطبيق، التفسير لتثبت صحة انتماء "كي" و "لو" للحروف المصدرية وتأوّلهما كلّ مع صلته بمصدر صريح مفرد.

خاتمة القسم الثاني:

تنتهي الدراسة بعد مباحثتها لفصل المصادر المؤولة إلى الخروج بالنتائج الآتية:

1- وصل الرضيّ بعد مدارسته المتأنية للحروف المصدرية وصلاتها، إلى الكشف عن قانون تأوّلي لها تتأوّل به مع صلاتها إلى مصادر صريحة مفردة يقوم هذا القانون التأويلي على شرطين:

أ- شرط مبنوي: وهو أن تكون صلة الحرف المصدري فعلية فعلها متصرف ماض أو مضارع مع " ما " و" أنْ "، أو تكون اسمية مع أنّ المشددة في حالة عملها، وفي حالة عدم عملها اسمية أو فعلية.

ب-شرط مضموني (معنوي): أن يفيد المصدر الصريح المتأوّلة له هذه الحروف مع صِلاتها أن يفيد إفادة هذه الحروف مع صلاتها. ويتحقق ذلك بمنع أمرية الصلة في الصلة الكائنة جملة فعلية.

2- وصول الرضيّ لهذا القانون كان نتيجة كشفه وفهمه للمناسبة الحاصلة بين هذه الحروف، وتشابه صلاتها مبنويا.

3- "كي" و" لو "حرفان ليسا مصدريين بالأصالة، و يتم انضمامهما للحروف المصدرية بتوفر شروط:

أ- شروط انضمام "كي" للحروف المصدرية: اقترانها بلام التعليل، تضمنها معنى أن " اختصاصها بالمضارع.

ب- شروط انضمام " لو " للحروف المصدرية: مجيئها بعد فعل يفهم منه التمني، وأن تكون صلتها كصلة " ما " في غير نيابة عن الظرف.

أما إذا ثبتت مصدريتهما فشروط تأوّلهما بمصدر هي شروط بقية الحروف المصدرية " ما " و " أنْ "و أنّ المشددة.

4- الكفاءة التأويلية للرضيّ المنبنية على الفهم، التطبيق، التفسير مكنت الرضيّ من الخروج بهذا القانون التأويلي وهو ما نادت به التأويلية المعاصرة.

5- تأويل الرضيّ لهذه المصادر مع صلاتها كان تأويلا تداوليا لتطبيقه لكفاءات المؤول الثلاث: الكفاءة اللسانية، الكفاءة التداولية، الكفاءة الاستدلالية. وهي ما يعرف بالكفاءة التأويلية التي سبق الاشارة إلى كونها مكنت المؤوِّل من الخروج بهذا القانون التأويلي الذي تسعى تداوليات التأويل إلى الوصول إليه.

6- يقوم تأويل الرضيّ لهذه المصادر على أبعاد تواصلية ومعرفية.

أ- **تواصلية:** لاهتمامه بطرفي التخاطب المتكلم والمخاطب، ومبدأ الإفادة الذي يتضمنه الشرط المضموني للتأوّل بمصدر.

ب-**معرفية:** لأن استنتاجات الرضيّ في استدلالاته العملية هي من قبيل النتائج المعرفية الممكنة.

خـــاتمة

بعد التوغُّل في تفاصيل ما انبنت عليه كفاءة الرضيّ التأويلية وكيفية اشتغالها في تقدير العلامة الإعرابية على مستوى الجمل، أشباه الجمل، المصادر المؤوّلة خرجت هذه الدراسة بالنتائج الآتية:

1- طبق الرضيّ في تأويله كفاءاته الثلاث (اللسانية ، التداولية ، الاستدلالية) مما يجعل منه تأويلا تداوليا على ما تقرره تداوليات التأويل . فهو تأويل يسعى إلى الملاءمة، و يقوم على استدلالات تستند إلى السياق و تفضي إلى نتائج، و هو تأويل يقل فيه بذل الجهد ، و تكثر فيه النتائج مما يسمه باستغلال المردود التأويلي .

2- خروج الرضيّ من خلال تأويله بقانون تأويلي في بابي الجمل ، و المصادر المؤولة يحدد الشروط لحصول التأول بمفرد، وهذه الشروط منها ما هو مبنوي ، و منها ما هو مضموني (معنوي) .

3- تأويلات الرضيّ في هذه الأبواب (الجمل ، أشباه الجمل ، المصادر) قائمة على المعنى ، بدليل وضعه للشرط المضموني بين شروط التأول ، مما يبطل مزاعم بعض المشتغلين بالنحو من المحدثين الذين يرمون النحو و النحاة القدامى بالاهتمام بالشكل ، و إغفال المضمون (الاهتمام بالعلامة الإعرابية التي يوجب ظهورها أو تقديرها وجود العامل لفظا أو تقديرا) .

4- انطلاق الرضيّ في تأويله للجمل التي تحل محل مفرد من فكرته عن الإعراب، فلا يتحقق إعراب للمفرد أو المركب في نظره إلا بتحقّق المعاني الموجبة له ، لذلك كان تأويله لهذه الجمل مبنيا على مراعاة المعنى لا الشكل وحده ، مما جعله يشترط في تأول الجملة بمفرد وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد فيه ، و هو ما يترجمه تحديده لشرطي التأول بمفرد [شرط المضمون (أن يكون لها مضمون المفرد) ، شرط الرابط (وجود الضمير)] .

5- قيام تأويلات الرضيّ على أبعاد تواصلية ، و أخرى معرفية :

أ- الأبعاد التواصلية: من خلال اهتمامه بالمتكلم،المخاطَب،القصد،الإفادة، نظرته التواصلية مبنية على ثنائية الإنتاج والتأويل من خلال توظيف الجمل الخبرية،الطلبية، الإيقاعية في تحليله للجمل المؤولة بمفرد،فالخبرية تتأول بمفرد وجوبا لتحقيقها لشرطي التأول، أما الإيقاعية فيمتنع تأولها لتنافي مضمونها ومضمون الخبر،الحال،الصفة،...

لكن الطلبية يجوز تأوّلها بخبر ، و يمتنع تأوّلها بحال أو صفة . و هذا المنع راجع لأسباب تواصلية .

ب-معرفية : لأن تأويلاته في هذا الباب قائمة على استدلالات أفضت إلى استنتاجات تنضاف إلى مجموع المعارف الموسوعية مما يجعلها تعد من قبيل النتائج المعرفية الممكنة وهو ما وقفت عليه هذه الدراسة إجرائيا.

6- إن تأويل الرضيّ لم يكن تأويلا ممتدا إلى غير حدود ، بل تحكمه استراتيجية الفهم ، التطبيق والتفسير،كما دعت إليها التأويلية المعاصرة و خاصة عند غادامير . كما تحكم تأويلات الرضيّ مقومات التواصل التي تعمل على تقييمه، و تعمل كعتبات على إيقافه عند النقطة المطلوبة . و من هذه العتبات :

أ- عتبة التعاقد : بأخذه غمار شرح كافية ابن الحاجب ، يعد تعاقدا للتواصل ليس مع المصنف وحده بدليل أنه تارة يكون محاورا للمصنف ، و يكون تارة أخرى محاورا لغيره من النحاة ؛ و إذا لم نبالغ للتراث النحوي برمّته .

ب-عتبة السياق : اهتّم الرضيّ بإيجاد سياق تخاطبي بينه و بين مخاطَبه يمرر له من خلاله معارفه. فتارة يكون سياقا تخاطبيا معرفيا عاديا ، و تارة أخرى يكون سياقا تخاطبيا معرفيا جدليا تتزاحم فيه الآراء، و تتصارع ، و يبقى رأي الرضيّ كامنا يتركه لمخاطَبه (المتلفّظ المشارك) ليكتنهه بحسب قدراته الاستنتاجية.

ت-عتبة القصد : يهتم الرضيّ بقصد المصنف في إطار محاورته له . أمَّا إذا أخذ زمام العرض وأصبح عارضا ، فإنه يعنى بتبليغ مقصده هو .فالمتكلم حسب مسلّمة حوارية الخطاب عند طه عبد الرحمن له مقامان و وظيفتان و كذلك المستمع؛ فالمقامان هما: مقام التكلّم و مقام الاستماع ، و الوظيفتان هما وظيفتا العرض و الاعتراض .

7- يحتكم الرضيّ في تأويله إلى مبادئ التأويل التداولي كما يعرضها طه عبد الرحمن من خلال " مبدأ التصديق "، الذي استوحاه من التراث الإسلامي (قواعد التبليغ ، قواعد التهذيب)، كما يحتكم لقواعد توجيه المؤوِّل المستنتجة من هذا المبدأ :

أ- تنبّهه إلى ما قد يسجله المرسِل من خرق لأي من القواعد .

ب-تصرّف الرضيّ على هدى مما يعرفه عن كفاءة المرسِل الإنتاجية .

ت-يشرح كلام المصنِّف ، و يؤوّل ما يحسم أنه يحتاج إلى تأويل .

ث-يتفقّد المعاني غير المباشرة ، ليحسم في أي تلك المعاني هو المقصود الفعلي .

ج- يحاول ألاَّ يحمّل المرسِل أكثر مما يقصد .

8- استجابة تأويل الرضيّ و انسجامه مع مبدأ المناسبة الذي نظّر له "سبربر" و"ولسون" و الدليل عليه اهتمام الرضيّ بعقد المناسبات بين الظواهر (لوحظ ذلك في بابي الجمل، و المصادر المؤوّلة) فملاءمة القول مع القليل من الأخبار ، يقود المستمع إلى إغناء أو تغيير معارفه ، و تصوراته،وكذلك كان شرح

الرضيّ وتأويله لأقوال المصنف فعلى اختزال معلومات الكافية كان شرحها (شرح الرضيّ) ملائما ومناسبا، ساهم به في إغناء أو تغيير لمعارف وتصورات المستمع.

التوصيات:

بعد خروج هذا العمل بالنتائج المذكورة ، توصي الباحثة بالتوصيات الآتية :

شرح الرضيّ شرح زاخر بالمعارف، وتأويلاته ذات طابع معرفي واضح استشرف به الرضيّ آفاق الأنظار التأويلية المعاصرة في نسختها التداولية ، و لذلك توصي الباحثة باعتماد شرح الرضيّ كمدونة نحوية تعمل عليها فرقة بحث ضمن مخبر علمي للأبحاث الجامعية تؤسسه كلية الآداب و اللغات بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، توزع العمل فيه على باحثين كل في جزئية بحثية خاصة به ، كأن تدْرس مظاهر أخرى للتأويل في النحو العربي مما تحتويه المدونة المذكورة : كالحذف ، الحمل على المعنى ، التقديم و التأخير.. وأن يكون منهج البحث ما توصلت إليه تداوليات التأويل لخصوبة و طرافة مثل هذه الأبحاث ، وتحقيقها لنتائج بحثية ملموسة، دقيقة، وعلمية. مما يثري مجال الاشتغال بالتراث ويحله المكانة اللائقة به بعامة، ويبرز بخاصة مكانة الرضي العلمية وعلو كعبه في هذا التخصص.

والحمد لله أولا وآخرا ؛ وصلى الله على نبيه محمد وآله وصحبه.

ملخص البحث:

يدور موضوع هذا العمل حول الكفاءة التأويلية بما هي مصطلح جديد اعتمدته تداوليات التأويل ، لاكتناه العملية التأويلية من خلال تطبيق كفاءات المؤول الثلاث : اللسانية ، التداولية ، الاستدلالية ، والتي تتضافر لإقامة التأويل الداعي إليه مؤشرات لسانية ، و خارج لسانية.

هذا المنهج الجديد، سعت الباحثة إلى تطبيقه على مدونة نحوية هي شرح الرضي الاستراباذي على كافية ابن الحاجب، إثباتا لأصالة الممارسة التراثية بعامة، وعدها نواة حقيقية للتنظيرات المعاصرة،وتمثُّل كل ذلك بخاصة عند الرضي لما أثبتته كفاءته التأويلية من ملاءمة مع تلك الأنظار.

وسعيا لبلوغ هذا العمل الهدف المتوخى تألف من :مقدمة و ثلاثة فصول و خاتمة.

الفصل الأول: هو مهاد نظري يتضمن التعريف بمصطلح التأويل من المنظورين العربي والغربي، ومصطلح الكفاءة وما تعلق به من علوم ، والتعريف بالعلامة الإعرابية وما له صلة بها،يمهد له بالتعريف بالاستراباذي وشرحه.

الفصل الثاني: يهتم بإثبات الكفاءة التأويلية للرضيّ في باب الجمل المؤولة بمفرد الجمل الواقعة خبرا، الجمل الواقعة حالا، الجمل الواقعة صفة.

الفصل الثالث: يعتني بإثبات الكفاءة التأويلية عند الرضي في باب أشباه الجمل وما تتعلق به (المحذوف،والمذكور)، والكفاءة التأويلية للرضي في باب المصادر المؤولة بمفرد.

الخاتمة: هي حوصلة للنتائج المتوصل لها،والتي أثبتت قيام تأويل الرضيّ على الكفاءات التأويلية كما نظّرت لها تداوليات التأويل.

Abstract

The subject revolved around the efficiency of interpretation, which was a new term adopted by the interpretations . The theoretical process was done by applying the competencies of the three sources: linguistics, deliberative and semantics, which combined together to establish the interpretation called linguistic and extra-linguistic indicators.

This new approach, used to be Implemented by the researcher in order to apply a grammatical code is for explaining the jurisprudential rule enough to Ibn al-Hajib, to be proven the authenticity of the practice of heritage in general, and it was a new start for real contemporary perspectives.

In order to achieve the goal, it was presented on that ordering : introduction, three chapters and conclusion.

It is a theoretical preface in the first chapter that includes the definition of the term interpretation from the Arab and Western perspectives, then the term competence also related sciences, in addition to the definition and explanation of AL-Radi.

The second chapter , It was interested in proving the interpretive competence of Al-Radi in sense of the sentence, the sole of the sentences in the news, the sentences located immediately, the sentences located adjective.

In the third Chapter, it took care to prove the interpretive efficiency in Al-Radi in the section of semi-sentence and what related to it (deleted, mentioned).Proved the interpretive efficiency in the section of authoritative sources alone.

At Conclusion, we deduce according to the results obtained, and proved that the rational interpretation of the competencies of interpretation of Al-Radi was considered by the deliberative interpretations.

قائمة المصادر و المراجع

- **القرآن الكريم : برواية ورش.**

أولا : الكتب باللغة العربية :

- آن ريبول ، جاك موشلر :

1-التداولية اليوم علم جديد في التواصل ، تر : سيف الدين دغفوس ، محمد الشيابي ، مراجعة : لطفي زيتوني، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، لبنان ، ط:1، 2003 .

- أحمد سليمان ياقوت :

2-ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقها في القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،د.ط، 1983 .

- إدريس مقبول :

3- الأسس الإبستيمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه ، عالم الكتب الحديث جدارا للكتاب العالمي ، عمان ، الأردن ، ط:1، 2006 .

- الاستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن) :

4-شرح الرضي على الكافية ، تح : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا ، ط:2، 1996 .

5-شرح كافية ابن الحاجب، تح:إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:2، 2007.

- أمبرتو إيكو:

6-التأويل بين السيميائيات و التفكيكية ، تر : سعيد بنكرّاد ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط:2 ، 2004 .

- ابن الأنباري (كمال الدين أبي البركات عبد الرحمان)

7-الإنصاف في مسائل الخلاف تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، د.ط، 2005 .

8-لمع الأدلة ،تح : سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، ط1 ،1957 .

- أوركيوني :
9-في التداولية المعاصرة والتواصل، تر: محمد نظيف، إفريقيا الشرق، المغرب،.د.ط، 2014 .
10- المضمر، تر: ريتا خاطر، مراجعة: جوزيف شريم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط: 1، 2008
- أوزفالدديكرو ، جان ماري سشايفر:
11- القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان ، تر : منذر عياشي المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء المغرب ، ط:2، 2007.
- أوستين :
12- نظرية أفعال الكلام العامة (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، تر: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، د.ط، 1991 .
- باتريك شارودو ، دومنيك ما نغنو:
13- معجم تحليل الخطاب ، تر : عبد القادر مهيري ، حمادي صمود ، مراجعة : صلاح الدين الشريف ، دار سيناترا ، المركز الوطني للترجمة تونس ، 2008 .
- الباجي(أبو الوليد سليمان بن خلف):
14- إحكام الفصول في أحكام الأصول، تح: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط:1، 1986 .
- برجشتراسر :
15- التطور النحوي ، تر : رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط: 4 ، 2003 .
- البغدادي (عبد القادر بن عمر) :
16- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، د.ت .
- بول ريكور :
17- نظرية التأويل، تر: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط:2، 2006

- تمام حسّان :

18- الأصول(دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: النحو، فقه اللغة، البلاغة)، عالم الكتب، القاهرة، د.ط، 2000 .

- التوحيدي (أبو حيان ، علي بن محمد بن عباس)

19- الإمتاع والمؤانسة، تح: أحمد جاد، دار الغد الجديد للنشر والتوزيع، القاهرة، ط:1، 2009 .

- جاك موشلر ، آن ريبول :

20- القاموس الموسوعي للتداولية ، تر: جماعة من الأساتذة و الباحثين ، إشراف : عز الدين المجدوب، مراجعة : خالد ميلاد , دار سيناترا ، تونس ، ط:2 ، 2010 .

- الجرجاني(علي بن محمد بن علي الحسيني)

21- التعريفات، تح: نصر الدين تونسي، شركة القدس المتحدة، القاهرة، ط:1، 2007 .

- الجرجاني (عبد القاهر)

22- دلائل الإعجاز ، تح : محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1984 .

23- المقتصد في شرح الإيضاح ، تح : كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة و الإعلام ، الجمهورية العراقية ، 1982 .

- الجزولي (أبو موسى عيسى بن عبد العزيز)

24- المقدمة الجزولية في النحو، تح: شعبان عبد الوهاب محمد، د.ن، د. ط، 1988 .

- ابن جني (أبو الفتح عثمان)

25- الخصائص ، تح: محمد علي النجار، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، ط:1، 2015 .

- جورج يول:

26- التداولية، تر: قصي العتابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، دار الأمان، الرباط، ط: 1، 2010 .

- الجيلالي دلاش:

27- مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

- جيني توماس :

28- المعنى في لغة الحوار مدخل إلى البراجماتية (التداولية) ، تر : نازك إبراهيم عبد الفتاح ، دار الزهراء ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط : 1 ، 2010 .

- ابن الحاجب (جمال الدين عثمان بن عمر)

29- الإيضاح في شرح المفصل ، تح : موسى بناي العليلي ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، إحياء التراث الإسلامي ، الجمهورية العراقية ، د.ط ، د.ت .

- حبيب أعراب :

30- الحجاج والاستدلال الحجاجي (عناصر استقصاء نظري)، ضمن كتاب الحجاج مفهومه ومجالاته (دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة) تأليف جماعة من الباحثين، إشراف: حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط:1، 2010 .

- حسام أحمد قاسم:

31- الأسس المنهجية للنحو العربي (دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم)، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط:1، 2007 .

- حسن خميس الملخ:

32- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط:1، 2001.

- حسن المودن :

33- بلاغة الخطاب الإقناعي نحو تصوّر نسقي لبلاغة الخطاب ، دار كنوز المعرفة ، الأردن ، ط:1 ، 2014 .

- خالد ميلاد :

34- الإنشاء في العربية بين التركيب و الدلالة (دراسة نحوية تداولية) ، جامعة منوبة ، المؤسسة العربية للتوزيع ، تونس ، ط:1 ، 2001 .

- ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد)

35- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت .

- دوسوسير :

36- محاضرات في الألسنية العامة،تر:يوسف غازي ، مجيد نصر ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، د.ط ، 1986 .

- دومينيك مانغنو :

37- المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب ، نر :محمد يحياتن ، منشورات الاختلاف ، الجزائر ، ط:1، 2005 .

- عبد الرحمن الحاج صالح :

38- الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية ، إيناج ، الجزائر ، د.ط ، 2012 .

- الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)

39- الإيضاح في علل النحو ، تح : مازن المبارك ، دار النفائس بيروت ، لبنان ، ط:3، 1979 .

- الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله)

40- البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط:3، 1984 .

- زكريا أرسلان :

41- ابستيمولوجيا اللغة النحوية (بحث في مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل)، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط:1، 2016 .

- الزمخشري(أبو القاسم جار الله محمود بن عمر)

42- أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 1998 .

43- المفصّل في صنعة الإعراب ، تح : الشربيني شريدة ، دار الحديث ، القاهرة ، مصر ، د. ط، 2013.

44- الكشاف ، تح : عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد عوض ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط:1، 1998 .

- السبكي (بهاء الدين)

45- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ، تح : عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية ،بيروت ، لبنان ، ط:1، 2003 .

- سعيد توفيق :

46- في ماهية اللغة و فلسفة التأويل ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط: 1 ، 2002 .

- السكاكي(أبو يعقوب)

47- مفتاح العلوم ، ضبط وشرح نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت '، لبنان ، ط:1، 1983 .

- عبد السلام عيساوي :

48- الأبعاد التأويلية ، والمفهومية للدلالة المعجمية ، مركز النشر الجامعي ، تونس ،2009 .

- عبد السلام المسدي :

49- العربية والإعراب ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، لبنان ، ط:1، 2010 .

- سيبويه (عثمان بن عمر بن قنبر)

50- الكتاب ، تح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ، 1988 .

- السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان)

51- شرح كتاب سيبويه ، تح : أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط:1، 2008 .

- السيوطي(جلال الدين)

52- الإتقان في علوم القرآن، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت .

53- الأشباه والنظائر في النحو ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، 1987 .

54- الاقتراح في علم أصول النحو، دائرة المعارف النظامية حيدر أباد، 1310هـ .

55- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط:1، د.ت .

- شوقي ضيف :

56- المدارس النحوية ، دار المعارف ، مصر ، ط:7 ، د.ت .

- الشوكاني(محمد بن علي)

57- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت .

- صابر الحباشة :

58- مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية، دار صفحات للدراسة والنشر، دمشق، سوريا، ط:1، 2011.

- صبيح التميمي :

59- هداية السالك إلى ألفية بن مالك، منشورات جامعة الفاتح ليبيا، ط:1، 1998 .

- صلاح فضل :

60- بلاغة الخطاب و علم النص ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ط:1 ، 2004 .

- طه عبد الرحمن :

61- تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط:2، د.ت .

62- في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط:2، 2000 .

63- اللسان والميزان أو التكوثر العقلي"، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط:1 ، 1998 .

- العسكري(أبو هلال) :

64- الفروق اللغوية، تح: عماد زكي البارودي، دار التوفيقية للتراث، القاهرة ، د.ط، 2010 .

- العكبري (أبو البقاء) :

65- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين تح : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط:1، 1986 .

66- اللباب في علم البناء والإعراب ، تح : غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان ، دار الفكر، دمشق، سوريا ، ط:1، 1995 .

- علي أبو المكارم:

67- تقويم الفكر النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، 2005 .

68- الحذف و التقدير في النحو العربي ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، ط:1،2007

69- مقومات الجملة العربية ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة ، ط:1، 2007 .

- علي النجدي ناصف :

70- من قضايا اللغة والنحو، مكتبة نهضة مصر، الفجالة،.د.ط، 1957 .

- عمر رضا كحالة:

71- معجم المؤلفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ط ،د.ت.

- عياشي أدراوي :

72- الاستلزام الحواري في التداول اللساني ،دار الأمان ، الرباط ، ط:1 ، 2011 .

- فاضل صالح السامرائي :

73- الجملة العربية والمعنى ، دار ابن حزم، بيروت لبنان، ط: 1، 2000.

74- معاني النحو ، دار الفكر ناشرون وموزعون ، عمان ، الأردن ، ط:3، 2008 .

- ابن فارس(أبو الحسين أحمد):

75- مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق، سوريا، د.ط، 1399هـ، 1979 .

- الفاكهي (عبد الله بن أحمد) :

76- شرح كتاب الحدود في النحو، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط:2، 1993 .

- عبد الفتاح الحموز:

77- التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية،ط:1، 1984 .

- فخر الدين قباوة:

78- إعراب الجمل وأشباه الجمل. دار القلم العربي: حلب، سوريا، ط: 5، 1989 .

- فرانسوازأرمينكو :

79- المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، المغرب ، د.ط، 1986 .

- الفيروزآبادي(مجد الدين محمد بن يعقوب)

80- القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، دمشق، سوريا، ط:3، 2009 .

- ابن مالك (جمال الدين محمد الجياني الأندلسي)

81- شرح التسهيل ، تح : عبد الرحمن السيد ، محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، د.ن، د.ط .

- محمد محمد يونس علي :

82- تحليل الخطاب و تجاوز المعنى (نحو بناء نظرية المسالك و الغايات)، دار كنوز المعرفة ، عمان ، الأردن ، ط:1 ، 2016 .

83- المعنى وظلال المعنى (أنظمة الدلالة في العربية) ، دار المدار الإسلامي ، بيروت، لبنان ، ط:2، 2007 .

- مقدمة في علمي الدلالة و التخاطب ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، لبنان ، ط:1 ،2004.

- المرادي(الحسن بن قاسم):

84- الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط:1، 1992 .

- مسعود صحراوي :

85- التداولية عند العلماء العرب (دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي)، دار الطليعة، بيروت، ط: 1، 2005 .

- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين) :

86- لسان العرب، تح: اليازجي وجماعة من اللغويين ، دار صادر ، بيروت، لبنان ،د.ط، د.ت .

- ابن هشام (جمال الدين الأنصاري) :

87- مغني اللبيب، تح : مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، مراجعة : سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ط:1، 2005 .

- ابن يعيش (موفق الدين أبو البقاء) :

88- شرح المفصل ، تح : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط:1 ، 2001 .

ثانيا : الرسائل الجامعية :

1-كادة ليلى ، المكوّن التداولي في النظرية اللسانية العربية (ظاهرة الاستلزام التخاطبي أنموذجا) ، رسالة دكتوراه في علوم اللسان العربي ، إشراف: بلقاسم دفة ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2010.

ثالثا : الدوريات

- بول ريكور:

1- النص و التأويل ، تر : منصف عبد الحق ، مجلة العرب و الفكر العالمي ، العدد :3 ، 1998،

- عبد السلام إسماعيلي علوي :

2- في تداوليات التأويل، مجلة الفكر العربي المعاصر ، بيروت ، لبنان ، العدد : 149,148 ، 2009 .

- سيدي عمر عبود :

3-التأويل عند غادامير، مجلة علامات، المغرب، العدد: 14، 2000 .

- محمد بن عياد :

4-التلقي والتأويل ، مجلة علامات ، المغرب ، العدد : 10 ، 1998 .

رابعا: الكتب باللغة الأجنبية :

1-Jean Dubois et autres, dictionnaire de linguistique, Larousse – bardas ,paris, 2002,

2-le petit Larousse illustré, paris . 2016 .

خامسا: المواقع الالكترونية :

1 JaquesMoeshler , Marques Linguistiques , Interprétation pragmatique et conversation , https :// www.academia . edu /614334 / marques . linguistiques – intrepr % c3%A9tation-pragmatiques –et-conservation D:19/10/2016,h:6:19 .

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

	الآية القرآنية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
1	"هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي "	53	الأعراف	7
2	لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِين	58	الزمر	12
3	" وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ "	28	سبأ	13
4	" ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ "	71	المائدة	13
5	" وَرَسُولاً إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم "	49	آل عمران	14
6	" مَن كَفَرَ بِاللّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ "	106	النحل	14
7	" وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا "	27	الحديد	16
8	" فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُم مُّنتَقِمُون "	41	الزخرف	16
9	" يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ "	6	المائدة	16
10	" ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا "	4	الحديد	17
11	" وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا "	96	الأنعام	18
12	" إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ "	8	يوسف	18
13	" الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِرَاشاً وَالسَّمَاء بِنَاء وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء "	22	البقرة	18
14	" رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً "	8	آل عمران	39
15	"والركب أسفل منكم "	42	الأنفال	51
16	" لتجزى كل نفس بما تسعى "	15	طه	51

17	" وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم"	137	الأنعام	62
18	" بَلْ أَنتُمْ لاَ مَرْحَبًا بِكُمْ "	60	ص	68
19	" وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ "	184	البقرة	113
20	" وَاعْلَمُواْ أَنَّكُم مُّلاَقُوهُ "	223	البقرة	113
21	" بِمَا رَحُبَتْ "	25	التوبة	114
22	" لَوْلاَ أَن مَّنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا "	82	القصص	118
23	" وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى "	39	النجم	119
24	" وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ "	9	القلم	125
25	" يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ "	96	البقرة	128

فهرس المصطلحات الأجنبية

	المصطلح	الترجمة	الصفحة
1	Intrepretation (eng) Intreprétation (fr)	التأويل	20
2	Competence (eng) (noun)	الكفاءة	26
3	Competent (adj)	كفء	26
4	Competently (adv)	بكفاءة	26
5	Grammatical Competence	الكفاءة النحوية	28
6	Pragmatic Competence	الكفاءة التداولية	28
7	Inference (eng)	الاستدلال	41
8	L'explicitation (fr)	التصريح بالاستلزامات الخطابية	42
9	L'implicitation(fr)	تضمين الاستلزامات الخطابية	43

فهرس الموضوعات

مقدمة ..... أ– د

الفصل الأول

مفاهيم أساسية

أولا : التعريف بالتأويل من المنظورين العربي و الغربي 7–25

1– التأويل من المنظور العربي 7–19

.....

2– التأويل من المنظور الغربي 20–25

.....

ثانيا : التعريف بالكفاءة :..... 26–43

1– في اللغة و الاصطلاح 26–30

.....

2– العلوم المتعلقة بمصطلح الكفاءة 30–43

.....

2–1– اللسانيات 30–31

2-2- التداولية 40-31

2-3- الاستدلال 43-41

ثالثا: العلامة الإعرابية..... 51-44

1- التعريف بالعلامة في اللغة 45-44

والاصطلاح.....

2- التعريف بالإعراب في اللغة والاصطلاح..... 48-45

3- علاقة الإعراب 50-48

بالمعنى.....

4- علاقة تقدير الإعراب بالتأويل..... 51-50

الفصل الثاني

الجمل المؤولة بمفرد

تمهيد: التعريف الاستراباذي و شرحه 63-53

للكافية.....

الجمل المؤولة بمفرد 91-64

.....

أولا: الجملة الواقعة 73-64

خبرا.....

ثانيا: الجملة الواقعة حالا 82-73

.....

ثالثا: الجملة الواقعة صفة ....

89-82

.....

خاتمة الفصل الثاني. 91-90

.....

الفصل الثالث

أشباه الجمل والمصادر المؤولة

القسم الأول: أشباه الجمل 110-93

.....

أولا: أشباه الجمل المتعلقة 101-94

بمحذوف.....

ثانيا: أشباه الجمل المتعلقة بمذكور 109-101

.....

خاتمة القسم الأول 110

.....

القسم الثاني: المصادر المؤولة 128–111

.....

أولا : المصادر المؤولة من "ما" ، "أن"،"أن" المشددة 123–111

وصلاتها.....

1– المصادر المؤول من "ما" 116–111

وصلتها.....

2– المصادر المؤول من "أنْ" 120–116

وصلتها.....

3– المصادر المؤول من "أنّ" المشددة 123–120

وصلتها.....

ثانيا : المصادر المؤولة من "كي" وصلتها و "لو" 127–123

صلتها.....

الخاتمة 132–130

.....

ملخص..... 134–133

قائمة المصادر و المراجع 145–136

.....

1- فهرس الآيات القرآنية 147-146

2- فهرس المصطلحات 148

.....

3- فهرس الموضوعات 149

.....